واسعا على هذه الصعيد.

## جبهتان اجتماعيتان مختلفتان (اليمين واليسار)

اذا ادعى الحزب الشيوعي يوما ما باليسارية او تعلق بشكل ما بالشيوعية فانه اليوم يقف بشكل صريح في يمين المجتمع وقد نفض عن نفسه كل تلك الادعاءات. حيث قام بتغير كل منهجه السياسي خلال اواخر عقد الثمانينات وبداية التسعينات في خضم التغيرات العالمية الكبيرة، وكما قلنا سابقا فان هذا الحزب، كان حزبا قوميا- اصلاحيا تابعا لاحدى الكتل العالمية خلال مرحلة العالم ثنائي الاقطاب. وبانهيار الكلتة السوفيتية ونموذج راسمالية الدولة تأزم الحزب الشيوعي كباقي اشقائه من الاحزاب في العالم الثالث وفي اوروبا الشرقية وقامت مجموعة من الاحزاب المذكورة اما بحل نفسها او بتغيير اسمائها وركبت الموجه الديمقراطية. كان على الحزب الشيوعي العراقي أن يتبع نفس المسار وقد فعل ولكن باسلوب مختلف. فقد تعلق في تلك الفترة ١٩٩١ باذيال السياسة الامريكية وخططها المتعلقة بالساحة السياسية في العراق واحتل لنفسه موقعا ذليلا في هامش السياسة الامريكية ضمن خلافاتها مع النظام البعثي الحاكم. ولذلك فانه لم يعد يرتبط قيد انملة باليسار والعمال والشيوعية حتى وان رفع الاف الرايات الحمراء المزينة بالمطرقة والمنجل، انه يفتقر الى ابسط خصائص اليسار وتموضَع بوضوح في جبهة اليمين.
وفي الواقع فان قومية ووطنية الحزب الشيوعي هي قومية هزيلة وهشة ولذلك فان سياساته القومية والوطنية تطغى عليها التناقضات والمراوغة والرياء. فهو ينطبق من جهة مع القومية العربية ويتحالف لفترة مع اعتى الاحزاب القومية العربية شوفينية. ومن جهة اخرى، ينسجم مع الحركة القومية الكردية ويتحالف مع احزابها العشائرية في فترة اخرى. في حين ان هذين التيارين (القومية العربية والقومية الكردية) هما في صراع و اقتتال دائمين مع بعضهما البعض خلال عشرات السنوات المنصرمة. لذلك لم يتمكن الحزب الشيوعي ان يضمن اي موطأ قدم خاص به حتى في هذه المناورات ايضاً، مما ادى به الى فقدان النفوذ الهزيل الذي كان يحصل عليه في فترات مختلفة.
اما الحزب الشيوعي العمالي فانه يمثل جبهة اليسار في المجتمع على مختلف الاصعدة، وهو الذي يرفع راية اليسار والعامل والشيوعية وقد بلور قطبا راديكاليا وماركسيا جسورا طموحا (ماكسيماليستياً) في المجتمع العراقي، وهو يقود اليسار على الصعيد الفكري، السياسي، والعملي. وفي مواجهته للقطب اليميني في المجتمع العراقي، فانه يدافع عن بديل اليسار التحرري واهدافه.

## بعض النماذج من المواقف السياسية والعملية المختلفة:

ما اشرت اليه سابقا يمثل اهم الخصائص السياسية والاجتماعية المتميزة لكلا الحزبين وعلى اساس هذه الاختلافات الجذرية، اتخذ كلا الحزبين مواقف مختلفة تجاه المسائل والاحداث المتنوعة، ساذكر فيما يلي بعضاً منها.
- ايد الحزب الشيوعي، ككل الاحزاب البرجوازية الاخرى حرب الخليج الثانية الدموية واللاأنسانية التي شنتها امريكا من اجل فرض سيطرتها على العالم بحجة اعادة سلطة مشايخ الكويت. هذه الحرب التي ادت الى ما ادت اليه من عمليات القتل الجماعية لسكان العراق وسيادة العنجهية الامريكية على العالم. في حين وقفت الشيوعية العمالية بكل قوتها ضد الحرب، واعلنت بانها في الوقت الذي تناضل فيه من اجل اسقاط نظام البعث، تؤكد بان تحرر المجتمع العراقي لا يمكن ان يكون حصيلة لهذه الحرب الدموية، ذلك ان الاهداف اللاأنسانية للسياسة الامريكية في تلك الحرب تكشف هذه الحقيقة.

- ايد الحزب الشيوعي منذ البداية، وبشكل مباشر وعلني سياسة الحصار اللاانسانية وتجويع جماهير العراق، مرة اخرى بحجة ان سياسة التجويع والابادة الجماعية لجماهير العراق ستؤدي الى اضعاف النظام. الا ان تزايد ضغط الراي العام ضد النتائج اللانسانية للحصار فرض عليه تراجعا محدودا ليتخذ موقفا وسطيا وانتهازيا تمثل بمطالبته برفع مشروط للحصار وقال بـ (رفع الحصار عن الشعب العراقي وتشديد الضغط على الدكتاتورية). وكان هذا يكشف عن امل الحزب المذكور بكون ان امريكا ستضعف النظام وستقيم بالتالي نظاما ديمقراطيا من جهة، كما لم يكن لهذه السياسة معنى عمليا ملموسا من جانب اخر. وفي خطوة ثالثة وبعد ان تزايدت الاثار الرهيبة للحصار على مختلف الاصعدة وبعد ان تعرضت امريكا نفسها وكذلك حلفائها الغربيين الى ضغط شديد من الراي العام العالمي، اجرى الحزب الشيوعي تغييرا انتهازيا اخرا على موقفه وقال بالرفع غير المشروط للحصار عن "شعب العراق". كانت المعارضة اليمينية تدعي بان القرار ٩٨٦ قد رفع الحصار عن "شعب العراق" وابقاه على النظام فقط. وكان ظاهر موقف الحزب الشيوعي مؤيدا للجماهير، الا ان محتواه كان مخاتلا ومتجنبا لطرح شعار واضح وصريح تجاه مسالة محددة هي الحصار الاقتصادي المفروض على العراق. الا ان الشيوعية العمالية والحزب الشيوعي العمالي ادانا تلك السياسة منذ اليوم الاول بوصفها سياسة لا انسانية ووقف ضدها. وناضل الحزب طوال ١٢ عاما على مختلف الاصعدة وفي جميع انحاء العالم من اجل تعبئة الراي العام العالمي ضدها ومن اجل رفعها.

- مع تصاعد التهديدات الامريكية بشن حرب الخليج الثالثة والهجوم على العراق، اتخذ الحزب الشيوعي هذه المرة ايضا، موقفا انتهازيا، حيث تخندق مع بقية الاحزاب المؤيدة للسياسة الامريكية بل شارك الاحزاب المذكورة خططها، واستعد بكل جهوده من اجل قطف ثمار الحرب المذكورة، الا انه اعلن للراي العام الداخلي وبشكل خجول بانه لا يرغب كثيرا في شن هذه الحرب، وكان في الخارج يصور موقفه وكانه، مع الحركة المعادية للحرب وبانه يعارض قيامها ولكن دون ان يمارس نشاطا فعليا ضدها. وفي نفس الوقت، شارك فرع كردستان للحزب المذكور، بمستوى سكرتيره وقيادته، في مؤتمر لندن للقوى القومية والاسلامية، وخدم وزارة الدفاع والخارجية والمخابرات الامريكية، باشراف امريكا وبريطانيا، ووقع على البيان الختامي لمؤتمره، هذا البيان المغرق في الرجعية الدينية، القومية والعشائرية والابوية، والذي كان بمثابة سند تأييد تلك القوى القومية للحرب الامريكية التي شنتها من اجل هذا الهدف. الا ان الحزب الشيوعي العمالي قد ادان وبقوة السياسة الحربية لامريكا وكذلك الحرب ووقف ضدها. كان الحزب الشيوعي العمالي هو الوحيد المعادي الحرب والذي نشط في اوساط الجماهير في الداخل وكان قوة فعالة في الحركة المعادية للحرب في الخارج.

- بعد سقوط نظام البعث وسيطرة القوات الامريكية والبريطانية على العراق أيد الحزب الشيوعي العراقي كباقي الاحزاب الاخرى وبحجة اسقاط النظام، الاحتلال الامريكي "للوطن"..! بل انه الان يؤيد وان بشكل خجول، بقاء هذه القوات في العراق. وفيما يتعلق بالسلطة السياسية العراقية القادمة، يتطلع الحزب الشيوعي صوب الحصول على كرسي من كراسي الحكم في ظل تبلور ادارة امريكية (ديمقراطية) ومن خلال التحالف مع مجمل الاحزاب القومية والاسلامية والعشائرية والرجعية ومن خلال تاييد برامجهم المتمثلة بالفدرالية القومية والدستور القومي - الاسلامي - العشائري.

في حين يناضل الحزب الشيوعي العمالي من اجل الخروج الفوري للقوات الامريكية البريطانية من العراق، واقامة سلطة الجماهير المباشرة، سلطة غير قومية وغير دينية، سلطة مدنية ومتمدنة تنظر بعين متساوية الى حقوق ومكانة جميع سكان البلاد ولاتاخذ بعين الاعتبار الهوية القومية، الدينية والجنسية والعنصرية وتمثل ارادة الجماهير وبامكانها تامين الخبز والامان والحرية للجميع. ان أفضل سلطة لتأمين كل ذلك هي الجمهورية الاشتراكية، فهي لا تكتفي بتامين كل تلك الامور بل انها تنهي ايضا كل المشاكل والعقبات وتقضي من الاساس على كل اشكال الظلم والاستغلال.

استنادا الى ما ذكرته من خلافات اساسية وبعض من المواقف السياسية المختلفة لكلا الحزبين، يتبين بانه ليس

هناك اية تشابه او تقارب بينهما. ولكن هناك تشابه كبير، خاصة على الصعيد السياسي والانسجام العملي بين الحزب الشيوعي والقوى البرجوازية الاخرى. ولذلك فانه وعوضا عن السؤال الموجه الينا: ماهي خلافاتكم مع الحزب الشيوعي؟ يجب ان يطرح سؤال منطقي وصحيح على الحزب الشيوعي وهو ما هي خلافاتهم مع الاحزاب البرجوازية الاخرى، التي تتحدث ومعها الحزب المذكور طبعا في هذه الايام، على سبيل المثال عن تاييد بقاء القوات الامريكية والبريطانية وعن الحكومة الائتلافية والفدرالية ودمج الدين مع الدولة والتعليم؟

## استنتاجات:

اخيرا فاننا نتوجه الى يسار المجتمع ونقول بان العراق يمر بمرحلة جديدة وان الساحة السياسة العراقية مفتوحة بوجه الحركات الاجتماعية ومنها طبعا الشيوعية والعمالية واليسارية. ان الحزب الشيوعي قد اتخذ في سياق هذه المرحلة، ومنذ فترة طويلة موقعه المباشر والصريح ضمن الجبهة اليمينية في المجتمع، جنبا الى جنب امريكا والقوى القومية والاسلامية وفقد كل صبغة يسارية وشيوعية. ان راية اليسار والشيوعية بدءا من الثورة العمالية حتى الحرية والمساواة والاصلاح الواقعي ايضا يرفعها الحزب الشيوعي العمالي في الاوضاع الراهنة. بلور هذا الحزب منذ ١٠ سنوات اسسه السياسية والاجتماعية وصاغ كل اهداف وامال اليسار في برنامج وسياسة واضحة ومدونة ومعلنة وهو يقف راسخا في ميدان المواجهة منظما صفوفه حول ذلك البرنامج وتلك السياسة. ولذلك فمن المناسب، بل من الضروري، على كل الذين يعتبرون انفسهم جزءا من يسار المجتمع ويشاركون اليسار والطبقة العاملة اهدافها، ويأملون قيام عالم افضل، ان يمعنوا النظر بواقع الحزب الشيوعي الراهن ومكانته السياسية والاجتماعية وبعيدا عن اي تعصب تنظيمي وبغض النظر عن علاقاتهم التاريخية معه وان يفصلوا منهجهم عن هذا الحزب كما فعل العديد من ناشطي اليسار والشيوعية وانظموا الى الحزب الشيوعي العمالي خلال الـ ١٠ سنوات الماضية. فخلال الفترة المذكورة توجه الينا العديد من الذين يعتبرون انفسهم فعلا جزءا من اهداف وامال يسار المجتمع وكانت تحركهم اهداف انسانية ومساواتية وانظموا الى صفوف حزبنا وبدأوا بذلك تدوين تاريخ جديد لهم. والرفيق حكمت كوتاني الوجه البارز والمعروف للحركة العمالية والشيوعية العراقية كان نموذجاً مشهوداً على ذلك حيث احتل في سياق عملية سريعة موقعاً قيادياً في حزبنا.

في هذه الاجواء المفتوحة فان الموقع الذي تحتله اية قوة واى شخص هو امر واضح للعيان. الحزب الشيوعي جزء من جبهة اليمين وامريكا والقوى البرجوازية الاخرى. واذا كان بامكانه سابقا ان يضفي على نفسه طابعا اخرا وان يتعلق باليسار والشيوعية حتى عام ١٩٩١ فان تاريخ هذا الحزب قد تغير منذ ذلك العام. ولم يعد امتدادا لتاريخه السياسي السابق لانه فقد كل صبغة يسارية واصبح تماما جزء من اليمين وصار يدور في فلك السياسة الامريكية واتخذ في كل الميادين سياسات يمينية. ولذلك لم يعد الحزب الشيوعي العراقي قوة يسارية اطلاقا ولا يدور في فلك اليسار والشيوعية. ان لليسار والشيوعية قيادتها ولذلك لا يضطر اليساريون بعد الان ان يلجاوا الى العمل مع الحزب الشيوعي بسبب غياب هكذا بديل. ان الاهمية المتميزة للحزب الشيوعي العمالي هو في كونه فصل وميز صفوف اليسار. ان هذا الحزب هو جزء من جبهة المساواة والعمال والانسانية وهو يقود نضالهم من اجل عالم افضل ومجتمع اشتراكي.

انني ادعو الشيوعيين و اليساريين للانظمام الى هذا الحزب وأتخاذه وسيلة لنضالهم ولتقويته والسير به نحو الانتصار. ان انتصار اليسار والشيوعية والعمال والامال الانسانية مرهون بانتصار هذا الحزب.

---

# ملحق تأصل انعدام الموهبة

## رد على كريم احمد سكرتير الحزب الشيوعي الكردستاني

ما تقراونه هو نموذج للجدل الدائر بيننا وبين الحزب الشيوعي، انه رد على مقابلة اجراءها كريم احمد، احد القادة المخضرمين للحزب الشيوعي العراقي والسكرتير الحالي للحزب الشيوعي الكردستاني، كان قد اجراها مع احدى الجرائد التي تصدر بالكردية (ميديا). نشر هذا الرد بالكردية، ننشره كملحق "لخلافاتنا" لانه يوضح جانبا من هذه الخلافات.

في الواقع لم يكن لا كريم احمد ولا الحزب الشيوعي مرشحين لأكتب عنهما في الوقت الراهن. ففي الاوضاع الراهنة لم يكن لاي منهما لا الاولوية ولم يكن دورهما قد جاء بعد، وكذلك لم يكن لاي منهما المكانة السياسية التي تستوجب الكتابة عنهما. ولكن الحديث المبتذل والفارغ الذي نطق به كريم احمد في مقابلته لجريدة (ميديا) العدد ١٢٨ اليوم ١-٨-٢٠٠٢ قد ابتلاني بهذا العمل المقرف.

فالحديث المذكور هو غريب حقا، ليس لانه فارغ من اي محتوى ولا يحمل الحد الادني من الذكاء الطبيعي، وليس لانه مبتذل وليس بذي القيمة، وكذلك ليس لانه مليء بالحقد على الحزب الشيوعي العمالي فحسب بل لان كل ما نطق به كريم احمد حتى ذلك الجزء غير المتعلق بالحزب الشيوعي العمالي العراقي لا يبدو وكانه صادر عن امريء قد شاب شعره في العمل السياسي (والحزبي) ويحتل موقع السكرتير في حزب يبلغ من العمر ٦٨ عاما. كنت اعرف مسبقاً بان كريم احمد يفتقر الى الموهبة ولكن لم اكن اتوقع ان يكون بهذه الدرجة. لذلك استغرب الان من حزب عمره يقارب ثلاثة ارباع القرن ان يوجه من قبل هكذا شخص وان يقف خلفه صف من الكوادر والاعضاء والقادة.

يفتتح كريم احمد حديثه بالقول بان: علاقاتنا مع الحركة الاسلامية والحزب الشيوعي العمالي العراقي غير جيدة لانهما متطرفان..! لنضع جانبا انه بهذه العبارة يضع الحركة الاسلامية التي هي عميلة ورجعية، ارهابية، ومعروفة باصدارها الفتاوي، ومعاداة النساء والانسانية مع الحزب الشيوعي العمالي الذي يتطرف في الدفاع عن الحرية والانسانية وعن التمدن والمساواة في كفة واحدة ولكن كونه يعيد هذه العبارة السمجة التي اطلقتها من قبله اكثر القوى الرجعية واليمينية والعشائرية تخلفا من ضمن القوى السياسية في كردستان، لن تبقي له من هذا شيئا. ان ما يتعلق بنا من حديثه ليس من بنات افكاره، بل تكرار غبي لاتهامات تلك القوى. انه يتهمنا بالتطرف ولكن اكثر القوى القومية المتخلفة في هذا المجتمع سبقت كريما بذلك. او يقول لنا باننا نستفز الناس بقولنا كيف يجوز للرجل ان يتزوج من اربعة نساء في الوقت الذي لا يحق للمراة ان تتزوج من اربعة رجال، فليكن للمراة نفس الحق. هذا ايضا ليس من اقواله، فقد سبقه ملالي الجوامع ب ٧-٨ سنوات في اطلاق هذه الأقاويل و الاباطيل، ويقول ايضا بان هؤلاء برفعهم شعار دكتاتورية البروليتاريا انما يناصرون الدكتاتورية ويعادون الديمقراطية، ان هذا الاتهام ايضا هو اعادة للشعار المخادع الذي اطلقته امريكا والكتلة الغربية قبل ١٠-١٥ عاما نتيجة لانهيار الكتلة الشرقية (الكعبة السابقة لكريم) وطبلت له كثيرا.

وكذلك حين يصرح بانه في كردستان لا يوجد راسماليون ولا عمال، انما يعيد الاقوال القديمة التي اطلقها القوميون المعادون للعمال قبل ٣٠ عاما في مواجهتهم لليسار والشيوعيين وهو ايضا قرار بعثي صدر قبل

١٦ عاما حول بموجبه العمال الى موظفين وقال بان ليس للعمال وجود في العراق! استنادا الى كل ذلك وبغض النظر عن محتوى ما صرح به هذا السكرتير الهمام نتسائل بم تتجسد موهبة هذا الرجل حينما يردد فقط اكثر العبارات الرجعية والبالية لاكثر الرجعيين المعادين للشيوعية والطبقة العاملة ولا يكلف نفسه عناء اضافة ولو كلمة واحدة من عنده.

بهذه الحال يحاول تقييم منصور حكمت ويقول بانه غير متوازن. هذه العبارة تشبه الحكم الصادر عن ميزان الملا محمد الشهرزوري. كان هذا احد الملالي القرويين الذي نشر كراسا بعنوان (داروين في ميزان الذكاء) وقد بين الشهرزوري استنادا الى عقله والى ميزانه هو بان داروين ليس انسان غير ذكي فحسب بل انه احمق.

وكان من المقرر ان يصدر كراسا ثانيا بعنوان "ماركس في ميزان الذكاء". من نافلة القول ان نقول بان عناوين كراريسه كافية لفهم مستواه العقلي ودقة ميزانه. يبدو ان الادوات التحكيمية التي اصدر بها كريم حكمه على منصور حكمت تشبه الى حد كبير ادوات الملا الشهرزوري. ولذلك فاننا كنا سنرتاب بمنصور حكمت نفسه لو لم يتوصل الى اصدار حكمه المذكور عليه.

كيف يسمح رجل قضى جل عمره المديد في العمل السياسي والحزبي ويحتل موقع سكرتير حزب، لنفسه ان يتفوه بهذه الكلمات اللامسؤولة. فهو يتهم حزبنا بان يكون للمراة حق الزواج من اربعة رجال، لان للرجل نفس الحق. ان هذه تكرار تافه لاختلاق العصابات الاسلامية ضدنا. ان لجوء كريم احمد الى الجعبة المهترئة للاسلاميين دليل واضح يفضح تخلفه هو. من المؤكد ان الاسلاميين كانوا على علم بان الحزب الشيوعي العمالي يعادي تعدد الزوجات ويطالب بمنعه. انهم كانوا يدركون ذلك ولكن من اجل ذر الرماد في العيون اختلقوا ذلك الاتهام الذي يتفوه كريم احمد به الان!. الا ان الاسلاميين لم يكونوا بهذه السذاجة، فهم رغم اختلاقهم للتهمة المذكورة، الا انهم لم يدونوها في اي بيان او جريدة، لم يعلنوها بشكل مدون ومكتوب، بل اكتفوا بترديدها في خطب الجمعة ومن خلال تحريض بعض الملالي المأجورين.

والان حينما يردد سكرتير الحزب الشيوعي، هذه العبارة انما يدل على كونه اما قد بلع الطعم وصدق ملالي الجوامع، او انه يرغب بأخذ دور ملالي الجوامع بنفسه. و نخيره نحن بين هذين الدورين...فليختار هو الذي يرغب به ويريحه.

انه يصور طرحنا للمسالة الكردية بكونه طرحا خاطئا، ويقول بانهم، اي الحزب الشيوعي العمالي، يعتبرون بان خدمة المسالة الكردية والحركة التحررية الوطنية الكردستانية هي خدمة للراسمالية. ان طرحنا للمسالة هو انها احدى المسائل المهمة في المنطقة وتتطلب حلا مناسبا، وان الحل هو الاعتراف بحق شعب كردستان بتقرير مصيره. ومن اجل ذلك يجب اجراء استفتاء حر في كردستان لكي يقرر سكانها مسألة بقائهم ضمن الدولة المركزية في العراق او الانفصال عنها وانشاء دولة مستقلة. ان ما تقرر عليه جماهير كردستان يجب ان يعتبر حلا يجب تنفيذه، ونقول ايضا بانه في الوقت الراهن وطالما بقي البعث بوصفه نظاما فاشيا للحركة القومية العربية حاكما فاننا نعتبر الانفصال وانشاء دولة مستقلة هو الحل المناسب.

والان نتسائل ونقول هل بامكان هذا المعلم الموهوب ان يقول لنا ما هو وجه الخطا في هذا الطرح؟

ولكن المهم هو ان المسالة الكردية وما يسميه الحركة التحررية الوطنية الكردستانية، هما مسالتان مختلفتان تماما، فالسياسة التي نتبناها وندعو لها تمثل افضل حل للمسالة الكردية، ولكن الحركة التي يشير هو اليها هي حركة قومية، اسلامية، عشائرية متخلفة وابوية (بطرياركية) بعيدة عن التقدمية والتمدن، ولا تحمل اي طابع تحرري وهي حولت المسالة الكردية ومنذ عشرات السنين الى وسيلة واداة للمساومة السياسية مع القوى والدول الرجعية في العالم وفي المنطقة. تهيمن هذه الحركة منذ ١٠ سنوات على السلطة السياسية في كردستان وتديرها استنادا الى القوانين البعثية- الاسلامية. ان سجل اعمالها وممارستها خلال العشر سنوات الماضية واضحة للعيان وانه يحرمها من كل الصفات التحررية ويثبت عدم حقانيتها.

فيما يتعلق بدكتاتورية البروليتاريا، يجب ان اشير بان حزبنا وحركتنا لم يستعملا هذا المصطلح لا في

برنامجها ولا في ادبياتها ووثائقها، ليس لاننا ارتددنا عنها كما هو كريم احمد، بل لانه قد تم تشويهه. ان ما نحاوله هو ان نبين نفس المحتوى ولكن بشكل اكثر وضوحا. ولذلك نقول(الحكومة العمالية) او (الجمهورية الاشتراكية) ولكن رغم ذلك فاني سادافع عن دكتاتورية البروليتاريا بوجه هؤلاء الموهوبين والمنطقيين جداً.
انني على شك بانه قد فهم محتوى دكتاتورية البروليتاريا، ذلك ان الجناح اليميني للبرجوازي يحاول مخادعاً تصوير دكتاتورية البروليتاريا بانها قمع الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان. لكن كريم احمد والحزب الشيوعي العراقي يدعيان بانهما ناضلا من اجل دكتاتورية البروليتاريا لمدة طويلة وانهما تحولا عنها عندما تحولت الديمقراطية الى موضة العصر. ان كريم احمد يفسر دكتاتورية البروليتاريا بالضبط مثل يمين البرجوازية. ولكن الحقيقة هي ان هذا المصطلح او كما نسميه الحكومة العمالية هي ارقى اشكال الحرية والديمقراطية وبمعناها الشائع. ففي ظلها تتوفر الحرية السياسية غير المقيدة، حرية الاعتقاد والنقد حتى لاكثر الافكار والاتجاهات السياسية رجعية. ان دكتاتورية البروليتاريا تعني حكومة الجماهير بوسيلة مجالسهم، انها تعني الحرية والمساواة للجميع. ولكن بامكاننا ان نتسائل لماذا استعمال مصطلح دكتاتورية البروليتاريا لهذا النظام المتحرر. ان الجواب هو كما اوضحه ماركس وانجلز ولينين، بان كل دولة هي عبارة عن دكتاتورية طبقة ضد طبقة اخرى. وطالما بقيت الدولة فانها لا تتجاوز هذا المحتوى. كل اشكال الدول المعاصرة: الديمقراطية البرلمانية، القومية، الملكية، الاسلامية، العسكرية... عبارة عن دكتاتورية البرجوازية ضد الطبقة العاملة والجماهير ولفرض النظام الراسمالي وعبودية العمل الماجور عن طريق نظام الانتخابات او القمع والاستبداد والاعدام والتعذيب. الحكومة العمالية هي ايضا دكتاتورية الطبقة العاملة من اجل فرض الحرية والمساواة والرفاه لجميع السكان. وهي حكومة تعمل على الغاء صفة العامل الاجير و الراسمالي و لخلق المساواة بين جميع المواطنين ولمشاركة الجميع في العمل الاجتماعي من اجل حياة هادئة ومرفهة. ان البرجوازية لن تتخلى طواعية عن الاستغلال، انها لا تقبل الحرية والمساواة والغاء التركيب الطبقي للمجتمع والغاء صفة الاجير والراسمالي، لذلك يجب فرضها عليها، ومن اجل فرض مثل هذا النظام فاننا وبعكس الديمقراطية البرجوازية التي يتغنى كريم احمد بها لن نلجا الى القمع واحكام الاعدام والى الحكم المؤبد وردهات التعذيب ولا الى مصادرة الحرية السياسية من اية قوة وجهة سياسية وحتى من اي فرد.
انه لامر عجيب حقا ان لا يبرز من صفوف الحزب الشيوعي كادر او عضو واحد يواجه هذا القائد الهام سائلا اياه اذا كانت كردستان تخلو حقا من العمال اذن، لماذا اسستم قبل ٦٨ عاما حزبكم الشيوعي....!!؟؟
وهل سنفتري على سكرتير الحزب الشيوعي اذا قلنا بانه خادم مخلص للراسمالية..!!؟؟ انه ينكر مثل القوميين العشائريين ومثلما فعل قرار ١٩٨٧ الصادر عن نظام البعث وجود مئات الالوف من العمال الذين يعملون يوميا في خدمة الراسمالية في معامل السمنت والسكر والسجاد والمرمر والحلويات وخدمات البلدية والكهرباء والشركات الاخرى وكذلك عمال البناء والزراعة وعشرات المجالات الاخرى.
لماذا لا يستطيع هذا المحترم تمييز مئات الالوف من العمال و الجماهير الكادحة في كردستان عن تلك الاقلية الطفيلية التي تسيطر على ثروات وخيرات هذا المجتمع، ويغمض عينيه عن اولئك الراسماليين الغارقين في النعيم على حساب الاكثرية الساحقة من العمال والجماهير؟. حقا اذا كان لعمال كردستان "عونا" مثل هذا المفكر الشيوعي الفذ، كريم احمد، فانهم ليسوا بحاجة الى (فرعون).
ان هذا "الشيوعي الثوري" يعادي من بين كل فئات وطبقات وقوى كردستان، الاقطاعية فقط. والسبب لانه لم يبق للاقطاعية وجود!؟ علما بانه يقصد، استنادا الى ما يقوله؛ "الاقطاعية وليس الاقطاعيين". ان كل مشاغله وهمومه لا تتجاوز التوسل وطلب الرحمة من الراسماليين لمعالجة المعضلات التافهة بين الزمر والعصابات الاسلامية والعشائرية فيما بينها و بين دول المنطقة المتهورة. او كما يقول هو يجب ان نعالج مشكلة حزب المحافظين مع الجمهورية الاسلامية او كونهم وقعوا في مشاكل في منطقة زنكنة مع هذه الزمرة او تلك، انه يحلم ليلا ونهارا بان يعثر على زمرة مثل الرابطة الاسلامية ليشكل معها جبهة او ائتلافا.

اليس من حق الجميع ان يتسائل بم ترتبط هذا المشاغل بالعمل الشيوعي او بشكل ادق ما هو الطابع الشيوعي لمشاغل كريم احمد هذه؟

تتركز جل مشاغل ومواهب وهموم هذا الرجل في التملق للحكام والمسؤولين، هذا ما يوضحه تاريخه الذي يمتد لعشرات السنين الماضية. فمن وصل الى السلطة ومن مارسها، بغض النظر عن طبيعة تلك السلطة وجد هؤلاء يعرضون خدماتهم السخية عليها، حتى وان مارست السلطات المذكورة شتى اشكال القمع والاستبداد بحق الشيوعيين واعدمت المئات من كوادرهم واعضائهم بالجملة، والانكى من ذلك ان الحزب الشيوعي كان يصر رغم كل ذلك على تلك الخدمة المجانية الى ان تطردهم السلطات و تفرض عليهم الاختباء والاختفاء عن الحياة العامة.

بدءاً من النظام الملكي، مرورا بالانظمة الاخرى التي تلاحقت على السطة السياسية ووصولا الى البعث، لم يتوانى هؤلاء عن التعبير عن الاخلاص لها وعرض خدماتهم المجانية عليها، وايجاد مختلف التبريرات النظرية والسياسية لاثبات وطنية تلك السلطة وذلك النظام. الا اذا اصرت تلك السلطة او السلطات على ملاحقاتهم وعلى عدم افساح المجال لهم. ان ما يجري في عروق كريم احمد هي نفس تلك الدماء، وان مجمل مواقفه واحاديثه وصداقاته وعداواته تستلهم دوافعها من ذلك المبدا الثابت ابداً.

# ماينبغي تعلمه

## بيان الاجتماع الموسع ١٥ للجنة المركزية للحزب الحكمتي حول احداث المتعلقة بانتخابات حزيران ٢٠٠٩ في ايران

ترجمة: فارس محمود

مرة اخرى عبئت الجماهير العريضة في ايران حول انتخابات الجمهورية الاسلامية بامل الانفراج السياسي والثقافي وبامل حياة اقتصادية اقل شقاءاً، والحقت بها الهزيمة مرة اخرى. مرة اخرى، عقدت جماهير ايران امالها على هذا الجناح او ذاك، وانهزمت مرة اخرى. لم تخف وتيرة الضغط الاقتصادي ولم تنفرج الاجواء السياسية والثقافية.
هذه المرة، وتحت تاثير سياسات ودعايات البرجوازية الغربية والنزعة القومية الايرانية الموالية للغرب، نزلت جماهير عريضة مدينية الشوارع حول احد اجنحة النظام (جناح موسوي-كروبي-رفسنجاني). قبلت ان النصر مستحيل خارج النظام، ينبغي تعقب النضال من خلال قناة الصراعات الداخلية للنظام. وعلى النقيض من احتجاجات تموز ١٩٩٩ التي شنت ضد كلا جناحي النظام، علقت الجماهير الثورية امالها على احد اجنحة النظام. كانت خطوة للوراء مقارنة بتجربة تموز ١٩٩٩. ولكن ذاقت الهزيمة مرة اخرى.
ظاهراً، ان التجربة كانت مختلفة. وللانصاف، سعت كل التيارات البرجوازية وجميع الانتهازيون السياسيون اقناع الطبقة العاملة بان هذه تجربة اخرى، وان هذه ثورة اخرى ازفت ساعتها. بيد ان هذه المعركة والدروس التي رافقتها هي من جنس المعركة السابقة والدروس السابقة التي كان من المفترض تعلمها. تجربة ليس ثمة اي حاجة لتكرارها من الاساس.
لماذا اخفق السعي من اجل الحرية وهذا الامل بالعدالة الاقتصادية؟ كيف يمكن اجتياز هذه المرحلة المفرغة؟ كيف يمكن الخلاص من قبضة الجمهورية الاسلامية ونظام عبودية الاجر؟ ان هذه اسئلة ينبغي على كل قوة سياسية جدية ان ترد عليها. ان تبرير الهزيمة بجواب "شنت الجمهورية الاسلامية قمعاً" ليس جواباً، انه تكرار واقع الامر. ان تيار تصور بان الجمهورية الاسلامية لاتلجأ بكل قواها للقمع والتبليه والاسلحة والدين اما مخادع سياسي او ابله سياسي.
ينغي على الطبقة العاملة في ايران، الشيوعيون والثوريون الذي ينشدون الحرية السياسية، الانعتاق الثقافي والخلاص من قيود الراسمالية واستغلالها وظلمها، ان تقف مرة اخرى عند دروس هذه النظرات وان تضعها امام الجماهير الثورية في ايران. ينبغي ان تقف حائلا دون تكرار الهزيمة. ينبغي مد يد العون لانهاء مرحلة الخداع والسذاجة.

## ماوراء اعمدة الدخان

ان تحديد ماهية وحقيقة القضية الجارية بين اجنحة النظام لم يكن عملا صعباً لو لم يجابه مجتمع ايران بسحاب من دخان خداع ورياء الاعلام والتيارات السياسية، الثقافية والفكرية للبرجوازية. ان ماوراء سحابة ذر الرماد الذي اشاعوه على اجواء مجتمع ايران تكمن مصلحة مباشرة للبرجوازية في اقناع الناس بوصفه ثورة، بوصفه حرية وبوصفه عدالة اقتصادية.

اذ انتصب من جهة صف تشكل من موسوي، كروبي ورفسنجاني وصولا الى اوباما، براون وساركوزي، ومن داريوش همايون (ايديولوجي ومنظر بارز للملكية الموالية للغرب-م)، الملكيون المنضمين الى الثاني من خرداد الى اليساريين البالين الذي غدوا ليبراليين حديثاً، من كنجي (من الحرس الثوري الاسلامي سابقاً- م) وحجريان (منظر الجمهورية الاسلامية-م) الى (حزب بي بي سي وسي ان ان) ومن الفروع المختلفة لحزب تودة الى القوميين البرجوازيين للحزب الشيوعي العمالي. اجمالا، صف تشكل وامتد من صلاة جمعة رفسنجاني ويوم قدس الجمهورية الاسلامية. ان صلاة الجمعة والحركة الخضراء هذه كانتا موعد ونقطة التقاء كل هذه التيارات. انهم جروا الناس لصناديق الاقتراع وبعدها للشوارع كذلك، ونزل المضحين من هذه الجماهير الشوارع بعيون معصوبة، وقدموهم للناس انفسهم بوصفهم وثيقة حقانية هذه الحركة.
من جانب اخر، دفع مخادعوا المستضعفين والمخلصون محدودي النظر للفقراء، بموازاة التيارات المماثلة لها في فلسطين ولبنان وفي العالم الاسلامي للشرق صف عريض من الطبقة العاملة، الكادحين، المعدمين المدينية والقروية في ايران، الى صندوق الاقتراع دفاعا عن احمد نجاد. ولاحقاً، اثناء تنامي احتجاجات المدن، ونظراً للتركيبة والماهية الطبقية لحركة الخضر، ساقوا الطبقة العاملة والكادحين بلامبالاة وحالوا دون ان تستفاد وتوظف الطبقة العاملة باسمها وبقدرتها من الشق بين اجنحة النظام لصالح مصالحها، وان تستحكم صفها وتوعيه وتوحده اكثر.
في خضم كل هذا، غرق صوت الطبقة العاملة، صوت الحقيقة في لجة الدعاية البرجوازية على الصعيد العالمي. لقد ضاع نور المشعل المرشد لشيوعية الطبقة العاملة في ظلمة اعمدة الدخان. لقد تم رفع هذا الصوت وهذا المشعل من قبل عدد محدود من الشيوعيين، من بينهم الحزب الحكمتي.
اليوم، وحيث ازاحت الحقائق اعمدة الدخان البرجوازية عن المجتمع الى حد ما، ومع افتضاح اليوم حماقة الحركة الخضراء، وغدا معه امراً معلوماً ان النضال من اجل التحرر الثقافي والخلاص من الاسلام الساسي والنضال من اجل العدالة الاقتصادية، طبقاً لاستراتيجية الثورة الخضراء والسوداء، لايمكن ان يتم تعقبها عبر السباق من اجل جر اكبر مايمكن من الجماهير الخضر او السود الى صلاة الجمعة والمناسبات الدينية.
لقد تبين اليوم اوج الثورية الخضراء، وثورية القادة والاحزاب المشاركين فيها من جهة، ومدى وعمق عدالة التيارات الحثالة المخادعة الفاشية الاسلامية من جهة اخرى. بموازاة هذه الحقيقة المرة، على كل من شارك في تلك الحركات ان يسال نفسه، دع جانباً اسقاط الجمهورية الاسلامية والحرية والمساواة جانباً، لماذا انتهى في صف صلاة الجمعة، يوم القدس والمناسبات الدينية الاخرى؟

## الدروس

اذا لم يستخلص الشيوعيون عبر ودروس هذه التجربة بخطوطها العامة، لن يؤدي تبين الحقيقة الى شعور عميق بالياس والاحساس بانطلاء الخديعة على صعيد الجماهير الثورية، ليس هذا وحسب، بل ستتكرر هذه التراجيديا. وعليه، ينبغي التاكيد على الاقل على بعض دروس هذه المرحلة.

**1- حول ماذا كانت القضية؟**

الدرس الاول: ينبغي ان يكون واضحاً حول ماذا كانت القضية؟ ليس مايقوله منظموا الحركة او المشاركين فيها عنها، في العالم الحقيقي اية مصالح مادية وحقيقية تقف وراء المجابهات والصراعات، وماهو الامر الذي ترى الحركة المنتفضة فيه انتصارها؟ ان هذه الحركة تعتبر نفسها منتصرة اذا اصبح رفسنجاني ولي الفقيه او موسوي رئيس الجمهورية. ان اجندة موسوي ورفسنجاني اكثر ملموسية ومعلومة. لقد قال البعض ان موسوي هو ليس موسوي السابق، ولا رفسنجاني هو رفسنجاني السابق. لقد كذبوا. زد على ذلك، لاتتعلق القضية بالعدالة الاقتصادية ولا بالنضال ضد الفساد كذلك. ان احمد نجاد وخامنئي هم المعمارين والمنفذين الاساسيين لتطور الراسمالي في ايران، الخصخصة واغلاق المعامل غير الرابحة. يتمثل برنامجهم باحالة

العمال الى جيش البطالة وتنامي ربحية الراسمال. انهم يقولون انهم يقفون ضد اللصوصية، اذا لم يكن استغلال الراسمالي للعامل وربحية الراسمال ذاتها لصوصية في وضح النهار، اذن ماذا يكونا؟ في الحقيقة ان القضية لاتتعلق بالتاكيد باسقاط الجمهورية الاسلامية ايضاً، بل على العكس، كان الصراع يتعلق بكيفية انقاذها.

**2- العالم طبقات**

الدرس الثاني: مجتمع ايران والسياسة في ايران كلاهما طبقتيان. ينبغي رؤية كل شيء في سياق طبقي. ان مجمل الحركة الخضراء والاحزاب المنضوية فيها ترتكن الى اساس الا وهو ان مجتمع ايران مقسم الى صفين: "الجماهير" و"النظام". ومن الواضح ان صف الجماهير يتضمن من العامل المنتفض على عبودية الاجر والمراة والشاب الذين سأموا الوضع الى رفسنجاني وموسوي وورهنورد (زوجة موسوي). من الواضح ان لهذا الصف مصلحة وسياسة وتكتيك واحد. سياسة وتكتيك استمدت من صلاة الجمعة ويوم القدس.

لاتعكس هذه التصنيفات حقيقة مجتمع ايران، بل سياسة ومصلحة الطبقات المالكة التي تطرحها بوصفها مصلحة كل المجتمع وتبيعها على الطبقة العاملة والجماهير الثورية. ان المجتمع الايراني مجتمع طبقي. وان نبض المجتمع ينظمه صلة العمل والراسمال. ان هذا الصراع هو سياسي دوما وان السياسة في المجتمع البرجوازي هي، في المطاف الاخير، بحث حول كيفية تقسيم الربح. ان الفاصل المشترك لجميع الحركات البرجوازية هو ان انتزاع الربحية من الطبقة العاملة ليس امراً جائزاً فحسب، بل انه سبيل حياتها، ولاتختلف فيما يتعلق بمبدأ ربحية الراسمال. اذ تتمثل جميع سياسات البرجوازية، حتى لو كانت في حالة حرب شاملة ايضا، بالحفاظ على هذه الصلة الاساسية، الا وهي ان العامل يعمل ويستلم اجره والراسمال يستثمر راسماله، يدفع الاجور وينال الربح.

ان هذا الحكم يسري على صراع الاجنحة المختلفة للجمهورية الاسلامية كذلك. لاتتعلق القضية بالاسلام، ولا بالعدالة ولا بالحرية. ان القضية تتعلق باي قسم من الطبقات المالكة ينال حصة اكبر من السابق من الربح المنتج من الطبقة العاملة في اوضاع جديدة والافاق الجديدة لتنامي الراسمالية في ايران. وتتعلق القضية باي طرف يصبح صاحب صناعة النفط، السيارات، الاتصالات والفولاذ والحديد: الجماعة المالية الملتفة حول الحرس الثوري ام جماعة رفسنجاني المالية؟ ان البرجوازية لاندحة لها من جمع القوى من الطبقة العاملة والجماهير الثورية، وتطرح صراعاتها على هيئة "قضايا الجماهير". ان القوى السياسية للطبقات المالكة تتعقب بالضبط الاستراتيجية ذاتها.

**3- الراسمالية في ايران لايمكن ان تكون ديمقراطية**

يدّعون: بالاضافة الى الطبقة العاملة والجماهير الثورية، فان هناك اقسام من البرجوازية وحتى حكومة الجمهورية الاسلامية ينشدون الحرية وديمقراطيين! يقولون ان الاستبداد ناجم عن الطابع الاسلامي للنظام وتخلفه! ان هذا ايضا جزء من وضع غشاوة اخرى في ايران. ان الاستبداد جزء ذاتي لاي نوع من الراسمالية في ايران. ففي ايران، ليس لدينا راسمالية ديمقراطية، لايمكن ان يكون لنا ذلك.

في السوق الراسمالي العالمي، ان مجتمعات مثل ايران بوسعها جلب الرساميل فقط عبر الاستناد الى ربحية عالية. ولايمكن تامين قيمة الربح العالية هذه الا عبر قوة عمل رخيص وطبقة عاملة صامتة. ولايمكن تامين طبقة عاملة ساكتة وخاضعة بدون استبداد. ان جذر الاستبداد السياسي في ايران يكمن في هذه الحقيقة وليس في اسلامية النظام. ولاتضفي اسلامية النظام على هذا الاستبداد سوى سمة التخلف والقمع الثقافي. اذ بوسع انظمة راسمالية اخرى ان ترفع يدها عن الضغط الثقافي ولكنها ليست مستعدة للقبول بالحريات السياسية. ان اي درجة من الحريات السياسية في ايران تفتح الباب فوراً للتنظيم والاحتجاج العمالي، وتعرض ربحية الراسمال للخطر وترمي الراسمالية في ايران في لجة الازمة. ان كل الاقسام المختلفة للراسمال، سواء كان لها عاملين او ١٠ الاف عامل، لها مصلحة مشتركة في ابقاء قوة العمل رخيصة.

**4- اي نوع من اطاحة النظام نريد؟**

بوسع اقسام مختلفة من البرجوازية الايرانية والعالمية ان تكون داعية لاطاحة نظام الجمهورية الاسلامية في مراحل ما. ولكن في الوقت ذاته، تبذل جهدها كي تقف في عملية التغير او اطاحة النظام بوجه اي تحول تقتدر فيه الطبقة العاملة والجماهير الثورية وينظمان انفسهما خارج نطاق سيطرتهم ويعرضان ربحية الراسمال للخطر. ان تعرض ربحية الراسمال للخطر يمثل فوضى وازمة بالنسبة للراسمالية. تبذل البرجوازية قصارى جهدها كي تنتقل السلطة بين النخبة من فوق. ان افضل سبيل لهذا العمل هو قنونة عملية التغيير واسقاط النظام على شكل صراعات اجنحة او ثورات مخملية او خضراء وغيرها.

لاتلبي مثل عملية الاطاحة هذه حاجات الطبقة العاملة والجماهير الثورية، بل على العكس من ذلك تؤدي الى تقوية اقتدار البرجوازية وسلطتها، وفي الحقيقة تنقذ سلطة البرجوازية. ان مصلحة الطبقة العاملة والجماهير الثورية تكمن في الاطاحة الثورية بالجمهورية الاسلامية، وان هذه الاطاحة لا في الشكل، بل في المضمون الثوري. ينبغي ان يكون للطبقة العاملة بلاتفورم وبرنامج اسقاط الجمهورية الاسلامية وتجمع حوله اوسع القوى. ان هذا هو السبيل الوحيد لازاحة الجمهورية الاسلامية صوب اوضاع منشودة للطبقة العاملة والجماهير الكادحة.

**5- ماعدا الربح، كل شيء قابل للمساومة لدى البرجوازية: من هم اصدقاء الشعب؟**

تبين التجربة مرى اخرى ان بوسع البرجوازية ، الحركات البرجوازية واحزابها السياسية، ان تبيع كل شيء. لقد دغدغت البرجوازية الموالية للغرب في ايران في المرحلة السابقة قلوب الجماهير بالاسقاط الحتمي للجمهورية الاسلامية بالمساعدة الغيبية الامريكية، وقد تلقت هي، مع امريكا والغرب، الهزيمة على ايدي الجمهورية الاسلامية. لقد قطع دابرها وصودرت راية النزعة القومية المتغطرسة الايرانية (التي تعد بقدرة ايران، اي سلطة البرجوازية الايرانية على المنطقة والحصول على حصة اكبر من الثروة المنتجة من قبل الطبقة العاملة) في هذا الصراع على ايدي احمد نجاد والجمهورية الاسلامية. لقد اصبح واضحا ان الجمهورية الاسلامية واحمد نجاد، على الاقل الان، بوسعهم ان يصونوا مصالح البرجوازية بصورة افضل من رفاقهم الموالين للغرب.

لقد همدت حركة البرجوازية الموالية للغرب الساعية لاسقاط النظام، وفقد بموازة ذلك الغرب والموالين للغرب، املهم وارتضوا بالنضال في اطار وقالب اجنحة النظام. خلع من الحكومة الامريكية الى رضا بهلوي-الملك في انتظار التتويج- ومن الليبراليين الى الحزب الشيوعي العمالي " بدلة الحرب" وشدوا الاربطة ووردات العنق، و"تزحلقت اقدامهم" من مناهضة الجمهورية الاسلامية الى مناهضة احمد نجاد. اذ نقل الجميع، من حزب بي بي سي والملكيين وصولا الى انتهازيي حزب توده (الشعب) والحزب الشيوعي العمالي، مع اوباما وميركل وساركوزي نضالهم الى الوقوف خلف الراية الخضراء للجمهورية الاسلامية. لقد طوقت النزعة القومية الاسلامية ايدي القوميين الموالين للغرب بمعصم اخضر، وسلم القوميون الموالون للغرب راية الغطرسة والاستعلاء الايرانية للاسلاميين. ان البرجوازية الموالية للغرب تصالحت مع نظام الجمهورية الاسلامية.

في عملية الانزلاق السياسي هذه، باعت الطبقات المالكة حق المراة، باعت حق العامل، باعت حق الشباب وباعت الحرية. واثلجوا صدر النساء باعتبار زهراء رهنورد (زوجة موسوي) نموذجاً للمراة الايرانية. شجعوا النساء على مسح مكياجهن للمشاركة في صلاة الجمعة تحت امامة رفسنجاني. القوميون المنظمون في "المسلمين السابقين"* تخلوا شيئاً فشيئاً عن راية "المسلمين السابقين" وغدوا "مسلمين جدد" تحت الامامة السياسية لرفسنجاني وكروبي، ووجهوا النداء للجماهير للالتحاق بصلاة جمعة رفسنجاني.

في هذا التحول، اعلنوا ان حركة الخضر وصلاة الجميع هما مقدمة الحرية السياسية والثورة الاشتراكية. وفي ظل غياب الحضور المقتدر للشيوعيين والطبقة العاملة، سوّقوا لقسم كبير من الطبقة العاملة والجماهير

الكادحة احمد نجاد واكبر الكتل الراسمالية في ايران بوصفهم مدافعي العدالة الاقتصادية.
لقد كذبوا جميعاً. قاموا جميعاً بالخداع السياسي كي يتمكنوا من الابقاء على البرجوازية باي شكل كان سواء على هيئة احمد نجاد او موسوي في السلطة. لقد كذبوا كي يتمكنوا من اجلاس رئيس وزراء ورئيس جمهورية الابادة الجماعية بحق الثوريين والشيوعيين على كرسي القادة التحررين، من جعل قادة عصابات الحثالة قامعي النساء ومبتكري القاء حامض الاسيد على وجه النساء غير المحجبات على كرسي قائد الحركة التحررية للمراة. لقد كذبوا وسعوا الى اعلاء اكبر كتل راسمالية في ايران واقناع المجتمع على انهم ممثلي الجماهير الكادحة ومنقذيها.
لقد كان امرا مثيراً الطريقة التي قدم السياسيون البرجوازيون المرحلة الاولى من الانتخابات الرئاسية والاحداث التي تلتها. اذ طرحوا اجندة كاذبة للجماهير واقنعوا الجميع تقريباً على ان المرحلة الاولى والثانية من الانتخابات في ايران كانت تتعلق بسعادة الجماهير والتحررين. وان مامثير للانتباه اكثر هو انعطافات الاحزاب والتيارات السياسية والاصطفاف الجديد في الميدان السياسي لايران. اعيد رسم الساحة السياسية لايران مرة اخرى، وعلى الطبقة العاملة والجماهير الكادحة ان لاتغيب عن بالها من هم اصدقائها ومن هم اعدائها في اعقاب الهزة الارضية السياسية هذه.

**6- ان النضال من اجل الحرية ليس مفصولاً عن النضال من اجل المساواة**

في هذه التحولات، استعرضت احد الخدع الكلاسيكية للبرجوازية. فمن جهة، ليس للحركة الخضراء اي صلة بـ"العدالة الاقتصادية" وتحسين ظروف عمل وحياة الطبقة العاملة، من ضمان البطالة الى تقليص ساعات العمل، من حضر الطرد من العمل الى حق التنظيم والاضراب، الى حق تحديد الحد الادنى للاجور من قبل الممثلين المباشرين للعمال. لم تتحدث عن هذا، بل انها وقبالة ادعاءات الطرف المقابل، مضت في نزاع مع اقتصاد الصدقة (الاقتصاد الذي تحدث عنه نجاد عبر الحديث عن توزيع اموال النفط على الفقراء-م)، وحتى اليوم ايضا حين تتحدث عن حرية السجناء السياسيين، فان قصدهم هو فعالي الخضر وليس القادة السجناء للطبقة العاملة والشيوعيين. ان خصيصة الحركة الخضراء هي انها لم تكن داعية الحرية السياسية حتى. ان احتجاجها يتمثل بـ"ان احمد نجاد فضح نفسه امام جماهير الغرب" ومن زاوية الغطرسة الاشرافية الفارغة كان احتجاجهم ينصب على "الاصول غير المعروفة" لاحمد نجاد وكونه "قادم من قعر المجتمع" وانه "ذا هيئة شبيهة بالقرد"، وان نفس ذلك اضاف وقود اكبر الى تيار الاسلام الاسود (تيار احمد نجاد، التيار المعروف باللون الاسود-م) وذلك عبر وضع راسماله على هذا التصوير ،ليعبيء ويحشد اولئك اصحاب "الاصول غير المعروفة" و"القادمين من قعر المجتمع" وعبيد الجوع حوله اويؤجج الانفعالات التي صبت لمصلحته. لقد اعادت الحركة الخضراء لاول مرة في تاريخ ايران تعريف النضال ضد الجمهورية الاسلامية على انه نضال (الفئات العليا من سكنة المدن).
من جهة اخرى، فرض احمد نجاد والاسلام الاسود اللذان يتشدقان بتحسين اوضاع حياة الطبقة العاملة قمة الاستبداد السياسي والقمع الثقافي. لقد وعدا في الحقيقة انهما سيدعما "الفقراء" و"المحرومين" في عملية اعادة هيكلة الراسمالية على حساب الطبقة العاملة والجماهير الكادحة. سعيا الى ان يرتضي منتجوا الثروة في المجتمع صف نائلي الصدقات كي يتمكنوا من احتكار ثروة المجتمع على هيئة ارباح.
لقد رات الطبقة العاملة والجماهير الثورية في ايران مرة اخرى ان النضال من اجل الخلاص الثقافي لايمكن فصله عن النضال من اجل الحريات السياسية، وان النضال من اجل الحرية السياسية لايمكن فصله عن النضال من اجل المساواة، اي الخلاص من قبضة الراسمال. اذا ينشد المرء الحرية، عليه ان يجد مكانه في صف النضال من اجل المساواة، واذا ينشد المرء المساواة والخلاص من الراسمالية، عليه ان يكون في طليعة النضال من اجل الحريات السياسية والثقافية.

**7- امكانيات وقابليات الجمهورية الاسلامية**

اثبتت التجربة هذه المرة كذلك ان الجمهورية الاسلامية، سواء من زاوية الاسس الاجتماعية ام من زاوية

قدرة الدفاع عن نفسها، لاتمت باي صلة شبه بنظام الشاه. الجمهورية الاسلامية لاتضمحل وتتلاشى مثل نظام الشاه. ان الجمهورية الاسلامية مسلحة بايديولوجيا فاشية، والاهم من ذلك بقوة ايديولوجية مسلحة لحد قمة راسها، وهي على استعداد على تحويل المجتمع الى عراق اخر او لبننته وجره للدمار اذا اقتضت الضرورة. ان هذا الخطر والقدرة على تدمير المجتمع هما جزء مهم من راسمال البرجوازية لاهابة وتخويف الجماهير من السعي للاطاحة الثورية بالنظام، ويمثلا اساس الهزائم المتلاحقة للسياسات البرجوازية امام هذا النظام. اذ "فاجئت" الجمهورية الاسلامية في كل مرحلة معارضيها البرجوازيين، الحقت بهم الهزيمة، وبموازاة ذلك، خلقت انعدام امل للجماهير وياسها التي علقت امالها على هذه المعارضة. وان هذه هي الحلقة المفرغة التي فرضتها البرجوازية على الحركة الساعية لاسقاط الجمهورية الاسلامية، وهي احد الاسباب الرئيسية لبقاء الجمهورية الاسلامية. ان الجمهورية الاسلامية لاتتلاشى، يجب فرض التلاشي عليها. لايصب الاطاحة بالجمهورية الاسلامية في مصلحة الانسانية الا اذا اطيح بها عبر خطة واعية وراية واضحة وقيادة اكثر وضوح. ينبغي تجاوز الافق البرجوازي لاسقاط وتغيير الجمهورية الاسلامية. ينبغي اتخاذ سياسة شيوعية وعمالية. ان القوة الوحيدة التي بوسعها ان تحول دون دفع المجتمع الى الانفلات والدمار التامين على يد عصابات الجمهورية الاسلامية وسائر التيارات السياسية المسلحة هي القدرة المنظمة، المسلحة والجماهيرية للطبقة العاملة والجماهير الثورية. وبغياب هذه القدرة، اما تبقى الجمهورية الاسلامية وتديم عمرها الان او ترمي ايران في اتون عرقنة الاوضاع ولكن بدرجات اكثر كارثية. بوسع الطبقة العاملة وثورية هذه الطبقة فقط ان تجمع القوة والطاقة والافق اللازم لاسقاط الجمهورية الاسلامية. وبخلاف هذه الحالة، لايبقى سوى الارتماء باحضان اجنحة الجمهورية الاسلامية او ينبغي التسليم لتحول الجمهورية الاسلامية.

**8- للانتصار على الجمهورية الاسلامية، ينبغي ان تتحلى بتنظيم وقوة للنصر**

ثمة تكتيك اساسي للتيارات البرجوازية للحيلولة دون تنظيم الطبقة العاملة والجماهير الثورية الا وهو الدفع بتصوير انه يمكن اسقاط الجمهورية الاسلامية بدون الحاجة الى منظمة او تنظيم، بدون قيادة وبدون راية واضحة. يكفي ظهور نبي، امام او منقذ عبر التلفزيون او الفضائيات يهدي الجماهير كي تنزل للشارع وتطيح بالنظام! ان هذه الاطروحة اما حماقة مطلقة او خداع كامل. انه تكتيك امرء يبغي ان يجر الجماهير للميدان كي يساوم بهم الجمهورية الاسلامية او الحصول على حصة منها، وليس من اجل الاطاحة بها. انه تكتيك تيار يبغي عبر ثورة مخملية او خضراء او قوس قزحية من فوق ان يجر الجماهير للمساومة والخضوع بدون ان يسمح للطبقة العاملة والجماهير الثورية بالتوحيد والتنظيم. وفقاً لهذا التكتيك، لاتبقى اهمية لراية الاطاحة بالنظام، ليس للاطاحة معنى، وبالتالي، بوسع البرجوازية الايرانية الموالية للغرب ان تنضم الى رفسنجاني وموسوي وانضمام الاخيرين كذلك الى الحركة الداعية لاسقاط النظام وصلاة الجمعة ويوم القدس، وتعريفها بوصفها تكتيكات لاسقاط الجمهورية الاسلامية او خطوات في ذلك السبيل.

الاهم من ذلك كله هو ان هذا التكتيك طبقا للتعريف قد لقى الفشل على ايدي الجمهورية الاسلامية. ان الاجواء والبرامج التلفزيونية للوس انجلس ووسائل الاعلام البرجوازية الايرانية الموالية للغرب خلال العقد المنصرم كانت نموذج معبر لهذا التكتيك "الداهية". التكتيك الذي بين في التحولات الاخيرة قمة عجزه وتفاهته. ليس كافياً النزول للشارع، ان الهيجان بدون برنامج ليس رداً. ينبغي ان يكون لك تنظيم، ينبغي ان تكون لك سياسة، كان ينبغي ان تكون موحد. وينبغي ان تقاد وتنتصر كاي حرب حقيقية. سيلحق الهزيمة باي حملة على صف العدو، مهما كانت بطولية، في القرن ٢١ وعلى عدو ممثل الجمهورية الاسلامية، وفي المطاف الاخير، ستصبح بطولة كل الذين شاركوا في هذه الحرب فقط اداة لعقد الصفقات والمساومات بين الاقسام المختلفة للبرجوازية.

كي تنتصر، ينبغي ان تتمتع بقدرة النصر. لكي تنتصر، يجب ان تعرف معنى الاطاحة الثورية بالنظام واختلافها عن الاشكال الاخرى للاطاحة. لكي تنتصر، ينبغي ان يكون لديك تنظيم وقيادة. لكي تنتصر يجب ان تجر للميدان اكثر القوى اقتداراً في مجتمع ايران، اي الطبقة العاملة. في اللحظة التي يسحب عمال الكهرباء والنفط والغاز اياديهم من العمل، ستتوقف العربات والدراجات النارية لقوات البسيج عن الحركة،

وسـيكون النظام على اعتاب السقـوط. ان امرء يخفي هذه الحقيقـة عن انظار المجتمع يعجز عن اسقـاط الجمهورية الاسلامية.

**9- شيوعية وطبقة عاملة دون تنظيم هما سلبيين و غير فاعلين وفقاً للتعريف**

اثبتت تجربة الحركات الجماهيرية الواسعة المدينية في ايران وتجربة لزوم الطبقة العاملة للصمت كلاهما في هذه الاحداث ان هذه الحقائق لايمكن تغييرها بقوى مشتتة وضعيفة للشيوعيين والطبقة العاملة. ان شيوعي مجبر، جراء ان لاحول ولاقوة له، على المشاركة في "حركة الجماهير"، في المطاف الاخير لايبقي اثر له، وفي اللوحة الكبيرة يغدو بيدق في الجيش الاخضر. ان النشاط هو نشاط تغيير الواقع، وليس النشاط الجسمي. في المجتمع، الفعالية ظاهرة اجتماعية وليست بطولة فردية. الشيوعي المنعزل، الشيوعي بدون تنظيم والشيوعي الذي ليس بوسعه الظهور بابعاد اجتماعية في الميدان هو سلبي رغم كل البطولات التي يبديها، ولايبقى له سبيل سوى ان يكون ذيل وملحق للاوضاع. اذ لايمكن تحديد تكتيك ولاسبيل بالنسبة لشيوعي منعزل. ان الشيوعية طبقاً للتعريف سبيل وتكتيك لفعالية اجتماعية وليست فردية. لم يكن يتحلى الشيوعيين في هذه التحولات بتنظيم لازم. واؤلئك الذين لديهم تنظيم، فان هذا التنظيم لايتمتع بقدرة الرد على حاجات بابعاد اجتماعية. لم يكن يتحلون بالقدرة اللازمة للرد على الدعاية البرجوازية الضخمة من سي أن أن الى بي بي سي ومجمل وسائل الاعلام الغربية. اليسار القومي لم يتم فضحه بشكل كاف، والشيوعية لم تكن موحدة ومنظمة بشكل كافي.

ان الحقيقة ذاتها تصح على الطبقة العاملة بالضبط. لايتمتع العمال المبعثرين باي قدرة حتى لو شاركوا في التحولات الاجتماعية، وبغض النظر عن رغبتهم، يتحولون الى بيدق في هذه الحركة. ان اقتدار الطبقة العاملة في الانتاج وليس في قدرتها العضلية، "رجوليتها" او كثرتها. ان امرء ينشد تنظيم ثورة بدون تنظيم واتحاد الطبقة العاملة، فان ثورته لاتحتاج الى هذا التنظيم والاتحاد، وانها لن تكون اكثر من ثورة خضراء او مخملية وعلى اية حال معادية للحرية والطبقة العاملة.

**10- ينبغي الانضمام للحزب الحكمتي**

ان الشيوعية في هذه المرحلة قد بينت عن نفسها اكثر من اي شيء اخر في الحزب الحكمتي. ان الحقائق والدروس اعلاها قد وضعها الحزب الحكمتي طيلة السنوات المنصرمة بصورة منظمة امام المجتمع. ليس ثمة درس من هذه الدروس اعلاه لم يألوا الحزب الحكمتي جهداً طوال السنوات المنصرمة لاقناع الاخرين بها. لم يكن كل تاريخ هذا الحزب سوى تاريخ السعي للحيلولة دون تكرار التجربة، السعي لجر الطبقة وتقوية الطبقة العاملة واسقاط الجمهورية الاسلامية. ان كل امرء يرى الدروس اعلاه صحيحة ويعتبرها دروسه عليه ان يسال لماذا ليس عضواً في الحزب الحكمتي؟ لوكان الحزب الحكمتي اقوى من هذا، فان هذه التجربة لاتتكرر. لم يفت القطار بعد. تدعو اللجنة المركزية جميع الشيوعيين وقادة وفعالي الطبقة العاملة الى الانضمام للحزب. قد يكون اهم درس في هذه التجربة هو: بغض النظر عن كون الحزب جيدا او سيئاً، فانه نقطة الامل الوحيدة.

---

الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي-الحكمتي
ايلول-سبتمبر ٢٠٠٩
هذه الوثيقة كتبها كورش مدرسي، سكرتير اللجنة المركزية للحزب.

المسلمين السابقين، هي حملة شكلها الحزب الشيوعي العمالي الايراني بقيادته الجديدة واولاها اهتماما خاصا في نشاطه السياسي، وهو طرح يميني، مفاده ان كوادر وقيادة هذا الحزب هم "مسلمين" سابقين تخلوا عن "اسلام"هم! تكريساً للمقولات الرجعية في المجتمع التي تصنف البشر بناءا على الهويات الرجعية الدينية والقومية غير الهوية الانسانية. (المترجم).

# حول ثورة اكتوبر ومفهوم اليسار التقليدي العربي

رعد سليم

في الاونة الاخيرة، اطلعت على عدد من المقالات في بعض المواقع الكترونية حول ثورة اكتوبر في روسيا بقيادة لينين و البلاشفة وتاسيس الاتحاد السوفيتي. لا اود ان اتطرق الى كافة الجوانب الفكرية او السياسية الواردة في مقالات بعض الكتاب، ولكن استهل حديثي بالاشارة الي بعض الملاحظات العامة او الخطوط الفكرية العامة السائدة على افكار اليسار العربي حول ثورة اكتوبر والتجربة الاشتراكية في روسيا. وتشمل النظرات التي اسعى لطرح خطوطها العامة هنا على تلك النظرة الخاصة بتجربة الثورة الاشتراكية في روسيا. اني لا اشاطر اطروحات وتحليلات الاتجاهات المختلفة لليسار في العالم العربي بهذا الخصوص.
ان الكثير من الكتاب والمفكرين من اليسار في العالم العربي، سواء المؤيدين منهم او المعادين لثورة اكتوبر والاتحاد السوفيتي، لديهم تحليلات مختلفة ورؤى مختلفة استناداً الى منظومتهم الفكرية. عندما ينشد جزء منهم تحليل اسباب فشل التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي او تحليل ثورة اكتوبر، فان مجمل انتقاداته تركز على مسالة "الديموقراطية" و"غياب الديمقراطية" والية الحكم، وتفسيرهم للاشتراكية لا بوصفها علاقات اجتماعية معينة. ان مجمل اشكال نقدهم لم يكن نقدا اشتراكيا، بل انه نقدا ديموقراطيا تم عرضه بطرق مختلفة وبعضها باشكال راديكالية. وهناك العديد من القضايا التي تمثل الاساس التحليلي لاشكال نقدهم مثل: تركيبة الدولة بعد الثورة وضعف الديمقراطية في الحزب وانحرافه، تعامله مع القضايا العالمية والداخلية (اي السياسة الخارجية)، النظرات الحزبية الخاطئة، البيروقراطية، انتصار التحريفية..... الخ .اما البعض الاخر الذي يدافع عن ثورة اكتوبر باعتبارها كانت ثورة اشتراكية، ومن خلال تحليلاتهم يحاولون البرهنة على ان الثورة كانت بمجملها ثورة اشتراكية، ويدافعون عن نهجها الاقتصادي و السياسي و نموذجها، اي راسمالية الدولة، باعتبار المجتمع الذي اقامته كان مجتمعاً اشتراكياً. بيد ان هؤلاء، واود ان اقول ان اي شخص ماركسي ينتقد او يحلل ثورة اكتوبر من هذه الزاوية، فمن الطبيعي ان يصبح تحليله لتلك التطورات ذاتها ناقصا ومبتورا.
الان ثمة اسئلة كثيرة تطرح نفسها الا وهو: في اغلب هذه التحليلات، نجد عجز واضح عن ايجاد اجوبة على معضلات الثورة. هل فشلت ثورة اكتوبر؟ لماذا لم يتم بناء العلاقات الانتاجية الاشتراكية والمجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي؟ هل كان الاقتصاد السوفيتي اقتصادا اشتراكياً ام راسمالية الدولة ؟ هل كانت مسائل البنية الفوقية سببا لعدم تحقيق الثورة لاهدافها؟ وبرايي ان هذه المسائل جوهرية واساسية لتحليل تجربة ثورة اكتوبر. وبما ان كل هذه المسائل تحتاج لاجابة مفصلة، وليس بامكاني في هذه المقالة ان اتناولها بتفصيل، ساتطرق لبعض الجوانب الاساسية وبشكل مختصر، مستندا الى ابحاث منصور حكمت بهذا الصدد، لذلك اناشد القراء ان يطلعوا على بحث منصور حكمت حول (تجربة ثورة العمال في الاتحاد السوفيتي، وابحاثه الاخرى حول هده الموضوع في موقع: (http://hekmat.public-archive.net)
لقد كانت ثورة اكتوبر حدثا تاريخيا مهما .استطاعت الطبقة العاملة الروسية من خلالها وبقيادة الحزب البلشفي ان تستولي على السلطة السياسية، لقد تم تشكيل الدولة، وتشكيل حكومة المجالس وقاومت هجمات البرجوازية في الداخل والخارج، وبالاخير حسمت مسالة السلطة السياسية، اي ديكتاتورية البروليتاريا. ولكن، في المرحلة اللاحقة، عندما طرحت مسالة التحويل الاشتراكي للمجتمع، لم تستطع الطبقة العاملة مواصلة ثورتها، وان الطبقة العاملة وحزبها الطليعي لم يتمكنا من قلب النظام الاقتصادي القائم وتحطيم

العلاقات الانتاجية السائدة انذاك ، وفي المطاف الاخير ، ايدت الطبقة العاملة نمطا اقتصاديا لم تكن نتائجه وعواقبه غير الاخضاع الاقتصادي للعمال واستمرار علاقة العمل - الراسمال كاسلوب ملائم للاساس الاقتصادي، واختارت نموذجا اقتصاديا متمثلا بشكل راسمالية الدولة. لم يؤد استيلاء العمال على السلطة السياسية الي التحويل الجذري للاساس الراسمالي للمجتمع. ان هذا النمط الاقتصادي خلق، ولفترة من الزمن، نموذجا ناجحا من الاقتصاد يستند الى تدخل الدولة في الاقتصاد في الاتحاد السوفيتي، وكان هذا النموذج مناسبا لمرحلة من المراحل، اي في مرحلة مابين الحربين العالميتين التي تعاني فيها الدول الراسمالية الاخرى من ازمة وكساد وركود عميق قل نظيره. وكان هدف هذا النموذج خلق الركائز الاقتصادية والصناعية وحشد قوى العمل وانتاج فائض القيمة المطلق عبر جذب اكثر ما يمكن الناس الي ميدان العمل الماجور. لقد واجه اخيرا هذا النموذج ازمة حقيقية بالاخص مع تجلي ضرورة جذب التكنولوجيا الحديثة لانتاج فائض القيمة النسبية. وهو الامر الذي جرى بالضبط في الاتحاد السوفيتي. وهو الذي جعل راسمالية الدولة تسلم امرها لراسمالية اخرى، الا وهي راسمالية السوق. وهو الامر الذي لاربط له بالاشتراكية وارساء المجتمع الاشتراكي المستند على الغاء العمل الماجور.

ان الثورة الاشتراكية هي اساسا ثورة اقتصادية، وعلى هذه الاساس فقط يمكن ان تكون ثورة اجتماعية. وتتمثل ركائز الثورة الاجتماعية في التحويل الثوري للاقتصاد، اي ليس التغير في كمية الانتاج فقط، بل التحويل لعلاقات انتاجية اجتماعية معينة اساساً ومن البديهي ان يرافقه تعاظم انتاجية المجتمع. وان الراسمالية، في تحويلها للانتاج وتبادل السلع الي محور العلاقات المتبادلة بين الناس تصبح الاساس لاغتراب الانسان في المجتمع. ان تغيير نظام اقتصادي راسمالي او اسقاطه ذا صلة بالغاء الملكية الخاصة وارساء الملكية العامة لوسائل الانتاج، وتحديدا الغاء نظام الاجر والنقود كاسلوب اقتصادي، والغاء العمل الماجور وتحقيق المساواة الاقتصادية بين الانسان، بمعنى مساواة مكانة البشر ومكانتهم في عملية الانتاج الاجتماعي. ان نظام اقتصادي اشتراكي يستند الي الملكية الجماعية والمشاركة الجماعية للطبقة المنتجة في العملية الانتاجية ورسم السياسات والغاء نظام العمل الماجور الذي يستخدم فيه الفرد قوة عمله لمصلحة شخص اخر، وليس الى ملكية الدولة كما كان الحال في راسمالية الدولة. ان هذه هي الماركسية وتفسير ماركس للاشتراكية. اي قلب الراسمالية بوصفها نظاما اقتصاديا وانتاجيا وارساء الاشتراكية بوصفها نظاما اقتصاديا خاليا من الاجور بحيث تسجل فيه الحاجات بطريقة ما، ثم تقرر الوحدات العاملة الواعية القيام بتلبيتها، وشعار "من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته" بني تماما على اساس اقرار وضمان حق كل انسان في تحديد موقعه في الحياة المادية للمجتمع. وان معيارنا لتقيم الثورة الاشتراكية، ومن ضمنها ثورة اكتوبر، هو مدى نجاح الثورة بانجاز هذه المهمة.

كما يؤكد انجلز ان استيلاء الطبقة العاملة على السلطة السياسية وصيانتها هي الخطوة الاولى في طريق الثورة الاشتراكية، لكن في الخطوة القادمة تستخدم هذه السلطة في الاطاحة باعدائها الراسماليين ، وان تنجز تلك الثورة الاقتصادية التي بدونها فان النصر كله سينتهي حتما بهزيمة الطبقة العاملة.

اود ان اركز على هذه النقطة، وبرايي ان هذه هي النقطة الاساسية والجوهرية لعدم تمكن ثورة اكتوبر من تحقيق اهدافها. يقول منصور حكمت: تاثر تاريخ روسيا بصورة كبيرة، في العقود التي سبقت الثورة، بظهور وتنامي الطبقتين الاجتماعيتين الاساسيتين في المجتمع الراسمالي وهما البروليتاريا، البرجوازية. طبقتان وجدتا نفسهما لا في صراع ضد بعضهما البعض فحسب، بل مع مجمل الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة. طبقتان تحدتا روسيا القيصرية المتخلفة وبقول لينين نصف اقطاعية، وترعرتا في احضانها. طرحت كلا الطبقتين صورة "روسيا متطورة وحرة، صناعية "بدل الواقع القائم. ففي بداية القرن العشرين، كان من الواضح امام اي امرء، بان روسيا ستواجه تحولات جدية. كان من اليقين ان على روسيا ان تدخل عصرا جديدا. وقد اصبح تخلف روسيا الاقتصادي والسياسي والثقافي، اذا ماقورن بالبلدان الاوربية الاخرى، مصدر لنقد اجتماعي جدي هناك.

بيد ان الذي لعب دورا كبيرا في التطور اللاحق للمجتمع الروسي كان النقد المتزامن لهذا التخلف من وجهتي نظر طبقتين متمايزتين. اذا طرح بديلان امام المجتمع الروسي. بديلان لطبقتين اجتماعيتين ومتعارضتين. كانت الراسمالية والاشتراكية افقين اجتماعين متمايزين لم يطرحا بصورة مجردة ضد بعضهما البعض، بل بصورة اساسية سوية، وبصورة اكثر جوهرية ضد المجتمع الروسي حينذاك. كما تبغي البرجوازية الروسية قاطبة ان تلحق بركب الحضارة الراسمالية والتي تعرض البرجوازية الاوربية مفاخر منتجاتها حينذاك بزهو وحبور. فيما تدعو البروليتاريا الروسية، بصورة متعاظمة، تحت تاثير الاشتراكية الديموقراطية الروسية، الي الاشتراكية.

(منصور حكمت، تجربة ثورة العمال في الاتحاد السوفيتي)

يوفر كل الواقع الاجتماعي في روسيا مثل صلتها بمجتمع البلدان الاوربية، كقوة استعمارية، قدرتها العسكرية وامكانيتها الاقتصادية، الامكانية التاريخية موضوعياً لتحقيق كلا البديلين. ان روسيا المتخلفة، في نهاية القرن التاسع عشر، بوسعها ان تصبح بلدا راسماليا او اشتراكيا في القرن العشرين.

بعد سنوات عدة، تمكنت الطبقة العاملة من فصل نفسها وافقها عن الافق البرجوازي ووقفت كقوة مستقلة بوجهه. وذلك بعد خطواتهم وموقفهم من مسائل عدة من بينها موقفهم من الاشتراكية الشعبوية، مسالة علاقة الطبقة العاملة بالسلطة السياسية، المسألة الزراعية وموقفهم من الحرب والاشتراكية الديموقراطية الثورية وميولهم الوطنية والقومية المعادية للعمال. على الرغم من ان ذلك الانفصال الذي جرى كليا على الاصعدة الايديولوجية والسياسية فيما لم يحصل انفصال تام مماثل في التفكير الاقتصادي والافق الاقتصادي المقبل، اي لما بعد الثورة. ان احد الاسباب الاخرى لهذه المسالة كان غياب الاستعداد النظري بالنسبة للعنصر المتقدم من الطبقة في هذه الثورة والذي ادى الي عدم اكمال واجبها بشكل متكامل. كما يقول منصور حكمت اذ لم يتم اثارة اي جدل اساسي قبل ثورة ١٩١٧ يتم فيه توضيح اقتصاد مجتمع ما بعد الثورة. كما لم تحدد الرؤية الدقيقة للبروليتاريا حول الاقتصاد بشكل ملموس، كما لم تناقش بمثل تلك الهمة التي نوقشت بها وفصلت نظراتها السياسية.

ان الاشتراكية الديموقراطية الروسية كانت لديها السمات الاساسية العامة حول الغاء الملكية الخاصة واحلال التخطيط المركزي الاقتصادي، مركزة الانتاج وتطور القوى المنتجة، انتقادها للراسمالية فيما يخص مسالة فوضى الانتاج، تؤمن بان بمعونة التخطيط، يمكن وضح حدا لهذه الفوضى. ان رسم تمايز العامل والاشتراكية الديموقراطية الروسية لم يتم بدقة عن الافق الاقتصادي للبرجوازية الروسية، وبقيت اوجه مشتركة عديدة في الافاق الاقتصادية للبرجوازية وللبروليتاريا على حالها.

ومن جانب اخر يقول منصور حكمت: دفعت اللينينة والبلشفية الطبقة العاملة الي الميدان كقوة مستقلة بالضد من كلا من البرجوازية والقيصرية. وقد تحققت هذه الاستقلالية الطبقية بوضوح في مسالة السلطة السياسية وحتى في مسالة بنية جهاز الدولة، واصبحت سمة عضوية وراسخة للحركة البروليتارية الروسية. وسمحت تلك الاستقلالية الكبيرة للعمال الروس، في ظل قيادة البلاشفة، ان تعطل الخطط من اجل التطور البرجوازي الديموقراطي للابنية الفوقية السياسية والرسمية في روسيا، لاقامة سلطة العمال المستقلة عبر الثورة البروليتارية. بيد ان الطموحات الشعبوية لتجاوز تخلف الاقتصادي الروسي القومي والافكار الاقتصادية المبتورة السائدة في الاشتراكية العمالية العالمية حرمت الطبقة العاملة وحزبها الطليعي، الحزب البلشفي، في اكثر مراحل الثورة الروسية حسما، من تشكيل افقها المستقل حول القضية الاساسية للمجتمع الروسي، اي نمط الانتاج الاجتماعي والتطور الاقتصادي. (اصبحت الثورة ضحية التشوش الحاصل في اهدافها الاقتصادية). لم يمثل هذه التشوش معضلة فكرية او نظرية فحسب، بل واقعا اجتماعيا. فيما لم يستقطب المجتمع الروسي بشكل كاف حول الافق الاقتصادي لتطوره. حيث تقهقر الحزب العمالي الذي يفتقد الي الرؤية واضعة للتحويل الثوري لعلاقات الانتاج، والذي يعاني وطاة الضغوطات الاقتصادية والسياسية للمجتمع الراسمالي عالميا ومحليا، الي الارضية المشتركة للموافقة الاقتصادية مع تطلعات

البرجوازية. وحل بدلا من التحويل الثوري للنظام الراسمالي، اصلاحه عبر توسيع ملكية وتخطيط الدولة لغرض تراكم رؤوس الاموال وتقسيم العمل. ونظرا لعدم تخطيها هذه المرحلة، سمحت ثورة العمال بسلب مجمل مكتسباتها تدريجيا مرة اخرى تحت ضغط وقائع الاقتصاد البرجوازي وحاجاته. وقد غابت اللينينة والاستقلالية الطبقية للبروليتاريا في كل جبهه ومعركة في الوقت الذي كان يحسم فيه مستقبل النظام الاقتصادي للمجتمع الروسي. فقد كان الشعار (الاشتراكية فه بلد واحد) راية لتقهقرها لصالح الاقتصاد البرجوازي - القومي في روسيا. الراية التي يعود سبب رفعها، على وجه الدقة، الي غياب الراية اللينينية لبناء الاشتراكية في روسيا كارقى نظام اقتصادي يستند الي الملكية العامة و الغاء العمل الماجور.

(تجربة ثورة العمال في الاتحاد السوفيتي)

والجدير بالذكر بان الافق التصنيعي والقومي للبرجوازية الروسية، والاتجاه القومي لفكرة ستالين غطى البرنامج الاقتصادي السوفيتي مابين ١٩٢٤-١٩٢٨، وتراجع قطب الشيوعي العمالي داخل التيار الاشتراكي امام الافق والسياسات القومية. وكان ذلك البرنامج بمثابة انتهاء الثورة، حيث انتهت حصيلة الثورة، اقتصاديا، الي مجرد فرض اصلاحات معينة على تطور الراسمالية في الاتحاد السوفيتي دون القيام بالتحويل الاشتراكي.

ان نقطة اخرى مهمة للغاية، كانت الثورة تحت تاثير مباشر للنتاج النظري للاممية الثانية ويتمثل بتقليص مفهوم الاشتراكية، اي الملكية العامة والغاء العمل الماجور، الى ملكية واقتصاد الدولة. وحسب تعريف ماركس للاشتراكية ان ملكية واقتصاد الدولة لا يعادلان الاشتراكية. ويعتبر ماركس انتاج فائض القيمة الاساس الراسمالي لاستغلالها. وفي هذه العملية تتحول قوة العمل الي بضاعة وسيادة العمل الماجور. وان الغاء الملكية الراسمالية والعمل الماجور وارساء الملكية العامة لادوات الانتاج عاملا وحيدا لانهاء الاستغلال وبناء المجتمع الاشتراكي.

ان كثيرون من قادة الثورة مؤمنين بان امكانية بناء الاشتراكية والغاء الملكية البرجوازية واقامة الملكية العامة مرهونة بالامكانات الصناعية. يقول منصور حكمت ان هذه النظرة تناقض روح البيان الشيوعي وجوهر الايدولوجيا الالمانية. ففي المؤلف الاخير، ثبت ماركس عصر الهيمنة الراسمالية كانه امر مفروغ منه، اعلن امكانية بناء الاشتراكية قبل ستين عام من انكار زينوفيف لهذه الامكانية في روسيا. وتمثل مثل هذه النظرة داروينية اجتماعية وحتمية اقتصادية مبتذلة ترفض ملاحظة القوة الفعلية للبروليتاريا الثورية، والتي، بدلا من ذلك، تولي الاهتمام لمستوى القوى المنتجة والتطور الصناعي بوصفه ضوء اخضر لاحلال الاشتراكية.

(تجربة ثورة العمال في الاتحاد السوفيتي، منصور حكمت)

ذكرنا فيما يخص مسالة "الاشتراكية في بلد واحد" ومسالة التحويل الاقتصادي للمجتمع تحت قيادة ديكتاتورية البروليتارية، ان هذه مسالة حسمت من قبل ستالين في نهاية العشرينيات. بيد ان هذه مسالة تحتاج توضيح اكثر، يقول منصور حكمت: من الضروري ان نشير ، في المسالة (الاشتراكية في بلد واحد) بوضوح الي العديد من النقاط:

اولا، براينا، نظريا، وبغض النظر عن مسالة الاتحاد السوفيتي. ان اقامة الاشتراكية في بلد واحد، اي اقامة العلاقات التي تستند الي الملكية العامة والغاء العمل الماجور، اي ما تصوره ماركس ان تكون الخطوط العامة للمرحلة الدنيا من الشيوعية، هي امر ممكن جدا. ليس ذلك وحسب، بل انه اساسي لتحديد مصير الثورة العمالية. لهذا تعتبر اقامة الاشتراكية المهمة المباشرة والحيوية لكل طبقة عاملة تنجح في انتزاع السلطة السياسية في بلد ما. وتعتبر تلك النظرات مرفوضة وغير ماركسية تلك التي تشطب، ولاي سبب سواء اكان (ضرورة الثورة العمالية) او (تخلف روسيا) ام (التمايز مع الستالينية والنزعة القومية) وغيرها، من جدول اعمال البروليتاريا التي استلمت السلطة في بلد واحد ما مهمة ارساء الاقتصاد الاشتراكي الذي يستند الي الملكية العامة والغاء العمل الماجور وتقوم بتاجيله الي مرحلة اخرى.

ثانيا، براينا ان التمايز الذي حدده ماركس بين كلا المرحلتين من الشيوعية جلي وصحيح جدا والذي يخص مباشرة المهام الاقتصادية لديكتاتورية البروليتاريا. نحن لا نعتبر الشيوعية (المرحلة العليا) امرا ممكنا في بلد بمفرده. ويتمثل السبب في ان السمات المميزة الاساسية لهذه المرحلة والتي هي: الوفرة الاقتصادية، التطور الهائل لقوى الانتاج، التثوير الاساسي لمكانة الانسان في المجتمع ومعها التحويل الجذري لقوانين الاخلاق القائمة، اضمحلال الدولة.... وغيرها هي ظروف لا نعتقد بامكانية تحقيقها داخل حدود اي بلد معين. على سبيل مثال، مادامت الحدود القومية قائمة وضرورة وجود خطوط فاصلة بين المجتمعات الاشتراكية والراسمالية، لا يعتبر اضمحلال الدولة مسالة عملية، ولكن الاشتراكية، كمرحلة دنيا من الشيوعية، ليست عملية ممكنة فحسب، بل ضرورية كما قلنا.

ثالثا، علينا ان نؤكد على كون شعار (الاشتراكية في بلد واحد) في المجادلات الاقتصادية التي جرت اواسط العشرينيات داخل الحزب البلشفي، الاطار والراية لتصاعد النزعة القومية البرجوازية بالمعنى الذي اشرنا اليه سابقا، ذلك انه يمثل الراية لسيادة البديل البرجوازي لتطور المجتمع في ميدان الانتاج انحراف، ومع ذلك فان(الاشتراكية في بلد واحد) راية حركة معينة، في فترة معينة، وفي مجتمع معين كانت الشاخص للحركة الضخمة المناوئة للعمال ودليل توقف الثورة الروسية وهزيمتها. نحن نشجب هذه الحركة كرافعة لواء البديل البرجوازي في المجتمع الروسي. قبالة هذه التيارات، احتمى خصومها، الذين لاحظوا بوضوح اعادة احياء النزعة البرجوازية القومية تحت هذه الراية، بفكرة (الثورة العالمية)، ويطرح هذا الاصطفاف نقاط تسرعي الانتباه. فمن الجدير بالذكر والملاحظة اشتراك كل من عصبة ستالين والمعارضة، على الرغم من اختلافهما، باسس مشتركة مهمة جدا. ففي المرتبة الاولى، لا يتركز، في الواقع، الاختلاف في الراي على كلمة" الاشتراكية"، بل على عبارة "في بلد واحد" مما يشير الى ان صيغة"الاشراكية" بالنسبة للمعارضة لا تختلف في صيغتها عن تلك التي يتبناها الخط الرسمي لستالين.

(تجربة ثورة العمال في الاتحاد السوفيتي، منصور حكمت)

وفي الختام، اود ان اقول ان ثورة اكتوبر كانت ثورة عمالية عظيمة، وكانت ثمرة النضال الطويل للحركة الشيوعية العمالية، لكن في المطاف الاخير واجهت هزيمة مريرة على ايدي البرجوازية بعد سنوات قليلة. كما ان التجربة السوفيتية بمجملها، كانت اختبارا غير موفق لثورة اكتوبر العمالية. تمكنت الثورة من انتزاع السلطة السياسية من يد البرجوازية والانتصار على المساعي السياسية والاقتصادية المباشرة التي بذلتها الطبقات الحاكمة في روسيا لاعادة النظام القديم. الا انه عند هذه المرحلة وما تلاها اصبح مصير الثورة العمالية مرتبطا ارتباطا مباشرا بالتغير الثوري للعلاقات الاقتصادية القائمة وبتطبيق البرامج الاقتصادي الاشتراكي للطبقة العاملة، وفي هذا يكمن تخلف الثورة الروسية عن الاستمرار في تقدمها فقد حلت سيطرة الدولة على الراسمال وملكية الدولة لوسائل الانتاج محل قضية تشريك جميع وسائل الانتاج وتحويلها الي ملكية جماعية للمواطنين. وبقيت الاجور، العمل الماجور، النقد، القيمة التبادلية، وانفصال الطبقة العاملة المنتجة عن وسائل الانتاج على حالها. ولهؤلاء الذين يحللون فشل الثورة اكتوبر من زوايا البنية الفوقية، كمسالة عدم وجود الديموقراطية او الحرية ووجود الديكتاتورية والفردية الستالينية..... الخ ، ليسوا مدركين تماما للاشتراكية كنظام اقتصادي معين، فيما ان النظام السياسي للاتحاد السوفيتي كان بناء فوقيا سياسيا وحقوقيا لنظام الاقتصادي معين لم تكن له صلة بالاشتراكية او شيوعية ماركس ولينين. وان هؤلاء الذين يدافعون عنها على كونها ثورة اشتراكية، فانهم يدللون على ان فهمهم وتفسيرهم مختلف تماما عن فهم ماركس عن الاشتراكية.

# حول طبيعة الثورات الراهنة في العالم العربي وحدودها

عواد احمد

2011 / 3 / 26

ان الثورات الراهنة في العالم العربي والتي بدأت بالثورة في تونس واعقبتها الثورة في مصر ثم الاحتجاجات والتظاهرات في اليمن والعراق والبحرين وليبيا والتي لم تنتهي حتى اليوم تطرح تساؤلات مهمة حول طبيعة وافق هذه الثورات من الناحيتين السياسية والاجتماعية وماهي النتائج التي تمخضت او سوف تتمخض عنها. في واقع الامر ان كل ثورة من هذه الثورات ذات طبيعة مختلفة عن الاخرى وذلك حسب طبيعة النظام السياسي والضروف الاجتماعية للبلد المعني الا ان ثمة قاسم مشترك يجمع بينها هو النزوع نحو الحرية وتحقيق مطالب اجتماعية ملحة تفرضها الأزمات الاجتماعية الخانقة وانعكاس أزمة النظام الرأسمالي العالمي في عصر العولمة والقطب الواحد على البلدان العربية..

## حدود التغيير وطبيعة المرحلة التاريخية

ان مجرد التغيير السياسي ليس غاية بذاته بل ما ينبغي ادراكه تماما هو الى ماذا سيؤدي هذا التغيير وبمصلحة اي طبقة اجتماعية سيصب في نهاية المطاف وما هي النتائج المحلية والعالمية المترتبة عليه. ان المرحلة التاريخية الراهنة من حيث الاتجاه والوعي العام في دول المحيط الرأسمالي والدول العربية تحديدا حيث يوجد مركز الثروة النفطية في العالم هي مرحلة تتسم بهجوم الامبريالية على جميع الدول والشعوب التي حققت الاستقلال الوطني وتخلصت من الهيمنة الاستعمارية السابقة تحت اطار ما يسمى مشروع الديمقراطية او ما سمي قبل عدة سنوات (مشروع الشرق الاوسط الكبير) ان هذه المشاريع بمجملها تهدف الى اخضاع الشعوب واعادة وضعها تحت الهيمنة الامبريالية المباشرة وغير المباشر وتفتيت وحدها تحت اطار الدفاع عن الخصوصيات الدينية والمذهبية والعرقية وحتى الخصوصيات المحلية الضيقة المناطقية والعشائرية. و توحي جميع اجهزة الاعلام والفضائيات المأجورة التي تعمل في سياق خدمة المشروع الامبريالي على ان الهدف من التغيير هو نشر الحرية والديمقراطية والتخلص من الديكتاتورية... وان (الثورة الديمقراطية) هي ما ينبغي تحقيقه في هذه الدول وقد بدات العملية بالبروفة التونسية ولم تنتهي حتى اليوم وسنبين هنا زيف التعاطي الامبريالي الغربي وازدواجيته وبرغماتيته مع احتجاجات الجماهير والذي يمكن تلخيصه بعبارة بسيطة (انا اسكت عمن يخدم مصالحي ويخضع لي واصرخ ضد من لايخضع ولا يخدم مصالحي) الموقف الغربي الامبريالي الاستعماري مبني فقط وفقط على ما يخدم مصالح تلك الدول وهو في جميع الاحوال ليس موقفا مبدأيا وانسانيا وحضاريا ولا يمكن ان يكون كذلك فهو لا يريد الحرية والخير والرفاه للجماهير العربية المحتجة ضد الانظمة الفاسدة والديكتاتورية ابدا.

لقد رأينا وجربنا التغيير الذي حصل في تونس ومصر وتعلمنا منه الكثير، تمكنت الطبقة السائدة البرجوازية في كلا البلدين من البقاء والاستمرار اي بعد طرد الرموز الفاسدة والمكروهة جماهيريا واجراء "تحسينات" على النظام السياسي وتقديم بعض المكاسب الاجتماعية اي باختصار شديد تحول كلا النظامين في مصر وتونس او هما في طور التحول من نظام الديكتاتورية البونابرتية البرجوازية الى نظام الديمقراطية الليبرالية وسيكون هذا النظام في الشرق العربي الذي يختزن في اللاوعي الجمعي ثقافة الاكراة والاقصاء عبارة عن كاريكاتير للديمقراطية الغربية كما هو حاصل في العراق ولبنان، ففي العراق توجد اكبر محاصصة طائفية في التاريخ واكبر حكومة من حيث الوزراء في العالم تحت يافطة الديمقراطية الامريكية والتبعية الامريكية.

وستتمخض عن ذلك النظام دول ضعيفة تشوبها التناحرات والصراعات.
ان الايديولوجيا البرجوازية الرأسمالية بهذا الكم الهائل من وسائل الاستلاب تمكنت من تقنين الوعي الجماهيري وبرمجته وفق مشيئتها وتوجهها وبواسطة (الفضائيات، الانترنيت السلع الاستهلاكية ومختلف وسائل الاستلاب الأخرى واهمها المال) سفهت الاشتراكية استنادا الى التجربة السوفييتية وجعلت منها يطوبيا بعيدة المنال بل حلما تافها لمجموعة من الناس المثاليين والحالمين "والعاجزين" واهم شيء انها في الاوساط المثقفة والاكاديمية اشاعت فكرة موت الايديولوجيا وصورت الايديولوجيا على انها واحدة من وسائل تحجيم الوعي والثقافة وانها عبارة عن قيد وتحجر خصوصا فيما يتعلق بالماركسية واصبحت "الشيوعية" مودة عتيقة واثر من الاثار التاريخية الغابرة. كما اشاعت بين صفوف الجماهير العريضة وخصوصا الشباب فكرة استهجان السياسة والتسيس والتحزب وقد انصرف معظم الشباب عن الاسهام في النضال الثوري والحركة الاجتماعية وذلك انهم يرون بملأ اعينهم هذا الكم الهائل من الاحزاب الفاسدة والعاجزة سواء من اصحاب اليسار او من اصحاب اليمين. لذلك كانت الحركات الاجتماعية والثورات الراهنة التي يقودها الشباب تجري خارج الاحزاب التقليدية وبالضد منها في احيان كثيرة كما حصل في تونس ومصر فقد سبقت مطالب الشباب في مصر مثلا برامج اكثر الحركات رديكالية وتجاوزتها تلك الحركات لم تجرؤ في في يوم من الايام على المطالبة مثلا باسقاط النظام او انها كانت تعتبر مثل هذا الشعار ضرب من الخيال.
بناء على هذا التصور وارجو ان اكون مخطئا ليست الاشتركية هدفا مباشرا للنضال الجماهيري والاجتماعي اليوم في الثورات العربية الحالية مطروحا على جدول اعمال التاريخ. ان قوى اليسار الثوري والشيوعية العمالية ومختلف التيارات الماركسية الثورية الاخرى في المنطقة العربية تحاول اعادة الاعتبار للاشتراكية واعادة ادخالها الى الوعي السياسي الجماهيري اليوم بصفتها الحل الوحيد والمخرج الممكن من الازمات الاجتماعية والانظمة الفاسدة والرد الوحيد والممكن على تعفن النظام الرأسمالي الذي يصدر ازماته الخانقة عن طريق الحروب والهيمنة والاخضاع الى جميع شعوب الارض. وقد اثبتت التجارب القريبة للثورات في العالم العربي ان التغيير الذي حصل في تونس ومصر والذي سيحصل في بلدان عربية اخرى قريبا هو تغيير شكلي الى ابعد الحدود، الجناح القومي البونابرتي الفاسد من البرجوازية الحاكمة والعاجز عن تطوير وسائل الانتاج وتحسين حياة الملايين من الناس يسقط بفعل ثورة الجماهير ويستلم السلطة الجناح الليبرالي من البرجوازية المدعوم امريكيا وغربيا لا شك انه ستحصل بعض المكاسب الاجتماعية مثل زيادة الاجور وتثبيت العمال المؤقتين. وغير ذلك وهي مكاسب مؤقتة.. لكن في المدى المنظور لن يحصل اي تحول طبقي اجتماعي حقيقي لصالح الطبقة العاملة والكادحين والمحرومين والفئات المهمشة تلك الطبقات والشرائح التي تساهم وتشارك في عملية التغيير.
وعلى الرغم من ان الاشتراكية ليست هدفا مباشرا للنضال الجماهيري في الاحتجاجات والثورات الحالية بسبب سيادة وهم (الحرية والديمقراطية) الذي تعممه الايديولوجيا البرجوازية الان في عصر العولمة والهجوم الامبريالي الا انها تظل الجواب الوحيد الشافي على المشاكل والازمات الاجتماعية والسياسية التي تعانيها المجتمعات العربية اليوم وغدا.

## الطابع الاجتماعي للثورات الراهنة ودور اليسار فيها

ان الحركات الاحتجاجية والتظاهرات القائمة اليوم والتي قامت في مصر وتونس واليمن والبحرين والمغرب والعراق هي حركات اجتماعية حقيقية ناجمة عن التمايز الطبقي الحاد والفقر والبطالة والديكتاتورية وما يرافقها من استعباد وامتهان كرامة الانسان وحقوقه. وان الطبقات الحاكمة العربية بعد اكثر من نصف قرن من ثورات التحرر الوطني وفي ظل الازمة العالمية للرأسمالية وصلت الى طريق مسدود انها لم تعد قادرة على تحقيق اي مكاسب على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي بل هي شيئا فشيئا

عمقت الفوارق الطبقية بين اغلبية ساحقة من المجتمع العمال والكادحين وشرائح من البرجوازية الصغيرة وصادرت حقوق الشباب والنساء لصالح حفنة من الراسماليين الطفيليين المرتبطين بالراسمالية العالمية والذين يتمتعون بكل شيء المال والجاه والسلطة والرفاه على حساب الاغلبية المفقرة والمهمشة.
لذلك فان الاحتجاجات والانتفاضات والثورات اليوم ذات طابع اجتماعي وجماهيري انها تمثل مصالح الأغلبية من المجتمع الطامحة نحو الحرية والمساواة والرفاه الاجتماعي. لقد لعبت قوى اليسار في الاحتجاجات رغم امكانياتها المحدودة وكونها احزابا صغيرة دورا مؤثرا فهي اعطت لهذه الثورات والاحتجاجات في مصر وتونس والعراق خصوصا شعاراتها وبرامجها التقدمية وقد اعترفت قناة بي بي سي البريطانية بان تظاهرات واحتجاجات العراق يقودها اليسار ويسار الوسط وهي تتسم بطابع طبقي واضح اي ان الاغلبية الساحقة من المجتمع العمال والكادحين والشباب والنساء وجميع الفئات المهمشة انتفضوا ضد فساد الطبقات الحاكمة وسرقتها للمال العام ذلك الفساد المستشري في مفاصل الدولة التي راحت تصادر لقمة العيش وتنفذ اجندة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتخضع لمصالح الكارتلات والاحتكارات الامبريالية الكبيرة.
ان احزاب اليسار الموجودة في عموم المنطقة العربية احزاب صغيرة وضعيفة ومعظمها ليس لديه برنامج ثوري للوصول السلطة أي برنامج تغيير اشتراكي جذري وقد تعرضت لسنوات طويلة من قمع الانظمة الديكتاتورية وفي الغالب كثير منها محبط سياسيا بسبب اتكاءه على ارث التجربة "الاشتراكية" المجهضة في الاتحاد السوفييتي السابق .هذا اضافة الى انتهازية وبيروقراطية قادة النقابات والحركة العمالية ولهذا فان تاثيرها في الحركات الاجتماعية يظل محدودا للغاية. هذا من جهة ومن جهة اخرى فان دور الامبريالية في توجيه مسار هذه الثورات وتفريغها من محتواها الاجتماعي والطبقي يبقى هو العامل المؤثر بالدرجة الاولى بسبب هيمنة الامبريالية عالميا وقوتها العسكرية الاقتصادية والاعلامية .ان الولايات المتحدة تلعب اليوم دور الشرطي العالمي والوصي على جميع الشعوب وهي تستخدم مجلس الامن وما يسمى (الشرعية الدولية) لتنفيذ اجندتها الخاصة ومصالحها ومخططاتها المستقبلية . وبواسطة الماكنة الاعلامية الهائلة والتي تشارك فيها وسائل اعلام عربية متعددة تستطيع الولايات المتحدة ركوب اي موجة ثورية جماهيرية وتوجيهها وممارسة الوصاية على قياداتها وفق ماتريد الامبريالية او تشويه صورة اي نظام طبقا لما تريد ومن ثم ايقاع العقاب به عن طريق استخدام ما يسمى قرارات الشرعية الدولية مع وجود ذلك الكم الهائل من الساسة المنبطحين امام السياسة الامريكية.

## الامبريالية وازدواجية المعايير

لا تتعامل الامبريالية الامريكية ودول الغرب بمقاييس متشابهة مع دول العالم وفي المنطقة العربية خصوصا وبعد الثورات والحركات الاحتجاجية القائمة الان يتضح ذلك بصورة جلية جدا .ففي الوقت الذي اعتبرت الولايات المتحدة نظام القذافي نظام دموي وارتكب المجاز بحق شعبه سواء كان ذلك صحيحا او انه ناتج عن التهويل الاعلامي المبرمج وفرضت علية الحظر الجوي وسارعت بتوجيه ضربات عسكرية معروفة نتائجها سلفا ستؤدي للاضرار بالشعب الليبي اولا قبل ان تضر النظام الحاكم واظهر قادة الغرب ساركوزي واوباما وهيلاري كلنتون حرصهم الزائف على حياة المدنيين الى حد التباكي والجنون فان هؤلاء المسعورين لا يرون سوى جانب واحد من المسالة. لقد سبق لهم ان تغافلوا عن جرائم اسرائيل وابادتها الجماعية في حرب تموز على لبنان وصمتوا صمت القبور عن قصف غزة المتواصل وقتل المدنيين الفلسطينيين الذين يطالبون بحقوق مشروعة يقرها المجتمع الدولي برمته ان الولايات المتحدة هي التي استعملت الفيتو ضد قرار مجلس الامن الذي يدين الاستيطان الاسرائيلي في القدس وهي تساهم بشكل فاعل في تعطيل جميع القرارات الدولية التي تدين ممارسات الدولة الفاشية الإسرائيلية وتعطل بشكل مقصود مشروع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولم تكن خرافة حقوق الانسان وسلامة المدنيين مائلة في اذهان قادة الولايات المتحدة وبقية القادة الغربيين المريضة ابدا اثناء تظاهرة ٢٥ شباط في العراق التي قتل فيها اكثر من ثلاثين متظاهر ومارست الحكومة الصنيعة ابشع الاساليب الفاشية ضدهم الى حد رشهم بالماء المغلي ولم تنبس الولايات المتحدة التي يحتل جيشها العراق كلمة واحد باستنكار او استهجان ما فعلته الحكومة العراقية لانها نتاج لبرنامجهم ومخططهم الاستعماري وهي تمثل تجربتهم البائسة.. وما قتل من متظاهرين في اليمن او البحرين وما حصل من انتهاكات بشعة ضد حقوق الانسان فهو لا يعنيهم بشي لان لديهم اتفاقات واجندة خاصة مع هذه الدول فالبحرين اكبر قاعدة للاسطول الامريكي في الخليج لذلك مادمت الانتفاضات الجماهيرية في هذا البلد او ذاك لا تتوافق مع مخططات ما يسمى (مشروع الشرق الكبير والمغرب العربي) فان الامبرياليين من كل شاكلة وطراز لن يقفوا الى جانبها ولن يسارعوا الى نصرتها. لقد قدمت الولايات المتحدة الضوء الاخضر لقوات درع الجزيرة لدخول البحرين وقمع الانتفاضة الجماهيرية. ولم تعلق على المجزرة التي ارتكبها النظام في اليمن بقتلة ٥٠ متظاهرا اعزلا في ساحة التغيير في صنعاء.

ولابد وفق هذا التصور للجماهير العربية ان تعي ما تخطط له الامبريالية وان تكون انتفاضاتها وثوراتها ضد مصالح الامبريالية ومخططاتها بالدرجة الاولى. وبما يؤدي الى ايجاد انظمة جديدة ديمقراطية علمانية واجتماعية قوية ومستقلة تحترم الحريات وحقوق الانسان وتكون في خدمة مصالح الطبقات الكادحة والفقيرة والمهمشة وبما يؤدي الى تحقيق الحرية والمساواة والرفاه.

## المجتمعات العربية وكاريكاتير الديمقراطية الغربية

ان الهدف الاول والمعلن من الثورات والاحتجاجات التي يقودها الشباب اليوم هو اقامة (انظمة ديمقراطية) في البلدان العربية قائمة على سيادة القانون وحكم المؤسسات والتداول السلمي للسلطة ولكن ثمة سؤال مهم يطرح نفسه هل التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في معظم الدول العربية مهيأة لاقامة نظام او انظمة ديمقراطية؟؟ والجواب هو ان تلك التركيبة الاجتماعية -كما سبق ان بينت ذلك في مقالات سابقة- وفي ظل الهيمنة الامبريالية والتقسيمات والخصوصيات المحلية الدينية والطائفية والعرقية وفي البلدان المتعددة الاعراق والطوائف مثل العراق ولبنان ومصر وسوريا والبحرين واليمن والسعودية.. الخ غير مهيأة وبشكل كاف ولان المجتمعات العربية نصف الاقطاعية العشائرية القبلية الطائفية الدينية مازالت في اغلبها تعيش على ارث الماضي وتسود فيها ثقافة الاستبداد والاقصاء والتهميش والطائفية.

لقد اثبتت تجربة ما يسمى العملية السياسية في العراق وبعد دورتين انتخابيتين ان الطبقات السائدة التي تمثل غالبا طوائف معينة وقومية معينة تحاول الانفراد بالحكم باي وسيلة ممكنة وتهميش الاخرين وما يسمى التداول السلمي للسلطة لم يكن الا اكذوبة رخيصة فبعد الانتخابات الاخيرة في العراق التي جرت في اذار ٢٠١٠ اصر كل من المالكي والطالباني على البقاء في منصبيهما رغم فوز القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي باغلبية بسيطة وقد تحقق لهما ذلك عن طريق المساومات والمحصصات الطائفية والقومية والالاعيب السياسية.

ان الديمقراطية الليبرالية تحتاج الى قاعدة مادية برجوازية تحتاج الى مجتمع وصل الى مرحلة الحداثة الى ثقافة المواطنة واحترام الراي الاخر الى مجتمعات تجاوزت ارث الماضي والتقسيمات الاجتماعية والهويات الفرعية القائمة على انتماء الفرد لجماعة معينة اومذهب او عرق اودياتة معينة .بينما نحن نعيش عصر العولمة المتمثلة بالهجوم الامبريالي الغربي على المكاسب التي حققتها الشعوب في مرحلة التحرر الوطني والنهوض القومي، عصر انبعاث الهويات الفرعية والتقسيمات الطائفية والدينية والعرقية عصر الخصوصيات المغرقة في المحلية بدفع وايحاء من الامبريالية عصر الحروب الرجعية الشرسة حروب تفتيت الشعوب والدول وتجزئتها اننا نشهد اليوم اعادة سيناريو حقبة البلقنة في الوطن العربي.

# تخبط الشباب العربي: ازمة الهوية واللاتسييس

نحن مع ثورات الشباب العربي ولكن لابد ان تكون هذه الثورات واعية تهدف الى اعادة بناء المجتمعات والدولة وفق منظور وقيم الحداثة والحرية وهوية المواطنة وان تحقق الرفاه وتكون ذات توجه ايديولوجي واضح ضد الهيمنة الامبريالية ضد الرأسمالية والصهيونية ضد الاضعاف والتفتيت والتشرذم ضد اعادة مجتمعاتنا الى القرون الوسطى وادخالها في اتون الفوضى الشاملة والصراعات الجانبية وتعطيل التطور والتحديث نموذج الدولة المطلوب هو دولة وطنية وعلمانية قوية قائمة على الحرية بكل ابعادها واحترام حقوق الانسان وليس على اساس كاركاتير الديمقراطية الغربية القائم على المحاصصات الطائفية والقومية والمناطقية كما في العراق ولبنان.

ان الشباب العربي الثائر والمحتج اليوم يتخبط.... فهو يعيش ازمة هوية سياسية بعد ان اوشكت الهوية (القومية التقدمية) على النفاذ تلك الهوية التي رافقت وانبثقت عن مرحلة التحرر الوطني والاستقلال القومي اعتبارا من من منتصف القرن العشرين الى يومنا هذا بسبب فساد الانظمة التي رفعت رايتها...اضافة الى ضعف وتشرذم الهوية اليسارية الثورية لاسباب ذكرت في هذا المقال. ان التاريخ ليس عملية ميكانيكية وجبرية اقتصادية كما اثبتت ذلك مراحل تطور وتحول الرأسمالية من حالة الى حالة نحن اليوم في عصر القطب الواحد مرحلة اعادة تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية القديمة التي تتبادل الادوار اليوم وتقسم مناطق النفوذ جغرافيا بشكل جديد ففرنسا التي لم تشارك في حرب الخليج وحرب افغانستان خرجت خالية الوفاض وتضررت مصالحها الاقتصادية والسياسية في الشرق الاوسط واسيا ومن هنا نفهم لماذا يسارع ساركوزي لضرب ليبيا ومحاولة تقويض النظام فيها اكثر من الاخرين ويتفاخر بان طائراته اول من وجه الضربات العسكرية أليس ذلك لكي يضمن له موطيء قدم في بترول ليبيا وثرواتها وهل ثمة سبب اخر؟؟؟ لماذا لا يهتز جبين ساركوزي الدمية على مئات المدنيين الذين يقتلون يوميا في افغانستان والعراق وفلسطين بفعل الحروب الامبريالية وما تمخض عنها من ويلات وجرائم ؟؟؟ ان الشباب العربي بحاجة ماسة اليوم لفهم ما يجري حولهم من احداث والى معرفة حجم المؤامرات والخطط التي ترسمها الدول الامبريالية لاقتسام مناطق النفوذ والتفتيت والهيمنة الجديدة على مقدرات الشعوب وسلب ارادتها الحرة. وتاسيس هوية تحررية وتقدمية ويسارية ووطنية جديدة واضحة المعالم والاهداف... تصل بعملية التحول والتغيير الجارية الى الهدف المنشود.

ان التغيير السياسي كما اشرنا ليس غاية في ذاته المهم هو معرفة نتائج هذا التغيير هل هي في خدمة الجماهير الغفيرة الكادحة والمهمشة؟؟ هل ستتحقق الحرية الحقيقية وهي التخلص من الاستعباد الرأسمالي والفوارق الطبقية وتوزيع الثروة بشكل عادل على الجميع هل سيحقق التغيير بناء دولة علمانية قائمة على هوية المواطنة دولة قوية تستطيع مواجهة الهجوم الامبريالي؟؟ ومقاومة نفوذ الامبريالية الاقتصادي والسياسي؟؟ ان النتائج تشير اليوم عكس ذلك مع الاسف وكل من يعتقد ان الدول الغربية الذين اسماهمهم احد الكتاب العرب (كلاب الحرية) يريدون تحقيق الديمقراطية والحرية والرفاه لشعوبنا فهو على وهم كبير... انهم يتدخلون اليوم في كل صغيرة وكبيرة تجري في الدول العربية ويمارسون دور الوصاية على الشعوب ويريدون توجية حركات التغيير وفق الوجهة التي يريدون . والهدف واضح جدا جدا هو اعادة النفوذ الاستعماري والهيمنة وتقسيم مناطق النفوذ من جديد واستعباد الشعوب واذلالها وسلب ارادتها الحرة..

# نحو بناء حزب سياسي وجماهيري موحد ومقتدر

## (بحث سياسي مقدم الى الاجتماع الموسع ٢٢ للجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي)

فارس محمود

استمراراً لابحاث البلينومات والمؤتمرات السابقة وبالاخص البلينوم الاخير (٢١) كان محور حركتنا على طول الخط هو السعي الى تاسيس حزب سياسي وجماهيري موحد وقوي، حزب متدخل وله دور جدي في المعادلات السياسية في المجتمع. ذلك ان هذا الهدف (بناء حزب سياسي وجماهيري موحد ومقتدر) هو اداة ضرورية لتحقيق التغيير في المجتمع الذي هو كنه قصة الشيوعية العمالية في العراق ومايقارب من ١٦ عام من نضال الحزب الدؤوب على جميع الميادين النضالية في داخل العراق وخارجه. ان تغيير المجتمع وارساء عالم يستند للحرية والمساواة ينبغي ان يكون بوصلتنا السياسية الوحيدة، وعلى هذا الاساس ان يلائم الحزب الشيوعي العمالي ويطابقها مع مؤشر هذه البوصلة.

في اوضاع العراق الراهنة، يمين المجتمع وللاسف حاضر وبقوة وباشكال مختلفة ومتنوعة ومتناقضة في الساحة السياسية اليوم. اذ دفعت البرجوازية وقواها السياسية المجتمع الى دهاليز مظلمة، حيث لم ترد على بال وذهن احد يوما ما ان مجتمع مدني وعصري مثل العراق يمكن ان يقع فريستها بهذه الدرجة رغم كل تاكيداتنا المتواصلة قبل شن الحرب على جماهير العراق بسنوات. ان نزعات مختلفة من طائفية وعشائرية وقومية ودينية و... وفي الحقيقة احط النزعات والافكار والاحاسيس المتخلفة والرجعية، والمعادية للانسان رميت بالعنف والقسر على راس المجتمع. لقد رمي بالمجتمع في اتون التوحش والبربرية السافرتين. لقد تكالبت قوى اليمين القومية والاسلامية والطائفية والعشائرية من اجل نحر هذا المجتمع لصالحها ولصالح اهدافها الرجعية. دفع بالطائفية، الفيدرالية، القتل على الهوية وسائر المشاريع الكارثية لتصب مصائبها وويلاتها على الجماهير.

## الاجواء المفتوحة، يسار المجتمع بحاجة الى حزبه

لازالت الاوضاع السياسية اليوم في العراق مشرعة الابواب على احتمالات كثيرة. فالازمة والمازق السياسيين حادين على صعيد الهيئة السياسية الحاكمة في العراق. لقد دفع فوز المالكي الانتخابي الواسع على صعيد انتخابات مجالس المحافظات العملية الانتخابية الاوضاع نحو التازم اكثر واكثر ودفع بالشق بين القوى المليشياتية نحو التعاظم، هذه القوى المليشياتية غير المستعدة ابدا على طاطأة الراس لنتائج الانتخابات. ذلك انها تعلم ان مصير السلطة السياسية في العراق، ومنذ الاطاحة بالنظام تسير وفق التوافقات والتوازنات وليس عبر نتائج الانتخابات، التوافقات المستندة الى قدرة المليشيات المسلحة لكل طرف. ولهذا فان النتيجة هذه لاتدفع الامور نحو الاستقرار السياسي، بل على العكس من هذا، تدفعها نحو اوضاع خطيرة جدا تفوه منها رائحة البارود والدم. ان السلطة المقبلة في العراق لن ترسم ملامحها عبر صناديق الاقتراع.

ان هذا وهم.
من جهة اخرى، فان عجز الاطر الحالية عن الرد على الاوضاع هو امر واضح لدى الجميع: ان البرلمان هو دمية بكل معنى الكلمة ويفتقد الى ادنى المواصفات التي يتوخاها امرء ما من برلمان. انه لدرجة من العجز بحيث يعجز عن اختيار رئيس له على امتداد اكثر من شهرين، اما الدستور الذي يدوس عليه من سنوه الف مرة يوميا وبالف شكل، فانه قد كتب في اوضاع معينة وظروف اخرى تغيرت بحد يتحدث الداني والقاصي عن ضرورة تغييره، اما الاتفاقات والتحالفات فهي في طور الصياغة واعادة الصياغة يوميا. ولهذا فاننا امام وضع متغير الى حد كبير، وضع صعب التنبؤ بشكل حسمه وتاريخ حسمه. ليس هذا وحسب، بل ان امكانية انقلاب الطاولة من جديد على رؤوس القوى السياسية الاساسية الموجودة في الساحة هو امر غير مستبعد.
ويلوح بالافق في ظل صعود التيار القومي العروبي الذي يحمل رايته اليوم المالكي، وهو التيار المزهو بالنصر الانتخابي، امكانية وخطر اشتداد الصراعات القومية بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان والحاق كردستان قسرا تحت سلطة الحكومة المركزية، ان هذه الصراعات ومآلها امر لايمكن التنبؤ به وبابعاده. ولكن ماهو اكيد في هذه اللوحة هو اشتداد الصراعات والاحاسيس القومية والشوفينية ودفع العامل والكادح العربي والكردي في دورة جديدة من الانحراف عن مصالحهم الحقيقية.
وارتباطا بالازمة الاقتصادية للراسمالية العالمية، فان الاوضاع تسير، استنادا الى الازمة الاقتصادية التي تمسك بخناق البرجوازية في العراق، نحو شن حكومة المالكي هجمة شرسة على حياة ومعيشة العمال والجماهير المحرومة والكادحة من جهة، وشن هجمة على الحقوق السياسية للعمال وحقهم في التنظيم والاضراب.
ان هذه هي عوامل وعناصر اساسية في تكوين المشهد السياسي-الاجتماعي في العراق. ان هذا يجعل المجتمع يمر بمرحلة اخرى من الصراعات الاجتماعية والسياسية العميقة، يدفع بالطبقات والتيارات الاجتماعية الاساسية وقواها الاجتماعية نحو المزيد من المجابهات ويبقي الباب مفتوح امام القوى السياسية ومنها الحزب الشيوعي العمالي العراقي للتدخل في الاوضاع وحسم مصير المجتمع.
ثمة حقيقة لايمكن تغافلها او تناسيها الا وهي ان المجتمع لايستطيع رغم ذلك ان يعيش دون يساره، دون حريته ورفاهه. المجتمع يفتقد بشدة ويطلب اليسار. ليس ثمة ممثل لهذا اليسار. لا الحزب الشيوعي العراقي لديه هذا الادعاء ولا احد غيره. ان يسار المجتمع مسالة موضوعة على طاولة الحزب الشيوعي العمالي اليوم، فقط الحزب الشيوعي العمالي. (انا لا اتحدث عن تلك النتف المتشرذمة وغير المتحزبة والتائهة وعديمة الافق هنا وهناك التي تدعي اليسار ويربطها مليون وشيجة وصلة رحم باليمين). للرد على هذه الضرورة، ضرورة بروز الحزب الشيوعي العمالي كيسار للمجتمع على صعيد اجتماعي واسع وعريض. ان حزب سياسي، جماهيري، موحد ومقتدر هو شرط لعب هذا الدور. ثمة عوائق اساسية على هذا الصعيد يجب التصدي السياسي لها.

## الحزب والمجتمع

ان بحث حزب سياسي هو بحث ذا صلة مباشرة ببحث الحزب والسلطة السياسية والحزب والمجتمع. انه بحث حزب ينشد الاقتدار السياسي ويخلق المستلزمات السياسية التنظيمية للعب هذا الدور. حزب مئات الكوادر المجربة والمنهمكة في نضال سياسي واجتماعي يومي عريض بوجه هذا وذاك من القوى التي تسعى لدفع المجتمع صوب سلب ارادة الانسان ومسخه والاستفراد به .انه حزب عجن بقضايا المجتمع الاساسية. حزب منظم وقائد للحركات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة، حزب يكون قادة وفعالي ونشطاء هذه الميادين الاجتماعية المختلفة تحت نفوذه الفكري والسياسي والعملي، ليس هذا وحسب، بل انهم يمثلون

كوادره وصفه الطليعي. انه حزب نضال العامل من اجل تحسين ظروفه المعيشية وفرض اقتداره السياسي والاجتماعي، حزب النساء الساعيات للحرية والمساواة، حزب الشباب الساخطين على الاوضاع الاستعبادية والمذلة للشبيبة، حزب نضال الجماهير من اجل الخدمات والكهرباء والماء و.. الخ، حزب توحيد الصف النضالي للجماهير ضد الفساد وسرقة اموال وثروات المجتمع. انه حزب ولشدة تجذره بحياة الناس، على القوى الاخرى ان تستأصل الناس حين تسعى لاستئصاله.

انه حزب تقف قيادته في مقدمة صفوف النضال وهيئاته القيادية كهيئة اركان في غرفة عمليات حرب شرسة. قيادة تدفع بالامور صوب ليس انتهاز الفرص فحسب، بل صوب خلقها. حزب لاينساق للاوضاع، بل يدفعها صوب جهة ما، حزب مبادر ومتلاعب بالاوضاع وينقل قوى المجتمع من هذه الجهة نحو تلك. انه حزب بقادة وشخصيات معروفة على صعيد المجتمع، ويضعهم المجتمع على مستوى واحد من القادة والشخصيات السياسية الاساسية للمجتمع. انها قيادة سياسية فعالة في الميدان السياسي.

انه حزب وقيادة يضعان على اجندتهما اليومية قضية التحول الى طرف اساسي في الصراعات الاجتماعية ويدفعا بالمسارات صوب الاقتدار المتعاظم للشيوعية، لقضية تحرر العمال وسائر الجماهير المحرومة والمسحوقة.

انه حزب الكوادر الماركسية العميقة والراسخة الافكار والعقائد الشيوعية، كوادر تمتلك من الفهم الماركسي والحكمتي العميق والتجربة العملية مايؤهلها لقيادة المجتمع. انه حزب كوادر صفت الحساب الفكري والنظري والسياسي والعملي مع التقاليد البرجوازية المتجلببة بجلباب الشيوعية.

لايمكن لحزب سياسي ان يكون حزب انتظار. ان الترقب والانتظار وامرار امر اليوم للغد هو احد اهم مشكلاتنا الجدية. الوقت حاسم ومهم الى ابعد الحدود، اللوحة تتغير بشكل سريع جدا وعلينا اللحاق بالاوضاع. ليس ثمة ساعة معينة مناسبة للعمل الشيوعي. ان الوقت الذي لانملئه بنشاطنا، يملئه الاخرون به، ويثبتوا مخالب السلطة والهيمنة والتحكم على حسابنا وحساب الاغلبية المتعطشة للرفاه والانسانية. ان الاوضاع الراهنة ليست اوضاع روتينية اطلاقا، انها كلحظات متسارعة يجب ان نلحق الاوضاع. والا تتضيق علينا الامكانية والفرصة. ان من حسن حظنا ان هذه الفرصة قائمة اليوم، لازالت قائمة بعد مرور مايقارب ٦ اعوام. يجب ان نشمر عن سواعدنا. اليوم، بل والساعة مهمة في هذه الاوضاع. لن يترك الاخرون لنا الفرصة لليوم الذي نتهيأ فيه. في ذلك اليوم يكون كل شيء قد تم حسمه بالضد من العامل والانسانية والرفاه. ان التعجيل هو مسالة محورية في مواكبتنا للاوضاع. حزب سياسي مقتدر يتناقض مع حزب يلهث وراء الاوضاع.

## مرة اخرى حول تعدد الاراء ووحدة الارادة

بالنسبة لحزب كحزبنا، ليست هذه المسالة هي اجتهاد خاضع للصح او الخطأ. ان هذه هي سنة كل عمل منظم يستند الى المبادرة الحرة والواعية للافراد في رسم مصير ومستقبل الحزب وحركتنا. ان هذا بالنسبة الى حزب شيوعي عمالي، حزب يهدف الى التحول الى حزب سياسي واجتماعي، هي مسالة ماهوية. على كل من انضم للحزب التقيد بها ببساطة لانها احد بديهيات العمل السياسي بالنسبة لنا. لاورد مثال على ذلك. كل فريق رياضي يقوم بالتالي، اعداد خطته والتفكير والتامل بالزوايا المختلفة للمباراة، ظروف المباراة، ظروفه وظروف الخصم، وبعدها يتخذ الجميع قرار واحد حول خطة معينة مدروسة وممحصة، ويدخل اللاعبين وهدفهم تطبيق الخطة المرسومة للظفر بالمباراة. على كل لاعب التقيد بالخطة في الميدان والا لن يكون مصير الفريق سوى الهزيمة. لو شاء كل منهم اللعب على هواه او وفق مايراه هو نفسه مناسبا، لن تكون نتيجة عملهم سوى تلقي هزيمة ماحقة مهما كانت نجومية افراده. ان الحزب الشيوعي العمالي هو

حـزب النصر، حـزب ينشـد النصر وتغيير هذا العالم. بـدون وحـدة الارادة، لايمكن الحـديث عن النصر. لايساورني قلق من مسالة تعدد النظرات. ليس ثمة حـزب في عالمنا هذا فيه هذا الحد الكبـير من امكانيات وفرص وقنوات لتعدد النظرات وتبيانها بقدر حزبنا. ان من لايتقيد بوحدة الارادة يعني انه اتى لتلقي الهزيمة. ليس ثمة انسان يتمتع بادنى درجات الحصافة ان يقوم بـذلك. وللاسـف، ان الحـاق الهزيمة بـنا، ليس كالحـاق الهزيمة بكاتب او اديب او ليبرالي او قـومي. انه يعني في اغلب الاحـيان السـجون والملاحقـات والمطاردات والاعدامات وغيرها.

ان الحـزب السياسـي ليس نادي للنقاشـات والبحـث والجدل، ليس منتدى. انه مركز وكائن للتفكير النضالي، اتخاذ القرار وتنفيذه. ان هذا جزء مهم ولاغنى عنه من التقليد الشيوعي. انه مسلمة العمل الحزبي بالنسبة لنا، بيد ان هذه المسلمة هي الحلقة الاولى في عجز اليسار على امتداد تاريخه عن اجراء تغيير يذكر في المجتمع. ذلك ان اسقاط اي ركن من الاركان الثلاثة يطيح بقدرتك على احداث شيء في المجتمع. اذا سلبت من الحزب مركزه للتفكير سيتحول اقرب الى فرقة ايديولوجية غير اجتماعية وغير ذا صلة حية وواقعية بـالمجتمع. اذا سلبت منه اتخاذ القرار، سيتحول الى نادي للنقاش والجدل والبحث العقيم وغير الهادف. اذا سلبت منه التنفيذ، فهذا يعني انه لاينوي ولايقـوم بـاي شـيء بـهدف تغيير الظاهرة التي يسـعى لتغييرها، ويسـلب من الشـيوعية حكمتها وفلسفة وجودها، التغيير. ولهذا حين اقـول ان هذا الامر هو الحلقـة الاولى في فهم عجز اليسـار عن اجراء تغيير لان التغيير يستلزم بالبداهة الاركان الثلاثة كامر لاندحة عنه.

اننا نسعى لتاسيس حـزب اجتماعي عظيم، حـزب من مئات الاف الناس على مشاربـهم وسـجاياهم المختلفة. ومن المؤكد ان حـزب مثل هذا سـيكون فيه الاف القـادة العماليين، الاسـاتذة الجامعيين، الفنانيين، الكتاب والمثقفين، والخ. كيف ندير حـزب فيه هذا الحد من الاوتوريتات الاجتماعية والسياسية والفكرية بـدون الية صحيحة ومقبـولة، حـزب سياسـي، حـزب تعدد اراء ووحـدة ارادة. ان حـزب سياسـي او حـزب تعدد الاراء ووحـدة الارادة ليسـت "فضل" منا على احد، ليسـت دلالة حسـن نية احد او الاخلاق الحسـنة لاحد. انها امر ماهوي بالنسبة لاحزاب اجتماعية. وبما انه لايمكن السباحة دون التبلل بالماء، لايمكن بـنفس الدرجة تاسيس حزب اجتماعي دون تعدد الاراء ووحدة الارادة. بيد ان نصف القـضية لايعني كلها. ان القسـم الاخر منه هو وحدة االارادة التي كثيرا مايتم اغفالها من قبـل مخالفي التوجهات الرسـمية والمعلنة للحـزب. لايمكن القبـول بالاستفادة (وفي الحقيقة سـوء الاسـتفادة!) من جزء من المفهوم. انه كل واحـد. ليس هناك مجال للاهواء هنا. الانتقائية والتعامل الاحادي الجانب هما امر مرفوض بتاتاً.

لقد وفر الحـزب اوسـع درجات التعبـير السياسـي والجدل السياسـي ووفر القـنوات اللازمة لذلك. مؤتمراته وجرائدها، بـلينوماته وجرائدها، اجتماعات لجانه، مجلة المد و...الخ هي قـنوات مهمة لذلك. ان مايواجه الحـزب من معضلة هو ليس امر تامين "تعدد الاراء" في الحـزب. ان معضلة اساسـية تواجهنا هي "وحـدة الارادة"، اي اقـرار الجميع بـهذا المبـدء وتقـيدهم بـه. ان وحـدة الارادة امر يتم تناسـيه وتجاهله وفي الحقيقـة الدوس عليه. ان هذا الامر مرفوض بتاتاً.

## حزب اعلى درجات الانضباط

حزب بدون انضباط ليس بحزب لسبب بسيط العمل الحزبي عمل جماعي. اذا كان الحزب بـدن وجسـد واحـد فان الاخلال في اي مكان هو اخلال بكل عمل الحزب، وبالتالي، العجز عن تنفيذ سياساته والدفع بـها. اذا كان هذا يصح على احزاب في امريكا واليابـان واوربـا واسـتراليا، فانه يصح الف مرة على حـزب سياسـي يقـوم بـعمله النضالي وميدان نشـاطه السياسـي هو العراق. في بـلد مثل العراق، الانضبـاط الحزبـي يجب ان يكون بمستوى الانضباط العسكري، والا لن نصمد.

للاسف، ان اساليب العمل السياسي اليوم تختلف كثيرا عن مثيلتها في الستينات والسبعينات مثلا. لقد كان الجانب السياسي والجماهيري هو البارز والطاغي: تظاهرات، اعتصامات، صراعات سياسية في الجامعات بين الاحزاب والقوى السياسية، ندوات سياسية ودعايات وتوزيع جرائد ومناشير والخ من اعمال سياسية. نعم العنف كان موجود ايضا في تلك الفترة، ولكن اين منه من عنف اليوم. اما اليوم، حولت البرجوازية السياسة والعمل السياسي الى ابعاد اكثر شراسة ووحشية ودموية بكثير. الاغتيالات، التصفيات الجسدية، السلب الوحشي للحريات السياسية، ممارسة ابشع اشكال العنف السياسي من تفجيرات ومفخخات وجيوش مسلحة مثل المهدي وبدر وغيرها، يجزون الرقاب امام شاشات التلفاز وبدم بارد كل هذه تحولت الى ملامح يومية من العمل السياسي..

ان الانضباط اليوم في العمل الحزبي هو كالماء والهواء بالنسبة لاي امرء ينشد القيام بعمل جدي. اذا كان هذا يصح على الاحزاب الاخرى التي هي جزء من عائلة طبقة معينة، البرجوازية، فانه يصح الف مرة على حركة وحزب يسيران بالضد من التيار واعدائه كثر ومدججين بالمال والسلاح والسفالة وانعدام الضمير. ان ضرورته اليوم اكثر الف مرة من اي وقت اخر. انه انضباط واعي وطوعي، اي بارادتنا اخترنا هذا السبيل. لماذا؟! لسبب بسيط ان تحقيق اهدافنا يستلزم ذلك بالضرورة. صيانة انفسنا وقوانا وحزبنا وخلاص المجتمع من هذه العصابات يستلزم ذلك. بوصفنا حزب الطبقة العاملة والجماهير المحرومة، اعدائنا كثر. ان قضيتنا خاسرة بدون هذا الانضباط العالي. ان حزب مائع ليس له مستقبل اطلاقاً، ليس هذا وحسب، بل عرضة لمخاطر جدية.

## حول الخلافات السياسية وتسييرها

مثلما قلنا، ليس ثمة امر اكثر بداهة من وجود اراء سياسية مختلفة. اننا نقوم بعمل طوعي، اي بارادتنا واختيارنا الطوعي والحر. وعليه فان حيز حرية الراي والمبادرة اكبر بالنتيجة. وبالتالي وجود اراء وتصورات كثيرة هو امر يمكن فهمه. هذا من جهة. من جهة اننا نعيش في مجتمع يمتلك من التناقضات والتعقيدات الكثير، وفيه من الامور الجديدة المطروحة يوميا مالم تواجهه حركتنا في تاريخها، كما ان الاختلاف وتنوع الاراء السياسية دلالة على الصلة الحية بالمجتمع. ولكن مالعمل اتجاه الاختلافات ان حدثت. ليس ثمة قناة اخرى سوى طرح المسائل والسعي لاقناع الاخرين بها. في حزبنا ليس ثمة سبيل سوى الاقناع. ولكن بعدالجدل والبحث والنقاش، يقرر الحزب على جهة او توجه معين. على الجميع ان يتقيد بجهة الحزب التي اقرها في هيئاته، ان يدافع عنها ويصل بالحزب الى الاهداف المحددة التي رسمها لنفسه في هذه المرحلة. طرح الاراء والافكار بوضوح وبشفافية سواء بشكل مدون وشفاهي على صعيد الهيئات التي يعمل بها اولاً، السعي لاقناع الاخرين بشكل اصولي ومبدئي بها، وبالتالي اتخاذ القرار حول المسالة المعنية وسير الجميع ورائها. لا المحفلية، لا الشللية، لا اخفاء التوجهات هي تقاليد الشيوعية العمالية. الحزب يغتني بالجدل والصراع السياسي على شرط ان يبقى سياسي. ان اتخاذ وتبني الحزب لتوجه وسير كل طرف وفق توجهه الخاص هو عمل لاحزبي، وبمثل هكذا حزب لانستطيع القيام باي عمل، ناهيك عن عمل جبار وهرقلي مثل ثورة اشتراكية. انها قضية خاسرة سلفاً. نحن اسسنا الحزب من اجل الانتصار، وبغير هدف ومسعى الانتصار تصبح السياسة والعمل السياسي هواية محض. لايقبل احد ان يعمل في حزب تدفع ممارسته الحزبية الى الهزيمة! انها قمة اللاتعقل السياسي. وهو الامر الذي يرفضه الحزب بتاتا ولايقبل به ولن يبقيه في صفوفه.

اليسار لايفهم ميكانيزم المجتمع واليته. المجتمع ظاهرة معقدة، وللهروب من الرد عليها، ليس له سوى الايديولوجيا مهرب ومنفذ. ان اقحام المستويات المختلفة بين الايديولوجيا والسياسة ذات نتائج ضارة

ومضللة الى ابعد الحدود. وعليه، ان عجز اليسار هذا يدفع باي اختلاف سياسي فوراً لميدان الايديولوجيا ويترك تبعات تنظيمية مباشرة. اي اختلاف، وفق ذهنية اليسار، يؤدي الى خلق استقطاب، تصفية حساب، تنشطر التنظيمات الى معسكر للكفار واخر للمؤمنين، معسكرات مرتدين وباقين على العهد. وفي هذا السياق يعد التشهير، تحطيم شخصية بعض، الحاق الاهانات، الافتراءات وغيرها من الامور "العادية" في تنظيمات الحزب. امور يعجز الانسان العادي في المجتمع عن فهم هذا التراشق والاجواء المريضة التي ترافق الخلافات السياسية. انه نموذج للتعامل غير الاجتماعي ليسار اساساً يسار غير اجتماعي. ولهذا اول مايتبادر الى ذهن المجتمع حين تبرز اختلافات في صفوف الاحزاب اليسارية هو ان هذه الاختلافات هي مقدمة لانشقاق قادم!!! وفي حالة اخفاق الحزب، تعد العدة للبحث عن "الشياطين" سبب هذا الاخفاق، وبالتالي "خطأ القيادة" و"تغيير القيادة" والانقلاب الايديولوجي عليها. ان هذه تجربة ٩٠ عام من الاشتراكيات غير العمالية، اشتراكية البرجوازية الصغيرة، التي تثقل على ذهننا وعلى ممارستنا السياسية وبالاخص ابان الاختلافات. لقد طعنا شوطاً جيداً في عبور هذا التاريخ. لكن يجب وضع حد لهذا التاريخ. انه ليس تاريخنا. وللاسف، كي نكون حزب سياسي يتعامل بصورة اجتماعية وسياسية مع الخلافات، يجب ان نبدء من صفحة اخرى بعيدة عن هذا الارث الذي يثقل علينا. انه لتحدي جديد مطروح امامنا، اننا نضع اقدامنا بارض جديدة وعالم جديد غير معروف لنا. يجب ان لانستسهل الامر. وان الصعوبة التي نجابهها في هذا التحدي الذي وضع على كتفنا وبفخر هو حداثته ورسوفنا بقوة العادة التي ليس هناك ماهو اقوى منها.
انه تحدي جديد. انه لدلالة تقدم حركتنا ان يكون انتصب هذا التحدي امامنا وعلينا التصدي له. انها مسالة لم تطرح خلال ٩٠ عام الاخيرة لا على شيوعيوا المانيا ولا اسبانيا ولايطاليا ولاجنوب افريقيا ولا البرازيل ولا غيرهم. انها مهمتنا نحن، يجب ان نشمر عن سواعدنا. ولعمري انها مهمة شاقة وصعبة. بيد انه لامفر لنا من اقتحامها. لامفر لنا وذلك لسبب بسيط ان اي حديث عن تغيير وشيوعية مؤثرة وفعالة في المجتمع لايمكن تخيله بدون ذلك. ان شيوعية لاتعد هذه الخصيصة من اركانها هي شيوعية محكوم عليها بالفشل. يجب ان نركن جانبا ثقافة الثنائيةالقطبية: الحب-الكره، المؤمن-الكافر ونرى الجميع. ولان اليسار عاجز عن فهم المجتمع والمهمة المعقدة لتوحيد الناس على صعيد اجتماعي، يلجا الى سبيل حل عملي وسهل وفي متناول اليد، اي وحدة ايديولوجية. ولكن هذا، اي الوحدة الايديولوجية، بوسعه ان يكون اطار مناسب لفئة او فرقة سياسية محدودة، بيد انه يصعب ان يكون اطار لتوحيد الجماهير على صعيد مليوني.

## ماهو مقياسنا معيارنا للنجاح؟

ان احد اشكالاتنا الجدية هو هذا الامر، اي غياب مقياس ومعيار النجاح والتقدم. هناك تصورات مختلفة بهذا الصدد. يجب التاكيد على حقيقة ان معيارنا للتقدم هو امر اجتماعي وفي الوقت ذاته قياسي. لاورد المثل التالي: لوكان للحزب الف عضو في منطقة ما، وليس له دور في تغيير حياة الناس، فان هذا يعني وبصراحة ان لا الشيوعية ولا الحزب موجودين في هذه المنطقة. اذ شيوعية ليس لها اثر في حياة الناس (محلة، شارع، منطقة، مدينة) ليست بشيوعية اطلاقاً. ان العمل في المنظمات المهنية وغير الحزبية، في اوساط العمال والنساء والشباب يجب ان يتحول الى قوة ونفوذ واعضاء جدد والى حضور وتقوية الشيوعية في الميدان المعني وبالتالي فرض توازن جديد لمصلحة العامل والمراة والشبيبة، والا لماذا نقوم به؟! ان توزيع الجرائد، الادبيات، التظاهرات، النشاطات يجب ان تتحول الى حصيلة مادية: قوى اضافية، اعضاء جدد وامكانات مالية مثلا. ان توزيع الجرائد، والتظاهرات وغيرها ليست بنشاطات بحد ذاتها. انها نشاطات من اجل هدف: جمع القوى والاقتدار. وان الاقتدار هو امر ملموس ويمكن قياسه. والا لماذا نقوم بنشاطاتنا؟! ليس العمل الشيوعي تادية واجب او تبرئة ضمير. ان مجمل مسعانا يتمثل بالمطاف الاخير باقتدار الشيوعية والحزب

الشيوعي العمالي، والا لماذا نصرف القوى؟! انا اؤكد على كلمة في المطاف الاخير. يجب ان لانقوم باي نشاط ذا ثمار غير واضحة او عديم الثمر او لايمكن قياسه.
الاكسيونيزم، الفعالية من اجل الفعالية، الاستعراضية، الاعمال الرنانة والطنانة التي لاتقدم ولاتؤخر، الشكلانية، الانشغالات والانهماكات التنظيمية الصرف كلها انماط عمل غير شيوعية. تحول العمل الشيوعي للاسف الى ووركشوبات، حلقات دراسية، ندوات لعدة اشخاص، التسابق على التقاط صور ووضعها في مقدمة الجرائد والسايتات، التسابق والتنافس في الشكلانية والخ. ان هذه الاعمال تستنزف القوى ولاتفيد في اي شيء لان نتيجتها معلومة سلفاً، لاشيء. العمل الشيوعي هو جمع الناس، توحيدها وتنظيمها وتسليحها بافق سياسي ونضالي واجتماعي تحرري.
ان انماط العمل الشيوعية ضعيفة التمثيل في ممارستنا السياسية. ممارستنا الشيوعية معجونة بممارسة وتقاليد التيارات الاشتراكية غير العمالية الاخرى. انها مزيج من الشعبوية، والتقاليد اليسارية غير الشيوعية وغير العمالية. يجب تصفية الحساب السياسي الجدي مع هذه التقاليد والانماط. ان العمل الشيوعي هو عدم الرضا الدائم عن النفس والنقد الجدي لكل الممارسات التي تقف حائلا دون الاطاحة بخصمك، انه النقد الذي يقربك من ساعة النصر. ا ن اي نقد اخر مهما ادعى الراديكالية ليس له ادنى قيمة في عملنا وممارستنا الشيوعية.

## اللجان الشيوعية

بالانماط التنظيمية الراهنة التي هي من مخلفات تاريخ معين، تاريخ الشيوعيات غير العمالية، والتي وجهت لها حركتنا ومنذ عقود سياط نقدها، لانبلغ اي شيء اطلاقاً. لانستطيع ان نؤثر في شارع او محلة، ناهيك عن الحديث عن الاقتدار واستلام السلطة السياسية. ان بحث اللجان الشيوعية هو بحث لايتعلق صرفاً بصياغة اطار وشكل تنظيمي. انه ذا صلة مباشرة ببحث السلطة السياسية والاقتدار السياسي. بحث الاقتدار في محلة، جامعة، معمل و... بحث التدخل في حياة اناس تلك المنطقة وتغييرها، بحث فرض التراجع على كل القوى التي تقف بوجه تحرر الانسان في مكان تواجدها.
ان محور اللجان الشيوعية هو شيوعية اجتماعية. المجتمع، محلة ما او مكان ما هو مسالة بنيوية في هذا البحث. ليست اللجان الشيوعية هي الجمع العددي لاعضاء الحزب في مكان ما، ليست الجمع العددي لفعالي الحزب ومؤيديه في المكان الفلاني. ان اللجان الشيوعية هي كحزب مصغر في محلة او منطقة. ان حزبنا عديم الجذور الاجتماعية لسبب بسيط ان تنظيماته تلتف حول مقولات ومفاهيم حزب، عضو والخ، اي منطلقها المنظمة وليس المجتمع وتسيير عملية اجتماعية واقعية في منطقة ما. تنظيماتنا ليست منهكمة بعمليات اجتماعية حياتية ويومية، انها اقرب للفرق الحزبية غير الاجتماعية، وفي افضل الاحوال، فرق الناس الطيبين الحاملين لراية الحقيقة للاخرين في المحلة. ان شيوعية حملة راية الحقيقة شيوعية الاكتفاء بالدعاية والتحريض وايصال الحقيقة للجماهير وقصر امر شيوعيتها على هذا الامر هي شيوعية مهزومة.
ليس لنا مفر من تبني التنظيمات وسيرها وفق طرح اللجان الشيوعية الذي اقره المؤتمر الرابع للحزب. ان تحويل التنظيمات الى لجان شيوعية هو بتصوري امر صعب جدا ومعقد ويصعب القيام بذلك من قبل اغلب التنظيمات. انها نمط تنظيمات بنته مايقارب من قرن من الممارسة الشيوعية التقليدية. اننا امام تحدي جدي بهذا الصدد. ولكن لابد من خوضه. ان قضية الشيوعية خاسرة بدون اللجان الشيوعية.

# الحزب والمنظمات الجانبية للحزب

اننا حـزب يمثل اقـصى التطلعات الانسـانية للطبقـة العاملة ولمجمل الجماهير، ويمتلك اكثر افاق تحـرر الجماهير وضوحاً وراديكالية وانسانية واكثر الفصائل حزما في اي ميدان اجتماعي. للاسف العلاقـة مقلوبـة تماماً. اجندة هذه المنظمات ونمط ممارستها وافاقها هو مايتم فرضه على الحـزب. تحـول الحـزب وتنظيماته الى ملحق لهذه المنظمات وتداخلاتها السياسية والعملية وخلافاتها وتوجهاتها. يجب تسـليح فعالي الحـزب بسياسات الحزب في هذه الميادين. نحن فعالي الحزب ونسعى الى تسيير افقنا من الناحية السياسية على هذه المنظمات وبالطرق الاصولية، وهذا حق طبيعي لكل حزب او حركة. ان فعال الحـزب هو فعال الحـزب في هذه المنظمات بالدرجة الاولى، ينهل افقه السياسي-العملي من اجندة حزبه. انها منظمات مستقلة من الناحية التنظيمية والادارية، ولكن ليست كذلك من الناحية السياسية وبالاخص اذا ما اخذنا بـنظر الاعتبـار ان بـعض هذه المنظمات قد تم تاسيسها من قبل الحزب ومبادرته وبفعالي الحزب الذي اوكل لهم مهمات بهذا الصدد.
للاسـف تحـولت هذه المنظمات الى كائنات تسـعى لجر الحـزب لها وصوب غاياتها واهدافها وتوجهاتها وفئوياتها وشكلانيتها واكسيونيستيتها، بل وحتى ضيق افقها احياناً، وبالتالي الى الحاق الضر بالحـزب. على كوادر الحزب ان يكونوا امناء على تسيير سياسات الحزب وتوجهاته بالمنظمات المهنية وغير الحزبية. والا فانهم يناقضوا سمة كادر التي يعد الدفاع عن سياسات الحزب والترويج لها شرط مسبق صفته ككادر.
ان قرار المؤتمر الرابع حول العلاقة بين الحـزب والمنظمات المهنية وغير الحزبـية هو اساس مهم لتسـيير هذه العلاقة، وينبغي ان يتحول الى رؤية للكوادر بهذا الصدد.
ان التنظيمات الحزبـية في هذه الميادين هي تنظيمات الحـزب في هذه الميادين وليست تنظيمات هذه الميادين في الحـزب. انها خاضعة لسياسـات الحـزب والتراتبـية الحزبـية الموجودة على صعيد الحـزب ككل. ان مسؤولها هو المسؤول الذي يتم انتخابـه وفق السياقـات الحزبـية المعروفة او يحـدده الحـزب. فيما يخص علاقتهم بالحزب، ان اعضاء الحزب (وبالاخص كوادره) في هذه الميادين هم مسؤولين عن تسيير سياسـات الحزب في الميدان المعني. ان هذا من صلب الحزبية والتحزب الشيوعي التي هي شـرط لاغنى عنه لحـزب سياسي مقتدر.
الحزب اولاً، لانه فقط بوسع وجود حزب سياسي وجماهيري قوي ان تضمن هذه المنظمات بقاءها من هجمة البرجوازية. انها عرضة للانهيار امام اول هجمة اذا لم يكن هناك حزب سياسي وجماهيري قوي وموحد من يقف خلفها. ان هذا تجربـة تاريخ مديد من علاقـة الاحـزاب بالحركات والمنظمات غير الحزبـية في اركان العالم المختلفة. ان عدم ادراك هذه الحقيقة من قبـل كوادر الحـزب له عواقـب وخيمة غدا على هذه المنظمات اذا ماتعرضت لهجمة، وان هذه الهجمة على الابـواب، وفي مقـدمة اولويات حـكومة المالكي. انه لامر ليس بجديد ان نؤكد ان ليس للحـزب اي مصلحـة خارج مصلحـة جماهير العراق في كل ميدان اجتماعي ونضالي للفئات الاجتماعية المختلفة من نساء وشبـاب وغيرها. ان الحـزب الشـيوعي العمالي هو اكثر اقسـام المجتمع رسوخاً وراديكالية وحزما في النضال في الميادين الاجتماعية المختلفة.

# كلمة اخيرة حول الحزب وتنظيمات الحزب

في السياقـات المذكورة اعلاه تحـدثت من زوايا مختلفة عن التنظيم ولكن يجب التاكيد على حقيقـة الا وهي ان الحزب هو كل واحد. الحزب ليس حـاصل الجمع العددي لاعضاء الحـزب في الميادين المختلفة. اي انه ليس اعضاء الحزب في (مؤتمر حرية العراق + في اتحاد المجالس + في الاتحاد العام + في منظمة حـرية المراة + تنظيمات واسـط + تنظيمات البـصرة وبـغداد والسـويد والمانيا والخ. ان الحـزب ليس مقـاطعات، ليس

فيدراليات. ان الحـزب كائن جديد ومختلف. ان هذه اقسـام منه، ولكن الجمع العددي لهذه الاقسـام لاتشـكل ظاهرة جديدة اسمها حزب. ان الحزب هو مركز وكل واحد من اعلى الى اسفل وبـالعكس، انه مركز التفكير واتخاذ القرار وتنفيذه. مثلما ان جمع اطراف، وايادي وراس واقسام اخرى من الجسم لايخلق انسـان. ذلك ان الانسان ظاهرة جديدة، ظاهرة اخرى. وعليه، لايحق لاي احد استخدام تنظيمات الحـزب كرهينة في علاقـته مع الحزب، يفرض الشروط بها على الحـزب يسـتخدمها بـالضد من توجهات الحـزب وسياسـاته. لانه يرهن امر ليس ملكه، ملك غيره، ملك الحـزب. انه عمل غير حزبـي .كما ان احـد الاشـكالات الجدية التي تواجه الحزب هو شـيوع الممارسـات السياسـية التي لاتمت بـصلة للشـيوعية العمالية سـواء من الناحـية التنظيمية، العملية، او على صعيد العمل في المنظمات غير الحزبية والخ. ان ضعف بنية الشـيوعية العمالية من الناحـية البراتيكية هي ناقوس خطر جدي. على الحـزب ان يسـلح كوادره وتنظيماته بـنمط واسـلوب العمل الشـيوعي من الناحية السياسية والبراتيكية.

اننا نمر في مرحلة انتقالية معقدة وصعبة ومتشعبة الجوانب. ان مايحـول دون تاسـيس حـزب سياسـي هو اننا نرسف بتقاليد سياسية، تنظيمية واجتماعية تعيد انتاج نفسها باشكال متنوعة مثل تقليد "اعلان موقـف"، تقـليد "جماعة ضغط" او سيادة تقاليد ماقبل حزبية (محفلية، شللية وغيرها)، تقـاليد تقـف بـوجه الحـزب والتحـزب الشيوعي، تقاليد اخلاقية شعبوية، تقاليد ايديولوجية، فئوية وسكتاريستية.

بالوسع من هذه اللوحة، استنتاج مهامنا واولوياتنا السياسـية الفورية والملحـة. انـي احـيل هذا الى بـلاتفورم او خطة عمل لقيادة الحزب، وهو الامر المنشور في هذا العدد ايضا.

# بصدد تنظيم العمال

## حول تنظيم حركة الاجتماع العام والمجالسية العمالية

فارس محمود

## قمع حق العمال في التنظيم ضرورة انية ملحة للبرجوازية اليوم

ان اكثر المسائل والقضايا المطروحة على صعيد الطبقة العاملة اليوم والتي تستوجب وقفة جدية من كل مهتم وفعال عمالي واشتراكي لهذه الطبقة (ناهيك عن حزب شيوعي عمالي) هو ثمة هجمة شرسة تشن على الطبقة العاملة على جميع اصعدة حياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالبرجوازية المحلية والعالمية على السواء، بكل تياراتها واحزابها وحكوماتها البرجوازية، تسعى وبشكل حثيث من اجل بناء الاقتصاد العراقي من جديد بما يؤمن اعادة سلب المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة طيلة مايقارب القرن من النضالات البطولية وفرض التراجع على حقوقها. ان من بين هذه هو الهجمة على حق الطبقة العاملة بتنظيم نفسها وتوحيدها وتشكيل منظماتها.

ولايمكن فصل الهجمة على حقوق واوضاع العمال المعيشية دون الهجمة على حق الطبقة العاملة في التنظيم. تقوم البرجوازية بذلك، اليوم، مستفيدة من اوضاع انهيار النظام البعثي، وبالتالي انهيار الدولة بكاملها ومعها كل المنظومة السياسية والادارية للمجتمع، الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي، توقف الحركة الاقتصادية للمجتمع، هذه الحركة التي تلقت ضربة جدية وموجعة بحصار اقتصادي امتد لاثنى عشر عام، لتعقبه، بعدها، حرب امريكا على العراق وتوقف كل العملية الانتاجية والاقتصادية للمجتمع تقريباً ومنها معامله ومصانعه وسائر مؤسساته الانتاجية والخدمية. يعاد اليوم بناء المجتمع على ايدي الطبقة الراسمالية ذات النموذج "التاتشري-الريغاني"، المنفلت في الهجمة على الطبقة العاملة والمجتمع، على اسس "جديدة" وفي اوضاع هذا الانهيار، عبر مايسمى بـ"اعادة هيكلة الاقتصاد"، فرض سياسة الخصخصة بشكل سريع ومذهل واحالة اغلب القطاعات الانتاجية الى القطاع الخاص. ان "اعادة هيكلة الاقتصاد لاتعني سوى بناء العملية الاقتصادية والانتاجية بما يخدم تامين افضل اشكال الربحية واوسع مصالح الراسمال والراسمالين، وان هذا لاياتي الا عبر اغلاق المصانع والمراكز الانتاجية التي لاترد ربحية واحالة الالاف والالاف من العمال بين ليلة وضحاها الى سوق البطالة دون اي ضمانات، بالاضافة الى سير الدولة وفق سياسة رفع اليد عن كل اشكال الدعم واخلاء كاهلها من اي مسؤولية اجتماعية تجاه الفرد وتركه لدهاليز متطلبات اقتصاد السوق الحر.

ان هذه الهجمة، ومثلما تبين الاوضاع في كل مكان من العالم ومنه العراق، تجلب معها معادلها وقرينتها، اي السخط والرفض والمقاومة. ولكي يقاوم العمال هذه الاوضاع والظروف التي تزداد صعوبة وقساوة، لاندحة لهم من تنظيم انفسهم باي اشكال ممكنة ومناسبة. ولهذا، بهدف تمرير البرجوازية لمشاريعها وخططها الاقتصادية المناهضة للعمال، لابد لها كذلك من وأد اي مسعى تنظيم عمالي، تنظيم يهدف الى توحيد العمال وتضامنهم. اذ ان التنظيم العمالي (وبالاخص القاعدي والمستقل عن تحركات البرجوازية) لايعني سوى خندق مقاومة مهم وضروري، خندق دفاعي (في حالتنا هذه) للعمال بهدف صيانة حقوقهم من التطاولات اليومية للراسماليين. بدون هذا الخندق، يسهل تمرير البرجوازية لخططها واهدافها في تعاظم

جني الارباح عبر الاستفراد بالعامل. وعليه، ان تنظيم العمال في اشكال تنظيم جماهيرية ومنظمات مستقلة عن البرجوازية ومؤثرة هو ضرورة حياتية لاغنى عنها للطبقة العاملة في العراق اليوم. انه ماء وهواء هذه الطبقة اليوم.

ولكن ثمة اسئلة كثيرة مطروحة امام القادة والفعالين العماليين والاشتراكيين تستلزم جواب واضح وجدي من قبلهم للرد على هذه الاوضاع. بدون تسلحهم بهذه الردود وهذا الافق وهذه الرؤية، يعد امر فرض التراجع على البرجوازية وسحب يدها من مسعاها اليوم اقرب الى الخيال منه الى الحقيقة. ان من بين هذه الاسئلة: هل اطر التنظيم العمالي الموجودة اليوم في العراق، على اختلافها وتنوعها وعلى اختلاف افق ورؤية فعاليها ونشطائها، هي اطر مناسبة لصد هجمة برجوازية عالمية ومحلية متكالبة على انتزاع كل ماحققته الطبقة العاملة من مكاسب اقتصادية وسياسية وتنظيمية؟! هل الاطر القائمة هي اطر مناسبة لجمع العمال وحشدهم وتوحيدهم؟! هل هي اطر مناسبة لتعبير العمال بشكل مباشر عن ارادتهم وتدخلهم اليومي في مفردات النضال والصراع مع طبقة في توازن سياسي وطبقي سياسي عالمي ومحلي ليس بصالح العامل؟! هل تمتلك تلك المنظمات الافق والاليات المناسبة لادارة هذا الصراع بمايؤمن تحقيق اهداف العامل في الرفاه والحرية؟! لماذا ان علاقة العمال بهذه المنظمات في اغلب الحالات لاتتعدى يوم الاحتجاج العمالي على هجمة مباشرة: طرد من العمل، تنصل عن مخصصات العمال و... غيرها، فيما تدخل بسبات بعده لايهمها نقل قادتهم الى المدن البعيدة او الطرد من العمل او الاجازة الاجبارية وغيرها من حالات كثيرة شهدناها؟ واذا كان الجواب هو لا او السلب والنفي تجاه هذه الاسئلة، اين تكمن المشكلة، وكيف يمكن الرد عليها؟! وماهو دور الفعالين العمال والاشتراكيين والقادة الطليعيين والراديكاليين لهذه الطبقة؟! وماهي مهماتهم بهذا الخصوص؟! وغيرها من اسئلة كثيرة.

## حال التنظيم الجماهيري للعمال لحد اليوم

فيما يخص تنظيم العمال، مع سقوط نظام البعث، راينا حركة واسعة لتنظيم العمال في كل مدن العراق تقريباً، وبالاخص في المدن ذات المراكز الصناعية المهمة مثل النفط، الطاقة والكهرباء، الموانيء والسكك وغيرها. اي شهدنا مسعى وحركة واسعتين على صعيد قاعدي، اي في صفوف العمال بمبادرة فعالي وقادة هذه الطبقة. لا اتحدث هنا عن مسعى اخر قامت به الاحزاب السياسية البرجوازية من ناحيتها، من احزاب دينية وقومية، من الصدريين والمجلس الاعلى والفضيلة والدعوة و... غيرها لتنظيم العمال لاهداف سياسية معينة لاعلاقة لها بتنظيم العمال من اجل المصالح الطبقية المستقلة للعمال، وانما اهداف تتمثل بجعل العمال، هذه الطبقة المليونية التي تمسك بعصب المجتمع واقتصاده وذات الطاقات الجياشة الساكنة الان، ملحق لسياساتهم واهدافهم ومشاريعهم.

ان الشكل التنظيم الذي اتخذته هذه الحركات هو، وبشكل فوري، نقابات او اتحادات عمالية، اما "المجالس العمالية" فلم يتعدى شكل لفظي ولاوجود عملي له رغم بعض المساعي الفردية غير الواضحة الافق هنا وهناك. ليس هذا بامر وليد الصدفة. انه امر اجتماعي. اذ ان النقابية والاتحادية هو طرح تيار سياسي-اجتماعي معين موجود في المجتمع اساساً، وبالتالي، داخل الطبقة العاملة بوصفها طبقة موجودة في المجتمع، انه طرح تيار قومي-اصلاحي. تيار له تصور لنوع المجتمع الذي ينشد وملامحه، تصور للبنية السياسية الحاكمة والالية السياسية للحياة السياسية، تصور معين لعلاقة الطبقة العاملة بالسياسة والمجتمع، تصور لكيفية رؤية الطبقة العاملة لنفسها كطبقة ... والخ. ان التقليد النقابي وتقليد الاتحادات العمالية هو تقليد اساسي وطاغي نوعاً ما على صعيد الحركة العمالية في العراق. ان سبب ذلك معلوم، اولا، هو سيادة التيارات والاحزاب والميول اليمينية والاصلاحية داخل المجتمع والطبقة العاملة نفسها والذي يمثل هذا

التقليد طرحه للحركة العمالية وتنظيمها. اشيع لحد اصبح معه ذكر الطبقة العاملة مرادف او مقترن او يعني النقابة حصراً. ان اهداف هذا التصوير معلومة، وهي يمينية، تهدف الى لجم العمال في اطار معين نال قبول ورضا اقسام معينة من البرجوازية. وبالتالي اركان كل اشكال التنظيم الاخرى جانباً من الحلقات العمالية، الاجتماع العام، اللجان المعملية والمجالس العمالية وغير ذلك. هذا من جهة، وثانيا ضعف التيار الراديكالي والاشتراكي لعقود داخل الطبقة العاملة وتشرذمه وعدم وضوح افقه السياسي والعملي. بالاضافة الى ذلك، ان النقابات لها امتداد عالمي، وهي على الصعيد والبعد العالمي امر قبلته اقسام من البرجوازية كاطار يمكن تحمله، التدخل فيه، وفي حالات كثيرة لامتصاص سخط العمال وتهدئتهم. بيد ان الاجتماع (او التجمع) العام الذي كان شكل اغلب النضالات العمالية في الثمانينات والتسعينات كان الى درجة من المحدودية والقلة بحيث لم يثبت نفسه كاطار ملموس لتدخل العمال المباشر وتوحيدهم وتنظيمهم.

ان سمات بارزة للتنظيم العمالي الراهن، وهو الامر الذي لايمكن فصله عن شكل التنظيم العمالي، هي البيروقراطية، وجود نخب عمالية تتحدث باسم العامل وبالنيابة عن العامل وفي احيان ليست قليلة من وراء ظهر العامل، عدم وضوح وهلامية العلاقة مابين قيادة النقابات والاتحادات وقاعدتها، عدم وضوح مراجع القرارات وغياب الجماهير العمالية في صنع القرار، عدم وضوح وانتقائية الية اختيار القيادة، ولايعرف في اي مجمع رسمي واضح وشفاف وغير انتقائي تم انتخابها او اتخذت قراراتها، وكيف يمكن عزلها ان عجزت عن تمثيل مصالح العمال، متى يعقد الاجتماع القادم بين العمال وقادة النقابة ان كان ثمة اجتماع، بالاضافة الى عدم الاستناد الى ارادة وتدخل العمال في اغلب الامور. بل وحتى سيادة نوع من النخبوية والهموم والتطلعات النخبوية في احيان ليست قليلة واليات تتناسب مع هذا التوجه وهذا الدور وجعلت الحركة العمالية ومنظماتها ملحق لافقها هذا. ليس هذا وحسب، الفوقية وخلق كيانات بمعزل عن العمال واهدافهم، تجد اتحادات وانفصالات كثيرة هنا وهناك لاربط لها بالعامل ونضاله اليومي تجري يوميا لمصالح فئوية ضيقة وليس لها اي ضرورة اجتماعية او سياسية واقعية وحياتية، بل وحتى غير مفهومة لاي مراقب خارجي.

في الوقت الذي ينبغي التاكيد على دعم هذه المنظمات بقوة ودون اي قيد وشرط لانها بالمحصلة الاخيرة اطار لتنظيم العمال وتحسين اوضاعهم، او على الاقل يسعى صوب ذلك، الا انه يجب ان لايغيب عن بالنا ان هذه الاشكال عاجزة عن الرد على متطلبات نضال مؤثر وجدي يتناسب مع متطلبات الصراع الطبقي اليوم في العراق. وتوخياً للدقة نرى ان هذا الاطار قد بين عن عجزه التام منذ عقود مديدة، وبالاخص ابان الازمة الاقتصادية الراهنة، بين عجزه في قلب اوربا وامريكا التي تمثلان موطن النقابية وثمة تاريخ مايقارب قرن ونصف من النقابية والنزعة النقابية هناك. فكيف الحال مع هذه النزعة في العراق التي هي محرومة من اي وجود فعلي وحقيقي لعقود طويلة؟!!

ولكن ان كان هذا طرح تيار معين، تيار قومي- اصلاحي، تيار الاشتراكية الديمقراطية في اوربا وتيار عريض وواسع يمثل الحزب الشيوعي العراقي وسائر الشيوعيين واليسارين القوميين ممثل ونموذج واضح، فان السؤال المطروح امام شيوعيي الطبقة العاملة، القسم الاكثر طليعية وحزماً داخل الطبقة العاملة، العمال والنشطاء الراديكاليين للطبقة العاملة هو ماهو طرحهم وردهم على هذه المسالة المهمة. ماهو السبيل العملي لتحقيق ذلك؟! ليس بوسع الطبقة العاملة ان تقوم باي شيء دون تنظيم نفسها في منظمة جماهيرية ودون حشد اوسع مايمكن من العمال فيها. وبوسع البرجوازية ان تفرض الشروط تلو الشروط وتنتزع المكتسبات تلو المكتسبات من الطبقة العاملة دون الرد على هذه المسالة. لن يقتصر التراجع على العامل فقط، بل على المجتمع برمته، على المدنية والعلمانية، على الحريات السياسية والحقوق والفردية والمدنية، على حرية الراي والتعبير، وعلى حقوق الطلبة في التعليم، على ضمان البطالة وسن التقاعد، ستسحب يد الدولة ومسؤوليتها تجاه المجتمع، وهو العمل الجاري على قدم وساق اليوم. اذ انه لقول قديم ان تراجع المجتمع من تراجع الطبقة العاملة، ورفاهه وسعادته وحرياته من رفاهها وسعادتها وحرياتها. مصير المجتمع كله يقف على اجنحة هذه المسالة. ولهذا فانها مسالة حياتية بالنسبة لنا شيوعيي الطبقة العاملة والقادة

والنشطاء الاشتراكيين للطبقة العاملة، وعلينا الرد على هذه القضية.

## اي تنظيم للعمال؟

اذا ماوضعنا نصب اعيننا تجربة السنوات المنصرمة ومحدودياتها العصية على العد والياتها البعيدة كثيرا عن تمثيل حضور مؤثر وجدي للعمال في الصراع والنضال اليومي من اجل ابسط الحقوق الى اكبرها، السؤال المطروح هنا اي تنظيم للعمال ننشد؟! من مسلمات حركتنا هي ا ن توحيد حتى ولو عاملين اثنين ووضع اياديهم بيد بعض يتمتع بضرورة حياتية بالنسبة للطبقة العاملة، فكيف الحال بتوحيد طبقة مليونية؟! ان هذا ماتدركه الطبقة العاملة بغريزتها الطبقية. ولهذا يعد الدفاع عن تنظيم العمال لانفسهم، بغض النظر عن شكل هذا الاتحاد سواء نقابة ام اتحاد ام لجنة معملية او...، امر واجب على الاشتراكيين والشيوعيين العماليين الدفاع عنه. ولكن ماهو طرحنا نحن الشيوعيون للعمال؟! مثلما ذكرت ان المسالة لاتتعلق بانتخاب اطار او شكل ما من بين اطر او اشكال موجودة. ليس الامر انتقاء اسلوب معين. ان النقابية والمجالسية والاجتماع العام تقاليد تيارين اجتماعيين-سياسيين مختلفين لكل منهما تصوره للمجتمع بكل تفاصيله، تيارين احدهما قومي -اصلاحي والاخر اشتراكي، وهما تياران موجودان في المجتمع قبل كل شيء ولدى كل منهم تصوره للمجتمع المنشود. ولهذا فان الامر ليس مفاضلة بالنسبة لنا. بل ثمة توجه معين، علينا الدفع به بغض النظر عن كونه ضعيف ام قوي داخل العمال الان.

ان الاجتماع العام وتسيير حركة الاجتماع العام هو طرحنا. ان الاجتماع العام هو تنظيم. ام جميع التنظيمات. مركز ابراز العامل لوجوده وقدرته المباشرة. يمنح الشعور بالثقة والاقتدار. يوفر للعامل امكانية التدخل اليومي والمباشر في رسم مصيره. يرسم سبيل تدخل العمال. يحرر العامل المنزوي والمنفرد من انزوائه وفرديته، يقويه، يرد على قضية تشتته وتبعثره. يبلغ صوت العمال اوضح واوضح للبرجوازية، ومن بين صفوفه يخرج ممثلي العمال. وعلى اساس ديمومة واستمرارية الاجتماع العام تتشكل المجالس العمالية.

بهذا العمل، يبين العامل عن وجوده واقتداره من جهة، ومن جهة اخرى يبرز ممثليه والناطقين باسم العمال، ممثلون وناطقون ليس بوسع احد ان يقول لهم "من انتم؟" و"من اين اتيتم؟!" و"من خولكم التحدث باسم العمال؟!" او ينكر احد ما تمثيلهم. انه يضع محدوديات جدية على تطاول البرجوازية عليهم. اذ لايستطيع ان يعمل اصحاب العمل او الادارة الراسماليين الكثير امام عقد العمال لاجتماع عام لدقائق او لساعة لاتخاذ قرار حول الاحتجاج على هذا الامر او ذاك، او حول كيفية تدخل العمال لزيادة الاجور او تقليص ساعات العمل او اعلان التضامن مع نضالات عمال المعمل الفلاني او كيفية الرد على انتهاك الادارة لحقوق العامل او العاملة الفلانية او الرد على قرار فصل او نقل عامل محتج وغيرها.

بوسع الفعالين والقادة العمال والاشتراكيين ان يدعوا العمال في يوم معين وساعة معين ومكان معين من ايام ووقت العمل الى الاجتماع العام، ليطرح العمال مطاليبهم، مايريدوه وما لايريدوه، بشكل جماعي وينتخبوا ممثليهم للقيام بهذا الامر المحدد الذي وضعه العمال على كاهلهم لتنفيذه وليس شيء اخر. ان هذا كل ما في الامر. لايستوجب الامر موافقة وزارة او هيئة ما، ولا اتفاق هذا الميل او ذاك من ميول الطبقة العاملة لعقده، لايحتاج تعديل الفقرة الفلانية او سحب الفقرة الفلانية، لايحتاج الى بيروقراطية او جهاز اداري طويل وعريض، لايحتاج الى مكتب وبناية خاصة، لايحتاج الى امكانات مالية ضخمة لتامين حياة جهاز بيروقراطي كبير، لايصبح لتجسس او وجود ازلام وعملاء البرجوازيين قيمة او معنى، لامكان لرشوة ممثلي العمال لانهم عرضة للمسائلة حول مدى تنفيذهم لقرار العمال وان عزلهم هو امر ليس بعجيب او غريب، بل اجراء روتيني عادي يمكن ادراكه وفهمه.

اننا ننشد تسيير الاجتماعات العامة المنظمة والمستمرة. ان المجالس العمالية التي تولد من رحم الاجتماعات العامة النتظمة والمتواصلة هي مصدر اقتدار العامل في كل زاوية من حياته وحياة المجتمع سواء من حيث تحسين ظروف حياته او من حيث ارساء الحكومة العمالية. من اجل تشكيل الاجتماعات العامة للعمال وانتخاب ممثلي العمال لاصدار وتنفيذ القرارات العمالية ينبغي ان لاينتظر احد اتفاق وقناعة كل العمال. اذ ثمة ميول بين العمال وبالتالي تصورات مختلفة، وحتى اوهام متعددة ومتنوعة. في الوقت الذي يجب الرد عليها والسعي لاقناع العمال بخطلها، ولكن من الخطأ الفادح تكبيل ايادي هذا المسعى بها. اذ على العمال الاشتراكيين والراديكاليين وحلقاتهم ان يمضوا نحو ارساء قرميد هذه الحركة بدون ابطاء. يجب توعية العمال وتثقيفهم بسبيل الحل هذا وبنقطة قوة هذا السبيل. ان هذا امر عملي وواضح ويمكن تحقيقه وانجازه. ان اوضاع الطبقة العاملة اليوم والحرمانات التي تفرض عليها يوميا يجعل من مسالة الاسراع بهذا الامر ضرورة حياتية خاصة.

ولكن من اين نبدء. ان حركة الاجتماع العام والحركة المجالسية لاتاتي عبر ترديد الشعارات وتوجيه النداءات واسداء النصح للعمال، والتي جميعها امور جيدة وضرورية. اذ ينبغي على الفعالين والقادة العماليين والاشتراكيين والطليعيين ان يقوموا بحملة توعية واسعة بهذا السبيل والسعي لاقناع العمال بصحته وبساطته وتعبيره المباشر عن العمال وسائر ايجابياتة وقبل هذا وذاك بعمليته. ولكن يجب ان نبدء من مكان ما. اثناء مسار احتجاج العمال ونضالهم اليومي (اللذان كلاهما بطبيعتهما لايتمان بشكل فردي وغير منظم)، نوحد العمال وننظمهم. في ايام مثل هذه، ايام الاحتجاج والنضال، وبالاخص القوي والشامل، بوسع القادة والفعالين العماليين ان يقطعوا في ايام اشواط لاتقطعه الحركة في سنوات. في ايام مثل هذه، وفي غمرة النضال، بوسع القادة والفعالين العماليين ان يدقوا اسفين الاجتماع العام بوصفه اطاراً لتنظيم العمال. ان ظروف هذا الامر مهيئة اليوم اكثر من اي وقت اخر، حيث نشهد تنامي الحركة الاحتجاجية في قطاعات واسعة من الصناعات، الموانيء، الكهرباء، النفط والطاقة وغيرها حول جملة من القضايا والمطاليب. ان ايام الاحتجاجات هي ايام خاصة في حياة الطبقة العاملة، اذ تتعاظم حساسيتها للصراع، ويتبلور ادراكها وفهمها لنقطة قوتها ووحدتها بسرعة قياسية، يضطرد ويتعمق حسها الجماعي والمشترك. ولهذا، فان اخصب تربة للدفع بتنظيم العمال هو تربة الحركات الاحتجاجية وايام الاحتجاج.

ان الفعالين والقادة الاشتراكيين للعمال يتمتعون اليوم بالاخص بميزة كبيرة للدفع بهذا الطرح، وقصدي ثمة عدم رضا وقناعة كبيرين بالاطر التي تشكلت حتى الان، بل وفي احيان ليست قليلة هناك سخط، وهو الامر الناجم من عدم قدرة هذه المنظمات على تمثيل العمال في مسعاهم لتحقيق مطاليبهم. ان هذا برايي يوفر ارضية مهمة للرد على تعطش العمال هذا للتنظيم.

ان هذا هو سبيلنا.

ان لهذا لموضوع جوانب كثيرة ومتعددة، ارى من الضروري تناولها او توضيحها في فرص ومناسبات اخرى قريبة.

# ملف

# حول الأوضاع والسلطة السياسية

# اوضاع العراق السياسية خطة سياسية عملية للحزب

بحث قدمه مؤيد احمد للبلنوم ٢٣ للحزب الشيوعي العمالي العراقي*

## الدولة في العراق والنقد الاشتركي لها

الدولة البرجوازية في العراق وماكنة مؤسساتها القمعية من الجيش والشرطة والمخابرات قد تم اعادة بنائها من جديد، وحلت هذه الدولة الجديدة وهذا النظام السياسي بمؤسساته المختلفة محل النظام البعثي الفاشي المنهار. ان هذه الدولة وهذه الآلة القمعية الجديدة بجيشها وقواها المسلحة الاخرى من الشرطة وقوات المخابرات ومؤسساتها التشريعية والقضائية والتنفيذية من البرلمان والوزارات والمحاكم، قد تم بنائها بالاستناد على الاحزاب والقوى الميليشية الداخلة في العملية السياسية اي احزاب وقوى تيارات الاسلام السياسي الشيعي والسني والقوميين العرب والكرد، وبتدخل مباشر من قبل امريكا بوصفها قوة محتلة والمتحالفين معها دوليا.

ان النقد الطبقي البروليتاري والاشتراكي من هذه الدولة وهذه المؤسسة الحاكمة البرجوازية يستلزم مواجهتها ونقدها، بوصفها مؤسسة راس المال القمعية ضد الطبقة العاملة والحركة العمالية وامر التحرر الاجتماعي في العراق. ان تفنيد هذا النقد الاشتراكي وتخفيفه تحت ذريعة كون هذه الحكومة مجرد حكومة ميليشاتية وطائفية اوحتى حكومة دمية بايدي قوى الاحتلال الامريكي وايران، واستنتاج تاكتيكات سياسية غير اشتراكية وغير ثورية على اساسها ليس الا انعكاس للميل والافق السياسي للقوميين العرب الميليتانت وجناحه اليساري.

الصراع السياسي القائم بين الكتل البرلمانية الرئيسة والازمة الناشبة حول تشكيل الحكومة بين العراقية وائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني والتحالف الكوردستاني، هي حول حصة كل واحدة منها من غنيمة السلطة حسب المحاصصة القومية والطائفية. وهي صراع على من يشكل الحكومة ومن يستحوذ على الحصة الاكبر من هذه الدولة البرجوازية وتولي امر قيادة هذه المؤسسة البرجوازية العملاقة لصالحه.

ان الحرب الطائفية والقتال فيما بين القوى الميليشياتية والاعمال الارهابية من التفجيرات والمفخخات وغيرها، هي سياسة باشكال اخرى تقوم بها بالاساس تيارات الاسلام السياسي الشيعي والسني والقوميين العرب، وخاصة القاعدة وكذلك الدول الاقليمية مثل ايران وسورية والسعودية كاداة بايديها لترسيم ملامح الدولة الحالية، وتقسيم غنيمة الدولة والاستحواذ على اكبر قدر ممكن من الاقتدار السياسي والعسكري والنفوذ المالي.

باتت هذه الدولة البرجوازية تشن حملتها بشكل مفضوح وحسب خطة مدروسة على حريات العمل النقابي، وحريات وحقوق العمال في التنظيم والاعتراض والاضراب ومنذ سنوات مستندا على القوانين الجائرة للنظام السابق، وكذلك عن طريق سن قوانين جديدة بنفس السياق. ان حرية العمل النقابي غير متوفرة وان القادة والناشطين العماليين يعاقبون عقوبات ادارية، ويمنعون من مزاولة العمل النقابي ولا تعترف الدولة وادارات مؤسساتها الانتاجية والادارية والخدمية بالنقابات والمجالس العمالية. كما وانها تصدر الاوامر الادارية وتسن القوانين حسب مقتضيات نئو ليبرالية الاقتصادية من اقتصاد السوق الحرة والخصصة وتوجيهات صندوق النقد الدولي، لخلق الارضية للاستثمار الامبريالي في العراق والتي وخلال السنوات القليلة الماضية، ادت الى تراكم الثروات الهائلة واحتكارها بايدي الاقلية في العراق وكوردستان من جهة،

ومن جهة اخرى ادت الى زيادة رقعة البطالة وحدة الفقر وتدني مستوى المعيشة الفعلية لاكثرية الجماهير.
الدولة والنظام السياسي الحالي في العراق مبنية على أساس المحاصصة الطائفية والقومية، ذات ايديولوجيا الاسلاميزم والقومي الرجعي، تقوم باعمال القمع والاعدامات بشكل منظم ويجري استخدام السلطة والقوى الميليشية التابعة للسلطات لانتهاك حريات وحقوق الجماهير ولتصفية الحسابات السياسية لصالح القوى المتحكمة بها، وهي دولة فاسدة ماليا واداريا بشكل فاضح. أنها تقمع الاعتراضات العمالية والجماهيرية بذرائع شتى وتضع عراقيل امام حرية التنظيم والاعتراض في المجتمع. انها حامية استعباد النساء وسلب حرياتها وحقوقها وحريات والحقوق المدنية والفردية للشباب والشبيبة والجماهير....الخ.

## النضال الطبقي والدولة في العراق منطلقات التاكتيك السياسي للحزب

الدولة البرجوازية والنظام السياسي البرجوازي في العراق قد تم بنائها وهي امر واقع على الارض، وان شكل النظام السياسي الحالي الميليشياتي الطائفي والقومي والاسلامي والازمة السياسية التي تدب في صفوفه، لا يخفف من كونها دولة ومؤسسة حاكمة فعلية موجودة ولا يقلل من طابعها الطبقي البرجوازي. فبالرغم من ان الاوضاع الامنية لا زالت هشة ولم تستطع السلطة والنظام السياسي بسط سلطتها ونفوذها بشكل كامل، وبالتالي هناك احتمالات لتشديد الازمات وتعقيد الامور نتيجة الصراع بين هذه القوى الطائفية والقومية وامتداداتها الدولية والاقليمية وخاصة امريكا وايران، غير ان ذلك لا يعني تدهور الوضع وانفلات الامور من ايدي الكل اذ ان الصراع يجري في اطار قابل للتحكم الى حد كبير.
انه من الخطأ الاستنتاج من هذا الواقع المتأزم للدولة والصراعات الدائرة في معسكر البرجوازية القومية والاسلامية في العراق، بان العراق يمر بفترة سيناريو اسود او بمرحلة غياب الدولة والمؤسسة الحاكمة البرجوازية القومية والاسلامية. وبالتالي والاسوء من ذلك تبني تاكيتك سياسي غير ثوري وغير اشتراكي على اساس هذا الاستنتاج.
مجريات الصراع الطبقي الدائر بين الطبقة العاملة والبرجوازية في العراق وضرورة تطوير النضال الطبقي العمالي لبناء الحكومة العمالية وتحقيق الثورة الشيوعية، لابد وان تعكس بظلها على كيفية تدخلنا ونضالنا في مسار التحولات السياسية الآنية ذات طابع غير اشتراكي في العراق، ويجب ان نطبع تاكتيكنا الثوري بطابع تطوير النضال الاشتراكي بالاساس. انطلاقا من هذا الواقع، فان تاكتيك حزبنا السياسي تجاه الاوضاع الحالية يجب ان يطور، في مسار تنفيذه، الحركة العمالية والنضال الطبقي العمالي السياسي، اي الطبقة التي تعاني الان من تشديد قبضة دولة راس المال في العراق على حياتها ونضالها التحرري وحقوقها وحرياتها.
مواجهة البرجوازية في هذه المرحلة، التي تدب صراعات قوية ومتعددة في صفوفها وتتشدد ازماتها على صعد مختلفة واولها عدم النجاح في تشكيل الحكومة، امر في غاية الاهمية. لا يمكن التدخل في ترسيم الحياة السياسية ولا يمكن التدخل الفعال في هذه الازمة المتشددة للبرجوازية بدون تفعيل الحزب سياسيا على اصعدة مختلفة وطرح سياسات تقوي نضال الطبقة العاملة السياسي بوجه الدولة والقوى والتيارات الاجتماعية والسياسية البرجوازية المختلفة، وبدون تنظيم الصف الطبقي المستقل للطبقة العاملة وتقوية نضالاتها الاقتصادية والسياسية والفكرية وخلق عمود فقري من الكوادر الشيوعية العمالية لخلق تنظيم بروليتاري صلب ومقتدر.

**بناء على ما تقدم:**

- العمل على تطوير تيار الشيوعية العمالية داخل الحركة العمالية في العراق والارتقاء بانسجامها الفكري

والسياسي والنضالي، والعمل على تفعيل دورها في قيادة النضال الاقتصادي والسياسي والفكري للطبقة العاملة.

- تنشيط دور الحزب في النضالات الاقتصادية اليومية والاعتراضات العمالية المختلفة لتحقيق الاصلاحات في حياتها ومعيشتها وكسب حقوقها وحرياتها.

- تدخل الحزب في مجمل الحياة السياسية في البلاد وتنشيط دوره من خلال القيام بتشهير سياسي منظم، يفضح فيه القوى البرجوازية الاسلامية والقومية ويقوي فيها النضال السياسي للطبقة العاملة واقتدارها النضالي.

- لعب دور قيادي نشط لتنظيم وتطوير نضال الطبقة العاملة والنساء والشباب والجماهير عموما، لتحقيق الحريات السياسية والفردية والمدينة وفرض الاصلاحات السياسية والاجتماعية.

- طرح جملة من المطالب السياسية والاجتماعية الانية وطرحها كمشروع حزب لغرض تقوية النضال السياسي للطبقة العاملة والجماهير في مواجهة الدولة، من ضمنها الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبينة على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير، المساواة التامة بين المرأة والرجل، ضمان البطالة للجميع، الحرية السياسية غير المقيدة وغير المشروطة، حرية الاعتراض والتنظيم ... وغيرها.

- تصدي الحزب سياسيا وفكريا بوجه التيارات البرجوازية المختلفة المعارضة للدولة والنظام السياسي الحالي وخاصة تيار القومي العربي، الذي هو حركة اجتماعية ذات آفاق مهيمنة في المجتمع، في مسار النضال من اجل التحولات السياسية غير الاشتراكية في العراق. وبالتالي شن الحزب لنضال دؤوب والوقوف بحزم بوجه هذا التيار وفضحه باستمرار لافاق وسياسات جناح الميليتانت واليساري من الحركة القومية العربية ودوافعها السياسية من وراء معارضتها للنظام الحالي.

- تنشيط دور الحزب والشيوعية العمالية في تنظيم وقيادة الاحتجاجات الجماهيرية بوجه الدولة لتوفير الخدمات من الكهرباء والماء وغيرها، وفرض مطلب ضمان البطالة والسكن للجميع وتوفير الخدمات الصحية المجانية العصرية.. وغيرها.

- اطلاق حملة سياسية واسعة وكفؤة كحزب وكجزء من صف العمال لتقوية النضال الذي بداءه القادة والناشطين العماليين، لمواجهة الحكومة الحالية وكسر تطاولاتها على حقوق وحريات العمال في التنظيم والاضراب والاعتراض.

- وضع خطة تنظيمية واضحة للحزب لبناء وتقوية دور اللجان الشيوعية وحلقات العمال الشيوعية وتطوير تنظيمات الحزب على اساسها والعمل على الارتقاء بدور العمال الشيوعيين في حياة الحزب.

2010/8/9

---

* بحث مقدم الى البلنيوم. لا تمثل الافكار المطروحة تصورات وتوجهات الاجتماع الموسع.

# لامنطلقات، لا تكتيك، نتيجة لقراءات نظرية وسياسية خاطئة

## رد على الرفيق مؤيد احمد

سامان كريم
zaryak@yahoo.com

نشر الرفيق مؤيد احمد مقال تحت عنوان "اوضاع العراق السياسية، خطة سياسية عملية للحزب الشيوعي العمالي العراقي" في جريدة الشيوعية العمالية العدد ٢٩٣ وفي الحوار المتمدن.
هذا البحث وحسب عنوانه يلوح اويشير الى استنتاجات سياسية عملية للحزب لكي تصبح توجهات حزبية، والعمل على اساسها من قبل قيادة الحزب ومؤسساته المختلفة...هذا ما يستنتجه اي قارئ من هذا المقال. لكن حين نقرأ المقال نرى إن هناك عدد من الوظائف العمومية غير مترابطة ببعضها البعض بل وضعت كسلسلة وظائف عمومية بدون اي رابط او حلقة مركزية في المرحلة الراهنة... انها مرض الشيوعية بصورة عامة. اي إنها تأكيدات مستمرة على الاشتراكية والثورة الاشتراكية وما شابه. هذا هدف جميل ولكن ينقصه الرابط بينه وبين الوظائف والطرق والآليات السياسية والعملية الممكنة داخل المجتمع والتي تساعدنا للوصول اليه. هذا ما حدث بالفعل مع هذا المقال.
قبل ان أوضح أي أخطاء سياسية، وهي جمة، وقع فيها رفيقنا. اريد ان اؤكد ان ردي هذا على هذا المقال يشمل فقط الجانب السياسي منه، اما البعد النظري والضعف في هذا الميدان وخصوصا حول مسالة الدولة وتعريفها حسب مراحلها المختلفة والبحث حول هذا الأمر سأؤجله الى بحث اخر مختص بالدولة في مراحل الفوضى والاضطرابات او المراحل التي تلت مرحلة السيناريو الاسود، الدولة التي شكلت في هذه المرحلة، وما ترتب عليها من خصائص محددة تميزها عن باقي اشكال الدول، وهذا بحد ذاته يؤثر على ميادين تكتيكية مختلفة.
إن رفيقنا يبدا بحثه بهذه الجملة "الدولة البرجوازية في العراق وماكنة مؤسساتها القمعية من الجيش والشرطة والمخابرات قد تم اعادة بنائها من جديد، وحلت هذه الدولة الجديدة وهذا النظام السياسي بمؤسساته المختلفة محل النظام البعثي الفاشي المنهار". هذا الفهم للدولة ادى به الى استنتاجات غريبة لا ترتبط باية مرحلة من مراحل تطور الدولة. انه يسبق الواقع ويقفز عليه ولايرى تشكيل وتكوين الدولة عبر تحولاتها ضمن عملية سياسية- اجتماعية متحولة ومتغيرة بصورة مستمرة، رفيقنا وصل الى نهاية الامر حتى يسهل الامر على نفسه ولكن لانه لم يرى تلك التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية وقع في اخطاء جسيمة. ولو ان رفيقنا لم يحسم امره حتى حول إستنتاجه اعلاه الذي بنى كل سياساته عليها، وهذا ما ادى الى وقوعه في تناقضات عجيبة كاستنتاجات سياسية. انه لم يحسم امره (حسب المقال) حول استنتاجه اعلاه، لانه أذا حسم امره مع الدولة بهذا الشكل برأيي حينذاك ان سقوط "الدولة الحالية" يقع في صلب تكتيكه او يصبح حلقة اصلية من استراتيجية الثورة الاشتراكية. ولكن لانه لم يحسم امره او تشكك حول هذا الامر، حينذاك لم يستطع الاقرار على هذا التاكيتك او هذه الحلقة الرئيسة من الثورة العمالية. على اية حال كما قلت لست بصدد هذه القضية في هذا الرد.
قبل الوصول الى قصدي في الرد اريد ان اسجل بعض المسائل التي جاءت في مقال مؤيد وهو يقول (ان تفنيد هذا النقد الاشتراكي وتخفيفه تحت ذريعة كون هذه الحكومة مجرد حكومة ميليشاتية وطائفية اوحتى حكومة

دمية بايدي قوى الاحتلال الامريكي وايران، واستنتاج تاكتيكات سياسية غير اشتراكية وغير ثورية على اساسها ليس الا انعكاس للميل والافق السياسي للقوميين العرب الميليتانت وجناحه اليساري).
مؤيد يجزم حسب ما وصل اليه ان من يقول غير ذلك اي ما جاء في الفقرة الاولى في بحثه.. انه يستنتج او من الممكن ان يستنتج... تكتيكات غير اشتراكية ويرفعها الى حلقات او سياسات جناح اليسار البرجوازي... هذا المنطق في السياسة منطق غير سليم اطلاقا، خصوصا ان السياسة حسب سننا تستنتج بعد ابحاث ومناقشات مقتضبة ومن ثم بعد ان تناقش الامور بصورة حرة تستنتج منها المقررات والقرارات والإستنتاجات والتكتيكات السياسية وهكذا كنا... ولكن هذا البحث "الدولة في هذه المرحلة" لم تتم مناقشتة في الهيئات الحزبية ولا حتى في قيادة الحزب. اقصد ان مفهوم الدولة بحث من قبل ماركس بصورة ملخصة ولينين بصورة وافية ومنصور حكمت بصورة اوضح ولكن قضية الدولة او الدولة في فترات معينة في التاريخ المعاصر لم يتم بحثها من قبلنا وطبعا من قبلهم لانهم لم يصادفوا هذه المراحل غير منصور حكمت وهو في اخر ايام حياته مع الاسف الشديد اي لم يتم البحث حولها. مع ذلك ان رفيقنا لم يتوقف عند هذا الحد بل يقول "ان تفنيد هذا النقد الاشتراكي وتخفيفه تحت ذريعة..." إذن لا بد هناك من يفند النقد الاشتراكي من هم هؤلاء الذين يفندون النقد الاشتراكي للدولة؟ وخصوصا ان النقد الاشتراكي للدولة يتعدى "الدولة في مراحلها المختلفة" اي انه اشمل من هذا بكثير... بمعنى اخر بامكان منتقدي مؤيد ان يقولوا ان استنتاجك خاطيء لان الدولة في العراق لم تتشكل بعد، دون ان يفند النقد الاشتراكي لان النقد الاشتراكي ليس مربوطا بالمراحل المختلفة التي تمر بها الدولة او المجتمع. سواء كانت المرحلة الانتقالية للدولة البرجوازية او مرحلة السيناريو الاسود التي يمر بها المجتمع او انقلاب عسكري ما لتغير نظام الحكم او احتلال دولة ما.. النقد الاشتراكي يبقى في مكانه ولا تمسه شعرة واحدة والمشكلة ليس في النقد الاشتراكي قطعا... المشكلة في ميدان السياسة الراهنة! المشكلة في كيفية الوصول الى الاشتراكية! وهذه المشكلات هي الطاغية على حركتنا منذ ماركس لحد اللحظة... وليس (النقد الاشتراكي للدولة).
الشئ المنطقي والبديهي الموجود في المقال واعتقد إننا نتفق حوله ومؤيد يؤكده مرة اخرى هو : "ان طابع هذه السلطة القومية الاسلامية الميلشياتية هي برجوازية" ولكن هذا مفهوم للجميع ولا يبنى عليه إستنتاج سياسي معين لانه ليس هناك في العالم اجمع في هذه المرحلة احزاب وتيارات وميليشيات غير برجوازية او لا يمثلون البرجوازية، مثل ما نقول ان المانيا هي دولة برجوازية وان حكومة الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين هي حكومات برجوازية تراعي الطبقة الراسمالية... هذه الاقوال بالنسبة لنا كماركسيين هي مسائل عمومية الى اقصى حد ولا يفيدنا بشئ. لكن اذا طرحنا السؤال بصيغة اخرى سيصبح معضلة، مثلا حين نقول هل هذا الطابع البرجوازي لتلك القوى تشكل مصلحة البرجوازية كطبقة تؤسس الدولة في العراق؟! او هل في صفوف تلك القوى "البرجوازية طبعا" من يمثل الطبقة بأكملها، كي يتسنى لها بناء الدولة؟! أومَنْ مِن تلك القوى الرئيسة الثلاث ومَنْ مِن أحزاب تلك الحركات تمثل أو يمثل الطبقة البرجوازية كطبقة في العراق، بحيث يتوافق مع توجهات الامبريالية في بلد مثل العراق؟! او او.. اكتفي بهذا القدر من المقدمة وأتابع الاستنتاجات السياسية لرفيقنا مؤيد.

## المنطلقات التكتيكة، لامنطلق ولا تكتيك

قدم رفيقنا مؤيد عدة مقاطع او بالاحرى عدة فقرات وسماها المنطلقات التكتيكية. لكن التكتيك يبنى على أساس المسائل والمعوقات والتطورات السياسية الراهنة من جانب ومن جانب اخر على قوة ومقدرة الحزب على الصعيد الاجتماعي كقوة طبقية عمالية له برنامجه وسياساته المعروفة. أن قول مؤيد في معرض اشارته لمنطلقاته "الدولة البرجوازية والنظام السياسي البرجوازي في العراق قد تم بنائها وهي امر واقع

على الارض..." لا تفيدنا باي شئ (وانا هنا لا اتحدث عن الخطأ النظري لهذه الفقرة حول الدولة) لان هذه السلطة هي سلطة مليشياتية وبرجوازية معروفة ولا خلاف عليها... ولكن بعد سطر يقول لنا (الاوضاع الامنية لا زالت هشة ولم تستطع السلطة والنظام السياسي بسط سلطتهما ونفوذهما بشكل كامل.... غير ان ذلك لا يعني تدهور الوضع وانفلات الامور من ايدي الكل اذ ان الصراع يجري في اطار قابل للتحكم الى حد كبير).

هذا هو منطلقه التاكتيكي الاول والاهم بنظري.. ولكن هذا ليس منطلقا انه يصف الواقع لا غير إنه وصف الشارع.. لان الناس يعرفون اكثر منا ان الوضع الامني هش وان السلطة ليست فقط لم تتمكن من بسط نفوذها بشكل كامل بل ان السلطة كسلطة مركزية لدولة حسب تعبير مؤيد لم تتمكن من بسط نفوذها خارج المنطقة الخضراء، حيث ان المدن العراقية كافة تدار من قبل القوى المختلفة وميليشياتها المختلفة، مناطق النفوذ في العراق قسمت بين القومين العرب والكرد والاسلاميين الشيعة واحزابهم، هذا هو واقع الحال وكما ظهرت نتائجها في الانتخابات الاولى والثانية، وخصوصا الانتخابات المنصرمة حيث ظهرت الحركة القومية العربية من خلال إئتلاف العراقية بشكل بارز بالمقارنة مع الانتخابات الاولى. وعلى هذا الاساس لم يخلو برنامج كافة القوى البرجوازية الرئيسة بدءا من علاوي الى المالكي مرورا بالحكيم، من بناء الدولة ومؤسسات الدولة، انظروا الى برامجهم!! هذ قولهم وليس قولنا.

اما حول استنتاجه "اذ ان الصراع يجري في اطار قابل للتحكم الى حد كبير." فكيف بامكانه ان يثبت هذا الجزم السياسي. ان هذا الجزم يدل على الطابع المحلي "لوكليزم" للتحليل من جانب، ومن جانب اخر ينطلق من الاوضاع الراهنة والراكدة الحالية التي اتفقت الاحزاب والكتل السياسية وبمساعدة ايرانية وامريكية واقليمة على عدم خلق الفوضى والاضطراب على الاقل لغاية تشكيل الحكومة. ان الوضع السياسي في العراق هو وضع متازم الى اقصى الدرجات وهو وضع مدول اساسا. وبهذا علينا تحليل الوضع حسب الوصفة الدولية ايضا والصراع بين الدول على ارض العراق من جانب اخر. اي ان اصل التوافق بين مختلف الاجنحة البرجوازية على تشكيل الحكومة لايتم الا عبر التوافق، وإن كان مؤقت، بين مختلف الفرقاء الدوليين المؤثرين على الوضع السياسي العراقي. براي ان الصراع غير قابل للتحكم في المدى البعيد. وان تشكيل الحكومة هي بداية لازمة اعمق واشمل حسب المعطيات الواقعية على الارض.

السيناريو الاسود: لماذا دخلت هذه القضية ضمن المنطلقات وهي قضية سياسية تعبر عن مرحلة معينة في تاريخ السنوات المنصرمة وخصوصا من ٢٠٠٣ -٢٠٠٨. ولكن السؤال المطروح اجتماعيا هو، هل سيعود هذا السيناريو للوضع العراقي؟ او هل لدينا صمام الامان لعدم عودته؟! برأيي، الجزم حول عدم عودة السيناريو الاسود (مع اني ارى ان سيناريو اليوم ليس ابيضا كما يتخيل للبعض وخصوصا للمثقفين الليبراليين) هو خطأ سياسي كبير ان كل الاحتمالات مفتوحة على مصراعيها في الشان العراقي وهذا ليس كلامنا فقط بل كلام كبار الجنرالات الامريكية والمحللين البرجوازيين. اما من يقول اننا في الوضع الحالي او ربما الغد سنواجه سيناريو اسود قاتم او اكثر سوادا، هل هو في الوقت نفسه يفند النقد الاشتراكي؟ او عليه ان يختار تكتيكا لا ثوريا لا عماليا؟ براي لا، ليس كما يجزم مؤيد.. ان نقدنا للنظام كاشتراكيين وشيوعيين عماليين هو بمثابة مبادئ واصول سياسية في الوقت نفسه لا ترتبط بالمراحل المختلفة من تطور الدولة ومكانتها، ولا ترتبط بتحليلنا لوضع معين سواء اخترنا الطريق الصحيح او كنا مخطئين.

ان محتوى المنطلق التكتيكي لمؤيد هو كما يقول (.... ويجب ان نطبع تاكتيكنا الثوري بطابع تطوير النضال الاشتراكي بالاساس. انطلاقا من هذا الواقع، فان تاكتيك حزبنا السياسي تجاه الاوضاع الحالية يجب ان يطور، في مسار تنفيذه، الحركة العمالية والنضال الطبقي العمالي السياسي، اي الطبقة التي تعاني الان من تشديد قبضة دولة راس المال في العراق على حياتها ونضالها التحرري وحقوقها وحرياتها). هذا المنطلق ليس منطلقا وليس ارضية للإنطلاق... ان طرح "نطبع تاكتيكنا الثوري بطابع تطوير النضال الاشتراكي" والتاكيد عليه شئ طبيعي لكن وضعه في مكان التكتيك نفسه هو امر خاطئ نظريا وسياسيا، والذي وقع فيه

مؤيد.
لانه لا يدل على شئ! لماذا؟! هل نحن نشك بإشتراكيتنا؟ هل هناك ارضية اخرى للتكتيك الشيوعي العمالي والماركسي غير هذه الارضية؟! يجب ان يمر التكتيك عبر بوابة تقوية النضال العمالي والشيوعي، هذه بديهيات وتدخل ضمن خانة الاصول السياسية والنظرية وليس لها رابط او علاقة ما بالمنطلق. عليه ان مؤيد انطلق من هذه البديهية وبسببها لم يتوصل الى اي تكتيك كما هو واضح في المقال. اين هو تكتيك مؤيد في هذا المقال؟ لا تكتيك بل يجب علينا ان ننطلق من المنطلقات البديهية، ولكن هذا لا يعطي التكتيك كما أوضحه المقال. التكتيك يعنى الحلقة التي تساعدك او تقربك من الثورة العمالية ويعني تحول الحزب من مكان الى مكان اقوى واكثر اقتدارا من ذي قبل. اي التاكتيك بمثابة رافعة يستخدمها الحزب والحركة لنقلهما من موقعهما الى مرتبة اعلى اجتماعيا... ولكن التكيتك قضية سياسية اجتماعية عملية بحتة، وهو أحد المعطيات الإجتماعية. الجانب الاجتماعي غائب تماما في هذا المقال، اي حسب اي اوضاع سياسية واجتماعية نحن نحدد او نختار تكتيكا ما؟! هذا سؤال بسيط ومعقد في الوقت نفسه..
بهذه اللا منطلقات وصل مؤيد الى الوظائف. ونحن امام وظائف متشابكة ومتداخلة الى حد بعيد وبرأيي إنه نتائج منطقية لبحث بدأ بتلك البناءات والإستنتاجات.

## الوظـــــــائف لا تبنى على اساس اللامنطلقات

من لا منطلقاته وصل مؤيد الى تسع وظائف عمومية، لايبنى عليها شئ ما... ان اكثرية هذه الوظائف ليست خاطئة وبامكاننا ان ندرجها ضمن توجهات الحزب ولكن المشكلة في مكان اخر ومن زاوية اخرى وهي اهم من الوظائف. ان الوظائف التسع هي كلها عمومية مثلا ان الوظيفة الاولى وهي تقوية تيار الشيوعية العمالية في صفوف الطبقة العاملة.. وظيفة عمومية تقسم الى عشرات الوظائف، وقد قمنا ببعضها على الاقل خلال السنوات المنصرمة.. اما كيف بامكاننا تقوية تيار الشيوعية العمالية حينذاك تظهر المشكلة؟! باي طريقة وباية سياسة وباية آلية؟! وهكذا لاكثرية الفقرات الاخرى.
لكن الخطأ الذي وقع فيه مؤيد هو اكبر من هذا بكثير حيث نقرأ في المقطع الخامس "طرح جملة من المطالب السياسية والاجتماعية الآنية وطرحها كمشروع حزب لغرض تقوية النضال السياسي للطبقة العاملة والجماهير في مواجهة الدولة، من ضمنها الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبينة على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير، المساواة التامة بين المرأة والرجل، ضمان البطالة للجميع، الحرية السياسية غير المقيدة وغير المشروطة، حرية الاعتراض والتنظيم... وغيرها.". من هذه الفقرة تظهر عدة اخطاء سياسية ونظرية كبيرة.
<u>الاول:</u> خلط بين التكتيك والوظيفة والمطالب السياسية: مثلا جاءت الحكومة العلمانية وغير القومية كمطلب مع المساواة التامة بين الرجل والمراة او ضمان البطالة للجميع او الحريات السياسية..الخ. يطلب الجماهير والعمال مطالبهم من الدولة والحكومة، يتظاهرون ويعتصمون ويضربون عن العمل او يجمعون التواقيع... في سبيل تحقيق مطالبهم مثل زيادة الاجور او عدم العمل بالتمويل الذاتي او الحريات النقابية وخفض سن التقاعد او حوافز خطورة العمل...الخ وهذا امر طبيعي في ظل النظام الراسمالي مادام هناك راسمال وحكمه موجود أذن المطالب لتحسين الامور المعاشية والنضالية للعمال موجودة، انهما تؤامان. ولكن ليس بالإمكان زج التكتيك ضمن لائحة المطالب.
بامكان التظاهرة او الإضراب العمالي أن ينميا الى حد الإتيان بحكومة علمانية وغير قومية لكن حين يكون شعارا يرفع هكذا مثل باقي المطالب الاخرى فهو امر غير قابل للتطبيق، لماذا؟ لانه مطلب لتغير النظام ليس بامكانك ان تطلب من النظام وتقول له اسقط نفسك بنفسك!! لان النظام الحالي هو نظام مليشياتي قومي ديني طائفي وهذا واقع أكد مؤيد عليه مرات عديدة إذن يارفيقي العزيز إذا تريد تغيير هذه الحكومة او نظام الدولة

بـنظام اخر عليك الإتيان بـتكتيك معين ومحـدد لتغيير النظام ومن خلال الثورة طبـعا لانك تطلب دولة مبـينة على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير، واعتقد هذا واضح سياسيا ونظريا.

**ثانيا:** اذن ليس هو مطلب مثل باقي المطالب. صحيح بامكاننا ان نرفعه ونكتبـه على اللافتات ونكتب مقـالات وابحاث عديدة حول هذا المطلب وانا اقـول حـول هذا التاكتيك ولكن التاكتيك هو رافعة في الوقـت نفسـه الذي يسـود على او يغطي كافة الوظائف الاخرى. بـمعنى اخر ان التاكتيك هو الحلقـة التي تجمع فيها كافة الروافد الاخرى في سبيل تحقيقه على ارض الواقع. بهذا المعنى سيكون التاكتيك حلقة من حلقـات الثورة العمالية. ان كافة المطالب والوظائف الاخرى تصب لصالح تحقـــــيق التاكتيك وليس غيره من التاكتيكات والوظائف الاخرى.

**ثالثا:** ان عدم حسم الامر من قبـل مؤيد كما اشـرت اليه في مقـدمة المقـال، ادى بـه الى ادخال هذا التاكتيك كتاكتيك الحزب لحد اللحظة، ضمن وظائف عمومية ولكن بدون اي رابـط سياسـي واجتماعي ومن ثم طبقـي طبعا. لنفرض مثالا حتى يتوضح الامر اكثر. لنفرض هناك اضراب عمالي كبـير في كبـرى شـركات النفط العراقية في البـصرة او كركوك او الدورة، وهناك عشـرات أو مئات الالوف من عمال مضربـون عن العمل ومؤيد يذهب الى هذا الاجتماع بـصفته الحزبـية.. العمال لديهم مطالبـهم طبـعا لنفرض ان مطلبـهم هو زيادة الأجور او حق حرية التنظيم كما جاء في فقـرة مؤيد ايضا... هل بـامكان مؤيد أن يقـول إننا ننطلق من منطلق طبقي لتقوية الشيوعية العمالية كما شرحه في منطلقاته؟ هل بامكانه ان يصرح ويبشـر العمال بـالمضي قـدما نحو بناء الاشتراكية وبلا واسطة اي بـلا اي حلقـة تكتيكية، واعتقـد هذا هو ما يريد مؤيد قـوله ولكن لم يحسم امره ايضا...؟! إن إختيار التاكتيك ليس قضية عقائدية ولا هو نقـاوة نظرية واصولية، بـل، قبـل كل شـئ، هو فهم الواقع الاجتماعي الحالي سياسيا، وقوة ومقدرة الشيوعية العمالية ومكانة الحـزب في المجتمع. حـيث من الطبيعي أن العمال يصرحـون بمطالبـهم ويضربـون عن العمل اياما واسابـيع او اشـهر اوحـتى سـنوات مثل ماحصل مع عمال المناجم في بـريطانيا، ولكن هذا بحـد ذاته لا يعطينا لوحـة واضحـة عن مجريات الامور السياسية والاجتماعية داخل المجتمع والطبقة العاملة ايضا. لانه بامكان الحـركة الاصلاحـية "طبـعا ليس في العراق" ان تقود تلك الاضرابـات ودون نتيجة تذكر "حـتى لو كنا نحـن ننتمي الى هذه الحـركة وهي حـركتنا بالتاكيد" حيث شـاهدنا التظاهرات والاضرابـات المليونية لعمال اليونان خلال الاشـهر المنصرمة من السـنة الجارية ولكن نتيجتها الى حد اللحظة ادت الى خفض اجور العمال.

**رابـعا:** في ظل الاوضاع المأســاوية والاضطرابــات والفوضي السياســية والاجتماعية والفســاد المالي والاداري. اي في ظل اوضاع مضطربـة سياسيا. كيف بـامكاننا ان نحـول القـوة الى صفوف الطبقـة العاملة وبالتحديد الى الصف الامامي اي التيار الشيوعي العمالي؟ هذا هو السـؤال الاهم في الأوضاع الراهنة. كيف بامكاننا ان نخرج الطبقة العاملة من نومها من الناحية السياسية ونحوله الى قوة سياسية؟! ليس بامكان الطبقـة العاملة ولا قدوتها ولا الحزب ان يتحول الى قوة مقتدرة من خلال النضال الاقتصادي وهو النضال الذي ينمو فيه الحزب والتيار الشيوعي العمالي طبعا وهذا من البـديهات التي لا اريد الخوض فيها. بـدون نقـالة سياسية معينة، بدون تحول النضال الاقـتصادي الى سياسـي-اجتماعي من قبـل قـدوة الطبقـة العاملة ليس بـامكاننا ان نتحدث عن تحولنا وتحول الطبقة العاملة الى قوة. وهذا امرنا وامر الحـزب ولكن مؤيد يتردد حـول هذا الامر الاهم وهو يردد المفاهيم العمومية والخاطئة في بعض الاحيان كما اشرنا اليه عدة مرات.

واخيرا ان مشكلة مؤيد وهو لم يحسم امره "حسب المقـال طبـعا، وليس حسـب ما يفكر بـه هو" حـول الدولة والتاكتيك... حين يحافظ على هذه الاستنتاجات العملية سوف لا يبقى له من الوظائف والسياسيات غير العمل على الصعيد الاصلاحي وبـما ان الاصلاح ليس له ارضية، على الاقـل على الصعيد العراقـي، حـينذاك ليس بامكانه ان ينقل الحزب الى شئ ويتحول الى حزب هامشي لا غير. مع هذا انا ارحب ببحث رفيقنا، لانه بحث بامكاننا وبعد مناقشات مستفيضة ان نصل الى استنتاجات عملية اكثر انسجاما لحركتنا وحزبنا.

2010/9/18

# بصدد النضال السياسي للشيوعية العمالية في العراق وتصورات سياسة خاطئة وانعدام البديل

## في مقال الرفيق سامان كريم
## (لا منطلقات، لا تكتيك، نتيجة لقراءات نظرية وسياسية خاطئة)

مؤيد احمد

## الجزء الاول

نشرنا في جريدة "الشيوعية العمالية" العدد ٢٩٤ مقالة للرفيق سامان كريم "لا منطلقات، لا تكتيك نتيجة لقراءات نظرية وسياسية خاطئة..." وكانت رداً على بحث نشرته في العدد ٢٩٣ من الشيوعية العمالية "اوضاع العراق السياسية، خطة سياسية عملية للحزب" والذي قدمته الى البلنوم ٢٣ للحزب المنعقد في شهر اب ٢٠١٠ لغرض تبنيه، ولكن وكما اشرت اليها عند النشر بان البحث لم يحصل على موافقة البلنوم.

## مقدمة ضرورية

يبدأ خلافي مع الرفيق سامان وتصوره للمسائل المطروحة من حيث هو يبدأ بالرد علي عندما يتصور ومنذ البدء بان المواضيع التي طرحتها في بحثي وكانها تاكيدات عامة على الاشتراكية ويصفها بـ "مرض الشيوعية". يقول رفيقنا سامان "حين نقرأ المقال نرى إن هناك عدد من الوظائف العمومية غير مترابطة ببعضها البعض بل وضعت كسلسلة وظائف عمومية بدون اي رابط او حلقة مركزية في المرحلة الراهنة... انها مرض الشيوعية بصورة عامة. اي إنها تأكيدات مستمرة على الاشتراكية والثورة الاشتراكية وما شابه. هذا هدف جميل ولكن ينقصه الرابط بينه وبين الوظائف والطرق والآليات السياسية والعملية الممكنة داخل المجتمع والتي تساعدنا للوصول اليه. هذا ما حدث بالفعل مع هذا المقال." لنترك مسالة "الرابط... والوظائف والطرق والاليات السياسية والعملية الممكنة.. والتي تساعدنا للوصول الى المجتمع"، للحظة، لان هذا الموضوع يتكرر في مجمل رده وهو يمثل في الوقت نفسه خلاصة انتقاده وبالتالي سأتناول الرد عليه في مسار مقالي الانتقادي هذا.

لنحسم هذا الامر حول البحث اولا، اي ادعاء سامان بان المقال هو مجرد "وظائف عمومية غير مترابطة... مرض الشيوعية بصورة عامة... تأكيدات مستمرة على الاشتراكية والثورة الاشتراكية وما شابه." لحسم هذا الامر اقول لسامان لنحذر من الوقوع في فخ التشويه ولنركز على جوهر الخلاف السياسي. فالمواضيع التي طرحتها هي حول السياسة الانية والمحددة ولا تمت بصلة بتكرار التاكيدات على "الاشتراكية والثورة الاشتراكية"، بالرغم من ان تكرار هذه التاكيدات لها موضعيتها ايضا. ليس فقط بحثي المنشور بل كذلك ردي للرفيق سامان الان نابع من اعتقادي بان هناك مسائل سياسية عملية غاية في الاهمية تحتاج الى اتخاذ الموقف بشانها والاستنتاج بسياسة بروليتارية ثورية واشتراكية بصددها. اني بصدد استنتاج سياسي عملي

واسعى كي يتبناها الحزب والذي، بأعتقادي، الحزب والشيوعية العمالية سيتقدمان من خلاله ولا يمت بصلة بهواية تكرار (الجمل الثورية).
في الفقرة التي تلي ادعاء سامان اعلاه يقع رفيقنا في خطأ اخر، انه يعطي الحق لنفسه بان يؤجل امر التطرق الى الجانب النظري بدون مبرر وبالتالي يسد الطريق علينا لمعرفة المحتوى النظري لتصوراته حول الدولة في المراحل التي يشير اليها من جهة، ولكن من جهة اخرى، يصدر حكمه الفردي من ان بحثي يعاني من الضعف النظري. لو أراد ان يعلق على بحثي بأنه يعاني من الضعف من هذه الناحية، ومن الطبيعي ان يعاني، فعليه ان يشرح لنا الضعف الان وليس في وقت اخر اذ بدون ذلك الشرح يتحول حكمه الى مجرد تسجيل النقاط الوهمية على "الخصم" في هذا الجدل.

## الدولة في العراق

تناولت في القسم الاول من بحثي "الدولة في العراق والنقد الاشتركي لها"، المسائل الجوهرية السياسية التي اعتقد انها اساسية لبناء اي تاكيتك سياسي وخطة سياسية عملية للحزب لكن رفيقنا سامان اراد ان يتطرق الى هذا القسم في رده بشكل غير كامل وكمقدمة. دعني أوضح هذا القسم من بحثي اولا ومن ثم نرى منطلقات سامان الخاطئة تجاهه.
لقد طرحت في المقطعين الاوليين من فقرة "الدولة في العراق والنقد الاشتراكي" لها بوضوح تام وبشكل غير قابل للتفسيرات بان بناء الدولة البرجوازية في العراق بات أمرا واقعا وقلت: "ان النقد الطبقي البروليتاري والاشتراكي لهذه الدولة وهذه المؤسسة الحاكمة البرجوازية يستلزم مواجهتها ونقدها، بوصفها مؤسسة راس المال القمعية ضد الطبقة العاملة والحركة العمالية وامر التحرر الاجتماعي في العراق. ان تفنيد هذا النقد الاشتراكي وتخفيفه تحت ذريعة كون هذه الحكومة مجرد حكومة ميليشاتية وطائفية اوحتى حكومة دمية بايدي قوى الاحتلال الامريكي وايران، واستنتاج تاكتيكات سياسية غير اشتراكية وغير ثورية على اساسها ليس الا انعكاس للميل والافق السياسي للقوميين العرب الميليتانت وجناحه اليساري.". ان رفيقنا مستاء جدا من هذه العجلة في الاستنتاج ويقول (هذا المنطق في السياسة منطق غير سليم اطلاقا). لاوضح مغزى ما قدمته في هذين المقطعين من جديد.
السلطة الميليشية والطائفية والقومية في العراق، ولاستخدم تعبيرا من روزا لوكسمبورغ وصفت بها في حينيها الدولة في بولونيا، هي "النظام السياسي للدولة البرجوازية"، بالرغم من انها ليست الشكل المطلوب للنظام السياسي للدولة بالنسبة للبرجوازية-الامبريالية وللبرجوازية في العراق كطبقة. غير ان ذلك لا ينفي كون هذا النظام السياسي هو "النظام السياسي للدولة البرجوازية" في العراق وهو معترف به دوليا وستحاول البرجوازية الامبريالية والبرجوازية في السوق الداخلية ان تتمتع بما توفره هذه الدولة من الارضية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاستثمار الراسمالي. ان صناعة الدولة البرجوازية هذه في العراق قد خطت خطوة اساسية باتجاه ترسيخها في السنتين الاخيرتين ولا يمكن مقارنة قوتها، من حيث ضخامة ادواتها من الجيش والشرطة واجهزة المخابرات والميليشيات الحكومية والحجم الهائل للبيروقراطية المرتبطة بالف خيط وخيط بالاحزاب الميليشية الطائفية والقومية، بالسنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ والتي كان فيها الصراع الدموي في العراق على اشده واحتمالات انهيار السلطات كبيرة.
صناعة هذه الدولة في العراق لم تكن نتاج سيطرة وغلبة الثورة المضادة على قوى الثورة كما حدثت في ايران وادى الى استيلاء الجمهورية الاسلامية على الحكم. انها نتاج سياسي لما بعد اوضاع سيناريو اسود ودمار البنيان الاجتماعي المدني للعراق اثر حرب امريكا على العراق وتمخضت في قلب تلك الاوضاع المأساوية. ان القوى البرجوازية الرجعية من الطائفيين للاسلام السياسي والقوى القومية كانت مدعوة من ان تتدخل وان تتحكم بهذه الالة التي بنيت بدعم امريكا والدول المتحالفة معها اساسا. انها دولة تم بنائها على

انقاض النظام البعثي الفاشي وحسب المقتضيات السياسية والستراتيجية لامريكا في العراق والمنطقة والتي دفعت بالقوى البرجوازية القومية والطائفية في العراق بان تلتف حول بناءها، اي حول بناء الدولة البرجوازية التي بامكانها وحدها ان تخلق اجواء ظروف الاستثمار البرجوازي الامبريالي في العراق وتملئ الفجوة الناجمة عن اسقاط النظام البعثي في المنطقة وبالتالي ان تلعب كعامل توحيد كل البرجوازية في العراق كطبقة حول خلق الاجواء السياسية المستقرة والملائمة لفترة من الاستثمار البرجوازي في العراق التي من المتوقع ان توفرها هذه الدولة.

فمن وجهة نظر العامل الاشتركي الثوري، ليس هناك داع لتفحص مدى تطابق ايديولوجيا الدولة هذه مع واقع ايديولوجيات تيارات البرجوازية القومية والاسلامية، ولا داع لتفحص مدى كون هذه الدولة تمثل مصالح هذه الفئة او تلك من البرجوازية المحلية او هذه او تلك من القوى الدولية او الاقليمية، بالرغم من ان معرفة كل هذه الامور مهمة للنضال الثوري والاشتراكي للعمال. يرى العامل الاشتراكي والشيوعي في هذه الدولة والمؤسسة الحاكمة، الة قمع الطبقة البرجوازية ضد العمال والجماهير المحرومة، الة الطبقة السائدة اقتصاديا في المجتمع والة امرار مصالح امريكا والبرجوازية الامبريالية العالمية ومصالح راس المال وشبكات ارتباطاتها العالمية في العراق. باتت الطبقة العاملة تعاني الان من هجوم هذه الدولة على حرياتها وحقوقها وتعرف الناشطين والقادة العماليين والاشتراكيين مسبقا بان هذه الالة ستتحول الى وحش استبدادي مع كل خطوة ثورية مؤثرة تخطوها الحركة العمالية والشيوعية ونضالات الجماهير والفئات المحرومة والمظلومة الاخرى التحررية في المجتمع. انهم يعرفون بانه ليس هناك شئ يسد الطريق امام هذه الدولة بان تتحول الى "دولة استبداية" بشكل فاضح مع صعود الحركة العمالية والجماهير الثورية في العراق.

الطبقة العاملة بحاجة الى شن نضال طبقي وثوري واشتراكي شامل ضد هذه الدولة كما ولابد وان تسقطها في مسار نضالها التحرري الاجتماعي، في مسار ثورتها الاشتركية، ليس هذا فقط، بل ان تحطم الة الدولة هذه وملحقاتها المقبلة واستبدالها بدولة اخرى، الحكومة العمالية، بدكتاتورية البروليتاريا، اي "البروليتارية المنظمة كطبقة سائدة" مثل ما يؤكد عليه البيان الشيوعي. فهذا هو جوهر القضية بالنسبة لي وجوهر النقد الاشتركي والثوري لهذه الدولة. ففي كلامي اعلاه انتقد عدم رؤية الدولة البرجوازية الحالية هذه وعدم انتقادها من موقع الطبقة العاملة وحركتها الاشتراكية الثورية اي عدم توجيه نقد اشتراكي لها بالمعنى الذي اشرت اليه.

لنرى ماذا قال سامان حول الامور التي اكدت عليها اعلاه: إن رفيقنا يبدا بحثه بهذه الجملة "الدولة البرجوازية في العراق وماكنة مؤسساتها القمعية من الجيش والشرطة والمخابرات قد تم اعادة بنائها من جديد، وحلت هذه الدولة الجديدة وهذا النظام السياسي بمؤسساته المختلفة محل النظام البعثي الفاشي المنهار". هذا الفهم للدولة ادى به الى استنتاجات غريبة لا ترتبط باية مرحلة من مراحل تطور الدولة. انه يسبق الواقع ويقفز عليه ولايرى تشكيل وتكوين نالدولة عبر تحولاتها ضمن عملية سياسية- اجتماعية متحولة ومتغيرة بصورة مستمرة، رفيقنا وصل الى نهاية الامر حتى يسهل الامر على نفسه ولكن لانه لم يرى تلك التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية وقع في اخطاء جسيمة. ولو ان رفيقنا لم يحسم امره حتى حول إستنتاجه اعلاه الذي بنى كل سياساته عليها، وهذا ما ادى الى وقوعه في تناقضات عجيبة كاستنتاجات سياسية. انه لم يحسم امره (حسب المقال) حول استنتاجه اعلاه، لانه أذا حسم امره مع الدولة بهذا الشكل برأيي حينذاك ان سقوط "الدولة الحالية" يقع في صلب تكتيكه او يصبح حلقة اصلية من استراتيجية الثورة الاشتراكية. ولكن لانه لم يحسم امره او تشكك حول هذا الامر، حينذاك لم يستطع الاقرار على هذا التكيتك او هذه الحلقة الرئيسة من الثورة العمالية. على اية حال كما قلت لست بصدد هذه القضية في هذا الرد.

لندع الان جانبا مسالة "سقوط الدولة الحالية" وكون هذا "التكتيك او الحلقة الرئيسة من الثورة العمالية". ما

يقوله سامان اعلاه يتلخص في كوني قفزت على الواقع ولم احسب الحساب لتكوين الدولة " عبر تحولاتها ضمن عملية سياسية -اجتماعية متحولة ومتغيرة بصورة مستمرة" وعن كوني متردد من ان ارفع شعار اسقاط "الدولة الحالية" لاني متردد في استنتاجي بان الدولة قد انتهى بنائها.

عن اية تحولات يتحدث سامان وماذا يريد ان يصل اليه بعد ان يرى هو "العملية السياسية - الاجتماعية المتحولة والمتغيرة بصورة مستمرة"؟ انه لم يقل شيئا بهذا الصدد وبشكل بديل لطرحي حيال الدولة الحالية. ولكن عمليا، وكما هو مبين من كل ما طرحه، يريد ان يجعلنا ساكنين في مكاننا، في مرحلة مسبقة، في طور اخر مسبق، طور عدم الظهور والرسوخ النسبي للدولة البرجوازية في العراق وهذا هو ملخص كلامه وهذا الشئ الوحيد الممكن استنتاجه من الطلب مني عدم القفز على الواقع.

طبعا انا اؤيده في ان نتعامل مع الظاهرة في تطورها وحركتها ولكن تحقيق هذا المطلب وهذا التعامل الديالكتيكي مع موضوع يحتاج اول ما يحتاج الاعتراف من سامان باستقلالية الظاهرة النسبي بعد ان تم انبثاقها وظهورها في الحركة و"التحولات السياسية والاجتماعية" التي نحن بصددها هنا، وليس الدوران في حلقة مغلقة داخل اطار الطور السابق.

عندما اكدت على ان الدولة في العراق بات امرا واقعا كنت اعني ولا أزال اعني، ولنتحدث بلغة الديالكتيك، بانها كظاهرة انبثقت عن وارتبطت ولا تزال بتلك الصراعات السياسية والاجتماعية وصراعات القوى الدولية التي خرجت من خضمها. سامان يريد ان نتدقق في الحركة ولكن لا يريد ان يرى الظاهرة التي انبثقت في خضم تلك الحركة ولا يريد ان يدخل انبثاق تلك الظاهرة التي اسمها الدولة في العراق، في قلب بحثه للحركة والصراعات السياسية والاجتماعية والصراعات الدولية التي تجري الان. علينا ان نعترف بان الظاهرة التي اسمها الدولة في العراق، اي الظاهرة التي تمت انبثاقها في خضم الحركة والتحولات السياسية والاجتماعية والصراعات الدولية السياسية والستراتيجية، لها في اللحظة الحالية، ابعادها الواقعية، وحركة خاصة بها والتي ستطبع بطابعها، بهذه الدرجة او تلك من الشدة، الصراع السياسي الحالي الجاري والاتي في العراق والذي لا تزال الدولة مرتبطة بها. والاهم من ذلك هي تلك الاداة القمعية لكل الطبقة البرجوازية التي بدات تهاجم العمال وستواجه كل نضال ثوري لهذه الطبقة باخر درجة من القوة والاخلاص الطبقي البرجوازي. ان هذا كله يشكل جزء من الادراك بحركة انبثاق الدولة في العراق.

الخلاف بيني وبين سامان ليس هو في الجوهر حول اخذ الحركة، بشكل عام، بنظر الاعتبار، بل في كوننا نتعامل مع طورين مختلفين من تلك الصراعات اي تلك الحركة. يستوجب منطق الديالكتيك منا ان نكون منسجمين الى النهاية وان نحدد الظاهرة، اي الدولة ، في مسار التحولات التي تجري والتعامل معها بعد انبثاقها بوصفها ظاهرة مستقلة نسبيا عن مسار الصراعات التي تمخضت عنها تلك الظاهرة. اقول النسبي لاني على ادراك تام بان كل شئ نسبي ومتغيير وجميع الحدود بين الظواهر متحركة ونسبية في المجتمع والطبيعة، كما يؤكد عليه لينين مرارا.

فعندما اقول بان الدولة في العراق قد تم انشائها انما اعني تحول نوعي معين في مسار التحولات والصراعات السياسية في العراق، وبالتالي اعرف مدى نسبية هذا الامر بما فيها امكانية التراجع الى الوراء ايضا. ان هذا الف باء الديالكتيك الماركسي للتعامل مع الظواهر السياسية والاجتماعية. فاني لم اقفز على الواقع بل اعيش واتعامل في وسطه ومع تلك الحركة و تطوراتها.

ان حيوية الواقع الموجود بما فيها ظهور الدولة التي نحن بصددها تكمن في انه مليء بالتناقضات ومحاطة بالازمات او حتى باحتمالات التراجع الى الوراء او الانكسار في مسار حركتها. ان ادراك هذا الواقع اي واقع ظهور "النظام السياسي للدولة البرجوازية" امر ضروري كي نتبنى السياسات والتاكتيك البروليتاري الثوري والاشتراكي لمواجهة الاوضاع الحالية. ففي غياب هذا الفهم للواقع وعدم رؤية الظاهرة، اي ظاهرة انبقاث النظام السياسي للدولة البرجوازية في خضم التحولات التي مرت ويمر بها العراق في طورها النوعي، يضعنا في التخبط والتردد وحالة اللاعمل السياسي. ان اي تردد في هذا المجال هو قاتل، وهذا هو

نقص اساسي فيما يطرحه رفيقنا سامان.
سامان لا يريد ان يرى بان الدولة البرجوازية في العراق اصبحت امرا واقعا لانه يريد ان يبني تاكتيكه على التعامل مع طور سابق للتثبيت النسبي للدولة في العراق، وعلى احتمالات انعطاف الاوضاع الى الوراء ولكن في طور يسبق ظهور الدولة، وتشديد الازمات، وكون عملية بناء الدولة غير مكتملة لان الدولة في العراق خاضعة لمسار الصراعات الدولية بالاساس وغيرها من التفسيرات. وهو يعتقد باننا لازلنا في وسط التحولات الاجتماعية والسياسية التي سبقت انبثاق الدولة الحالية اي في طور يسبق طور نشوء النظام السياسي للدولة البرجوازية في العراق.
تطرقت الى مسالة الصراع على انشاء الدولة في مقالة لي في العدد ٢٩٢ من الشيوعية العمالية بهذا الشكل. (المسالة الاساسية مثل ما اشرت اليه اعلاه هي ان هذه القوى القومية والاسلامية هي قوى برجوازية وبصدد صناعة الدولة في العراق بعد انهيارها وسقوطها سنة ٢٠٠٣، وخلق ظروف الاستثمار البرجوازي الامبريالي، وملء الفجوة في السلطة الحاصلة في المنطقة عن طريق انشاء دولة في العراق تلعب دورا في معادلات القوى فيها. ان ترسيم ملامح هذه الدولة وموقعها ومكانتها واقتدارها وتحديد دورها في جيوبولتيكس المنطقة صراع سياسي معقد ومتشابك وغير معلومة النتائج مسبقا اذ تتصارع امريكا وايران بشكل اساسي على النفوذ عليها. انها ليست بناء الدولة في الفراغ او حتى بشكلها الكلاسيكي انها صناعة الدولة والحكومة في عصر الامبريالية والتقسيم الامبريالي للعالم وتقسيم مناطق نفوذ راس المال في العالم المعاصر. انها صناعة الدولة بعد الخراب الذي الحقته حرب امريكا الامبريالية على العراق، وهي صناعة الدولة على انقاض نظام البعث الفاشي المنهار.) كما واشرت في مقطع اخر في نفس هذه المقالة : (ان التطور في مسار هذا الصراع السياسي و ظهور هذا التنوع في الكتل والقوائم البرلمانية يشكل تشديدا ومرحلة متقدمة في تاريخ الصراع السياسي الطبقي البرجوازي ضد الطبقة العاملة لترسيم الحياة السياسية وبناء الدولة البرجوازية في العراق).
هذا الاستنتاج الاخير باعتقادي مهم لان الطبقة العاملة لم تستطيع ان تتحول الى قوة اساسية في التلاطمات التي مرت بها العراق وبالتالي استولت البرجوازية على خندق تجاه هذه الطبقة وامر تحررها الاجتماعي. ان اهمال هذا التطور وعدم الحساب لها لا يعني سوى غض الطرف عما يجري امام اعيننا.

## مسالة اسقاط (الدولة الحالية)

في نهاية المقطع الذي ادرجناه اعلاه يدخل سامان مسالة اسقاط "الدولة الحالية" في جدله معي ويستنتج باني لم اطرح مسالة سقوط "الدولة الحالية " كـ "حلقة اصلية في ستراتيجية الثورة الاشتراكية "وذلك لاني "متشكك" في استنتاجي من ان الدولة البرجوازية قد تم تاسيسها.
ان طرح الموضوع بهذا الشكل من قبل سامان استنتاج غير منطقي سياسيا و غير منصف كما ويعكس تصوره السياسي لمسالة اسقاط الدولة وارتباطها بقضية الثورة الاشتراكية. سامان يعرف باني طرحت مفهوم "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مستندة على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير" في المقطع الخامس من قسم الوظائف في بحثي. وهو يشير اليه في مكان لاحق في رده ولكن لا يورده هنا لانه ليس من مصلحة مقاله واستنتاجاته الخاطئة التي توصل اليها. ان شعار ومطلب "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية" التي اطرحها في الاستنتاجات العملية الحالية من بحثي هو موضوع متعلق بقضية التحولات غير الاشتركية، او كما يسميها لينين "المطالب الديمقراطية السياسية"، التي علينا انجازها في واقع العراق السياسي الحالي وفي مسار "الحقبة الزمنية" للثورة الاجتماعية للعمال. سارجع الى هذا الموضع في نهاية هذا المقال بتفصيل اكثر.

يطرح سامان مسالة اسقاط "الدولة الحالية" و ليس النظام السياسي او "الحكومة الحالية"، فهناك خلط. على اية حال، لقد اشرت فيما سبق بان البروليتاريا الثورية والاشتراكية وفي مسار نضالها وثورتها الاشتراكية ستسقط الدولة البرجوازية، ليست فقط هذا، بل ستحطم الة الدولة البرجوازية بكاملها وتقوم باستبدالها بـ "بالبروليتاريا المنظمة كطبقة سائدة" اي الحكومة العمالية، كما ولابد وفي مسار ثورتها التحررية والاشتركية ان تسقط هذا النظام السياسي القومي والاسلامي الحالي للدولة البرجوازية.

ان موضعي هنا ليس نقاش مفصل حول مسالة رفع شعار اسقاط النظام السياسي القومي والطائفي الحالي في العراق الان ام لا، رغم ان تناول هذا الموضوع ضروري مادام قد طرح. الرفيق سامان طرح الموضوع بدون الخوض فيه. ولكني اكتفي فيما ياتي بتعليقات مختصرة حول هذا الموضوع والتي تنطبق الى حد ما ايضا على اسلوب التعامل مع حكم القوى القومية الكردية وسلطتها في اقليم كوردستان.

اولا: ان الاسقاط الثوري للدولة البرجوازية في العراق واستبدالها بالحكومة العمالية اي بدكتاتورية البروليتاريا، باعتقادي، يجب ان تشكل فقرة من فقرات برنامج حزبنا اذ انها ليست مسالة تاكتيكية بل مسالة برنامجية.

ثانيا: انه من المؤكد بان الحركة الثورية البروليتارية والثورة الاشتراكية لا يمكن ان تتقدما وتخطوا خطوات كبيرة الى الامام بدون حسم الامر مع وانهاء المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التي فرضتها وستفرضها الدولة القومية والطائفية الاسلامية الحالية في العراق على الطبقة العاملة والجماهير بشكل عام وامر التحرر الاجتماعي. لا يمكن لأحد أن يدعي نفسه اشتراكي وشيوعي بان يقبل باستمرار النظام السياسي المبني على اساس الاسلاميزم والطائفية والقوموية. ان دولة كهذه ونظام سياسي كهذا يشكل عائقا اساسيا وسيبقى كذلك امام تطور النضال الطبقي العمالي والثوري وبالتالي، من وجهة نظري، يجب اسقاطها بشكل ثوري وازالتها في مسار الثورة العملي.

ثالثا: ان الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير تعكس هذه الضرورة لتطوير نضال البروليتاريا الطبقي الثوري، هو شعار تاكتيكي محدد الان وبأعتقادي، على الحزب ان يرفع هذا المطلب والهدف وقد اشرت اليه في نص الوظائف التي اوردتها في بحثي. يمكن مبدئيا رفع هذا المطلب والدعاية والتحريض له بمعزل عن رفع شعار اسقاط الحكومة الحالية في الوقت الحاضر ام لا. ان ضرورة تحويل هذا المطلب وربط تحقيقه باسقاط النظام السياسي الحالي مرهون بمدى تطور الحركة الثورية في العراق وامكانية استبدال الدولة الحالية بدولة علماينة وغير قومية مجالسية مبنية على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير اي بـ"الاسقاط الثوري" للنظام السياسي الحالي، (الاسقاط الثوري، تعبير استخدمه منصور حكمت في بحثه "جناحين في الثورة المضادة للبرجوازية الامبريالية". ليس هناك تناقض بين رفع شعار الاتيان بحكومة علماينة وغيرقومية كمطلب واحتمال شعار الاسقاط الثوري للنظام السياسي الحالي في مسار النضال من اجل كسب هذا المطلب ايضا.

ان الفرق بيني و بين الرفيق سامان حول هذا الموضوع هو ان سامان يضع تحقيق هذا المطلب او الهدف اي الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبينة على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير وكأنها الثورة نفسها في حين انها وفي احسن حالتها واكمل مراحلها ليست الا لحظة من لحظات الثورة الاجتماعية للبروليتاريا. ان المسالة الاساسية هي تقوية وتعبئة القوى الطبقية للثورة العمالية وان الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير لحظة من لحظات تحقيق تلك الثورة ولكنها ليست حلقة اصلية وستراتيجية لتحقيق الثورة الاجتماعية للعمال اذ من الممكن ان تنجز البروليتاريا الثورية مباشرة الحكومة العمالية بدون تحقيق انشاء "دولة علمانية وغير قومية". يمكن ان يتحقق هذا المطلب في مسار هذه الثورة ومن الممكن ان لايتحقق وان تتمكن البروليتاريا الظفر بالسلطة السياسية قبل تحقيقها. انه فرق جوهري في الطرح.

رفيقنا سامان لا يتصور الامر الا في اطار نظرية المراحل في الثورة. ان الاتيان بحكومة علماينة

و غير قومية لا تحتاج الى ان يتعامل معها وكانها ثورة ومرحلة من مراحل الثورة. يشرح لينين بشكل رائع هذه العلاقة: "علينا ان ندمج معا النضال الثوري ضد الرسمالية وبرنامج والتاكتيكات الثورية حول جميع المطالب الديمقراطية: الجمهورية، الجيش الشعبي (ميليشيا)، الانتخابات الجماهيرية لانتخاب الموظفين، الحقوق المتساوية للنساء، حق الاممم في تقرير مصيرها ....الخ . طالما هناك الراسمالية، فان هذه المطالب- جميع المطالب- يمكن فقط كحالة نادرة، وحتى في حالتها المنقوصة والمبتورة ان تتحقق. اننا باسناد انفسنا على الديمقراطية المنجزة حاليا، وبفضح عدم تكاملها في ظل الراسمالية، نطالب باسقاط الراسمالية، مصادرة ملكية البرجوازية، كقاعدة ضرورية لالغاء فقر الجماهير ومن اجل التاسيس الكامل والشامل لجميع الاصلاحات الديمقراطية. قسم من هذه الاصلاحات ستبدء قبل اسقاط البرجوازية، وقسم اخر في مسار هذا الاسقاط، وسيبقى قسم منها لتتحقق بعد الاسقاط.
الثورة الاشتاركية ليست معركة واحدة، بل حقبة زمنية تتضمن سلسلة من المعارك حول مختلف المعضلات الاقتصادية والاصلاح الديمقراطي والتي من الممكن اتمامها بمصادرة الملكية البرجوازية. انه من اجل هذا الهدف النهائي علينا ان نصوغ كل واحدة من مطالبنا الديمقراطية بطريقة ثورية متماسكة. انه قابل للتصور تماما بان يقوم عمال بلد معين باسقاط البرجوازية قبل ان يتحقق بشكل كامل حتى اصلاح ديمقراطي اساسي واحد. (لينين: البروليتاريا الثورية وحق الامم في تقرير مصيرها، المؤلفات الكاملة، باللغة الانكليزية، دار التقدم ١٩٧٤ موسكو، المجلد ٢١ الصفحات ٤٠٧-٤١٤).

## النقد الاشتراكي للدولة

يقول سامان: قبل الوصول الى قصدي في الرد اريد ان اسجل بعض المسائل التي جاءت في مقال مؤيد وهو يقول (ان تفنيد هذا النقد الاشتراكي وتخفيفه تحت ذريعة كون هذه الحكومة مجرد حكومة ميليشاتية وطائفية اوحتى حكومة دمية بايدي قوى الاحتلال الامريكي وايران، واستنتاج تاكتيكات سياسية غير اشتراكية وغير ثورية على اساسها ليس الا انعكاس للميل والافق السياسي للقوميين العرب الميليتانت وجناحه اليساري).
مؤيد يجزم حسب ما وصل اليه ان من يقول غير ذلك اي ما جاء في الفقرة الاولى في بحثه.. انه يستنتج او من الممكن ان يستنتج... تكتيكات غير اشتراكية ويرفعها الى حلقات او سياسات جناح اليسار البرجوازي... هذا المنطق في السياسة منطق غير سليم اطلاقا، خصوصا ان السياسة حسب سننا تستنتج بعد ابحاث ومناقشات مقتضبة ومن ثم بعد ان تناقش الامور بصورة حرة تستنتج منها المقررات والقرارات والإستنتاجات والتكتيكات السياسية وهكذا كنا... ولكن هذا البحث "الدولة في هذه المرحلة" لم تتم مناقشتة في الهيئات الحزبية ولا حتى في قيادة الحزب. اقصد ان مفهوم الدولة بحث من قبل ماركس بصورة ملخصة ولينين بصورة وافية ومنصور حكمت بصورة اوضح ولكن قضية الدولة او الدولة في فترات معينة في التاريخ المعاصر لم يتم بحثها من قبلنا وطبعا من قبلهم لانهم لم يصادفوا هذه المراحل غير منصور حكمت وهو في اخر ايام حياته مع الاسف الشديد اي لم يتم البحث حولها. مع ذلك ان رفيقنا لم يتوقف عند هذا الحد بل يقول "ان تفنيد هذا النقد الاشتراكي وتخفيفه تحت ذريعة..." إذن لا بد هناك من يفند النقد الاشتراكي من هم هؤلاء الذين يفندون النقد الاشتراكي للدولة؟ وخصوصا ان النقد الاشتراكي للدولة يتعدى "الدولة في مراحلها المختلفة" اي انه اشمل من هذا بكثير... بمعنى اخر بامكان منتقدي مؤيد ان يقولوا ان استنتاجك خاطيء لان الدولة في العراق لم تتشكل بعد، دون ان يفند النقد الاشتراكي لان النقد الاشتراكي ليس مربوطا بالمراحل المختلفة التي تمر بها الدولة او المجتمع. سواء كانت المرحلة الانتقالية للدولة البرجوازية او مرحلة السيناريو الاسود التي يمر بها المجتمع او انقلاب عسكري ما لتغير نظام الحكم او احتلال دولة ما.. النقد الاشتراكي يبقى في مكانه ولا تمسه شعرة واحدة والمشكلة ليس في النقد الاشتراكي قطعا... المشكلة في

ميدان السياسة الراهنة! المشكلة في كيفية الوصول الى الاشتراكية! وهذه المشكلات هي الطاغية على حركتنا منذ ماركس لحد اللحظة... وليس "النقد الاشتراكي للدولة).

عندما اركز على ضرورة النقد الاشتراكي للدولة الحالية يصورها سامان و كانه نقد عام لا يرتبط بالمرحلة الحالية للدولة، في حين ان جوهر كلامي هو توجيه النقد الاشتراكي والثوري لهذه الدولة الحالية. لقد قلت (ان النقد الطبقي البروليتاري والاشتراكي من هذه الدولة وهذه المؤسسة الحاكمة البرجوازية يستلزم مواجهتها ونقدها، بوصفها مؤسسة راس المال القمعية ضد الطبقة العاملة والحركة العمالية وامر التحرر الاجتماعي في العراق).

هناك كثير من التيارات والقوى الاجتماعية والسياسية للبرجوازية من القوميين الى تيارات الاسلام السياسي، والتيارات السياسية "الوطنية" للبرجوازية الصغيرة والشرائح والفئات المثقفة نصف اليسارية المناهضة لايران وامريكا وكلها مناهضة للنظام السياسي الحالي وقسم منها منخرطة بشكل فعلي في الصراع على ترسيم ملامح الحياة السياسية في العراق. والاهم من ذلك هناك قوى قومية عربية وكردية وقوى الاسلام السياسي الشيعي والسني في صراع غاية في الشدة داخل ما يسمى بـ "العملية السياسية" لغرض ترسيم ملامح هذه الدولة. ان المجتمع ملئ بهذه الانواع من الحركات والتيارات واحزابها وقواها. في خضم هذه الصراعات لترسيم ملامح النظام السياسي للدولة وفي خضم النضال السياسي الجاري بوجه النظام السياسي الحالي وبوجه مظالم الدولة الحالية من الضروري ان نجسد استقلالية الطبقة العاملة السياسي، وهذا غير ممكن بدون مواجهة الدولة من موقع الطبقة العاملة الثوري ونقدها من وجهة نظر اشتراكية وثورية.

ان اول متطلبات هذا النقد هو فضح المحتوى الطبقي البرجوازي والراسمالي لهذه الدولة وفضح دورها وموقعها كاداة الطبقة السائدة اقتصاديا لاضطهاد الطبقة العاملة والجماهير المحرومة والكادحة وفضح محتوى القوميين والطائفيين والاسلام السياسي الطبقي البرجوازي والراسمالي ودورها الرجعي في ادامة علاقات راس المال ومتطلبات حركة راس المال الامبريالي، امام جماهير الطبقة العاملة والفئات المظلومة والكادحة. تلك هي عناصر النقد الاشتراكي لهذه المؤسسة الطبقية وشكل نظامها السياسي كحكومة قومية واسلامية وطائفية. التاكيد على تجسيد هذا النقد من موقع البروليتاريا الثورية يتسم باهمية بالغة. فالنقد الاشتراكي للدولة الحالية هو النقد الثوري الوحيد لهذه الدولة اي نقد طبقة اجتماعية ثورية بوجه الة دولة طبقة السائدة اقتصاديا.

سامان يقلل من اهمية هذا النقد لانه لا يعترف بكون الدولة البرجوازية في العراق باتت امرا واقعا من جهة، ومن جهة اخرى يقول بان ذلك شئ عام ولا يفيدنا بشئ لان المشكلة الاساسية هي في ميدان "السياسة الراهنة". كون المشكلة تكمن في ميدان "السياسة الراهنة" فهي بالاخير صحيحة ولكن الاختلاف ينطلق من هنا بالاساس ويمتد الى ميدان "السياسة الراهنة". المشكلة هي كيف نستطيع ان نخرج بسياسة راهنة صحيحة ونحن مختلفين على تقييم ما يجري.؟ هذا، وان المسالة ليست هي مسالة معرفية، مثلما يشير اليه سامان ويطرحه وكأن الحالة هي انه يوجد من لم يتوصل الى كون الدولة قد تشكلت في العراق. ان من لم يتوصل الى هذه النتيجة امر يعود اليه وله الحق كل الحق ان يفكر غير ما نفكر انا وانت، ولكن النقد الاشتراكي ليس فقط مسالة نظرية انما مسالة سياسية ونضالية عملية مرتبطة بامر التحرر الاجتماعي بالعراق والنضال من هذا الموقع.

التيارات الاجتماعية والسياسية الاساسية البرجوازية، تفند النقد الاشتراكي للدولة ليس بسبب عدم توصلها الى قناعة كون الدولة قد تمت انشائها ام لا في العراق، انما تفندها بسبب كونها منخرطة في عمل اخر، وفيما يتعلق بالتيارات الهامشية "الوطنية" نصف اليسارية للبرجوازية بكونها واقعة تحت تاثير الافاق الاخرى وانتقادات اجتماعية وسياسية اخرى سائدة في المجتمع.

انا لست من انصار اطلاق الاحكام العامة ولا من انصار وضع ادنى عائق امام البحث والتعمق في هذه

المسالة التي نحن بصددها والتفحص العلمي في عمق ما يجري سياسيا في العراق، ولكن ارى ومن خلال السياسات والاستنتاجات والاعمال والبرامج التي تطرح في الساحة السياسية الحالية في العراق بان جناح الميلتانت ونصف اليساري من التيارات القومية العربية لا تنقصها شئ في معرفة الاوضاع او حتى انبثاق ظاهرة الدولة في قلب هذه الصراعات، انه بصدد مزاولة عمل سياسي غير اشتراكي وغير ثوري وله تفسيراته وتحليلاته الخاصة للدعاية والتحريض لاجندته السياسية والستراتيجية. لقد اكدت في بحثي ان من "يفند هذا النقد الاشتراكي و... ويستنتج تاكتيكات سياسية غير اشتراكية وغير ثورية على اساسها" اي ربطت تفنيد النقد باستنتاجات سياسية غير اشتراكية وغير ثورية ايضا، فطالما لم يقم طرف معين بذلك، فلا استطيع ان اقول له بانه واقع تحت تاثير الافق السياسي لجناح التيار القومي اليساري. وعلى كل حال ان الموضوع هو لتبيان العلاقة بين تفنيد هذا النقد الاشتركي والتاثر بأفق الجناح اليساري للبرجوازية القومية في الساحة السياسية في العراق ولم اتطرق الى جهة معنية.

يتطرق سامان الى اني اتحدث عن الدولة وبدون ان تكون هناك دراسات كافية من قبل ماركس ولينين ومنصور حكمت حول موضوع الدولة فكيف بمؤيد يتحدث بهذا الشكل المطلق حول الدولة. انا ادرك تماما ضرورة بحث الدولة بعمق كبير واجراء النقاش حولها ودراستها بشكل اوسع. ولكني اعتقد ان تعاليم وميثود ماركس ولينين في هذا الميدان جوهرية كما وان ابحاث مختلفة لمنصور حكمت وخاصة البحثين، "الدولة في المراحل الثورية" و "جناحي الثورة المضادة للبرجوازية الامبريالية"، هي تطبيق لذلك الميثود ببراعة وكلها توفر ميثود للتعامل مع ظاهرة تاسيس الدولة في العرا ق ايضا. فمن جانبي حاولت قدر المستطاع ان استند على هذا الميثود لبحث مسالة الدولة في العراق.

آخذين كل ذلك بنظر الاعتبار، وضرورة التعمق في البحث في هذه الميادين، علينا في الوقت نفسه اخذ الحيطة والحذر، وبدون ان اوجه اي اتهام لسامان، من الوقوع تحت تاثير توجه المثقف الاكاديمي الليبرالي والمثقفين البرجوازيين الصغار المتاثرين باجواء الدعاية المناهضة للشيوعية، والذين يحاولون بشتى الطرق التهرب من نقد الدولة نقدا طبقيا من موقع البروليتاريا الاشتراكية والثورية. هذا التوجه البرجوازي يمرر افكاره عادة عن طريق خلق هالة من الاوهام والتعقيدات حول الدولة ووظائفها والتغييرات الحاصلة فيه وفي الية عملها في العالم المعاصر على صعيد الدولة القومية وكذلك على صعيد الكتل الدولية الضامة لمجموعة من الدول القومية ومسالة تفكيك سلطة الدولة على المحل والمركز وغيرها.

ان البحث العلمي الدقيق في ميدان الحياة السياسية والاجتماعية هو لصالح امر التحرر الاجتماعي اطلاقا ولكن اكاديميا البرجوازية في علم الاجتماع لا تنطلق من ضرورة امر التحرر الاجتماعي بل من منطلق الابقاء على الوضع القائم او اصلاحه في احسن الاحوال. لو نظرنا الى مسالة الدولة من جانب اخر فليس هناك عهدا، في تاريخ البشرية، تجلت فيه علاقة الاقتصاد والمحتوى الاجتماعي الطبقي بالدولة وبالسياسة عموما، وتجلت فيه سيطرة راس المال بوصفها علاقة اقتصادية على بنيان الدولة ومساراتها، مثل العهد الحاضر.

## الميثود الماركسي حول علاقة الطبقة السائدة بالدولة في العراق ومعضلات ميثود الرفيق سامان

يقول الرفيق سامان: (الشئ المنطقي والبديهي الموجود في المقال واعتقد إننا نتفق حوله ومؤيد يؤكده مرة اخرى هو: "ان طابع هذه السلطة القومية الاسلامية الميلشياتية هي برجوازية"..... لكن اذا طرحنا السؤال بصيغة اخرى سيصبح معضلة، مثلا حين نقول هل هذا الطابع البرجوازي لتلك القوى تشكل مصلحة البرجوازية كطبقة تؤسس الدولة في العراق؟! او هل في صفوف تلك القوى "البرجوازية طبعا" من يمثل

الطبقة بأكملها، كي يتسنى لها بناء الدولة؟! أومَنْ مِن تلك القوى الرئيسة الثلاث ومَنْ مِن أحزاب تلك الحركات تمثل أو يمثل الطبقة البرجوازية كطبقة في العراق، بحيث يتوافق مع توجهات الامبريالية في بلد مثل العراق؟).

حقيقة ان المسالة الاساسية التي اطرحها في بحثي ليس الطابع البرجوازي للقوى الطائفية والاسلامية والقومية فقط بل المحتوى الطبقي البرجوازي الامبريالي للدولة التي تديرها هذه القوى. ان المسالة التي انا بصدد جلب التوجه اليها هي مسالة المحتوى البرجوازي والراسمالي للدولة الحالية التي استطاعت البرجوازية الامبريالية والبرجوازية المحلية الطائفية والقومية بان تفرضها على الطبقة العاملة والجماهير في العراق. وهناك فرق كبير بين ان اقول بان القوى المشكلة للسلطة في العراق هي برجوازية وبين ان اقول بان الدولة والسلطة السياسية الحالية هي برجوازية ودولة راس المال.

رفيق سامان يؤكد على اني اشرت بصورة صحيحة الى الطابع البرجوازي لسلطة الميليشات القومية والطائفية، ولكن ان المسالة بالنسبة لي ليست هي مجرد نقد الطابع البرجوازي للقوى الميليشة وسلطتها بل هي كذلك علاقة الالة التي تديرها هذه القوى البرجوازية بالطبقات الاساسية في المجتمع وبالبرجوازية الامبريالية. ان تصور رفيقنا للقضية هو تصوره الذي قدمه هو في بداية رده اي كون المسائل من قبلي هو مجرد التاكيدات على امور عامة ومعروفة مسبقا.

اقتبس هذا النص من لينين لمجرد توضيح الموضوع، وليس لنقد سامان على اساسه، اي لتوضيح علاقة الطبقة السائدة بالدولة، وكيف ان عدم رؤية ذلك يعني وجود تصور للدولة بانها "فوق الطبقات". يقول لينين في كتابه الدولة والثورة: "ان الديمقراطيين صغار البرجوازيين، ادعياء الاشتراكية هؤلاء، الذين استعاضوا عن النضال الطبقي باحلام عن التوفيق بين الطبقات، تصوراوا كذلك التحويل الاشتراكي بصورة خيالية، لا بصورة اسقاط سيادة الطبقة المستثمرة، بل بصورة خضوع الاقلية بشكل سلمي للاكثرية المدركة لواجباتها. وهذه الطوبوية البرجوازية الصغيرة المرتبطة ارتباطا لا تنفصم عراه بالاعتراف بوجود دولة قائمة فوق الطبقات قد افضت عمليا الى خيانة مصالح الطبقات الكادحة.. (لينين المختارات في ١٠ مجلدات المجلد ٧ دار التقدم ص ٣٧) بالاضافة الى ذلك، ان ميثود سامان وطريقة تعامله مع قضية بناء الدولة البرجوازية في العراق في المقطع اعلاه من مقال سامان ليس نفس الميثود الذي انطلق منه. ان قضية بناء الدولة في العراق على اساس "من يمثل الطبقة باكملها، كي يتسنى لها بناء الدولة" ميثود لا يصلنا الى مكان ولا يعكس الوقائع على الارض. ليس مهما من يمثل من تلك القوى الاساسية القومية والاسلامية الطبقة البرجوازية في العراق، لانه من غير الممكن توحيد البرجوازية فكريا وسياسيا الان في العراق وبالشكل الذي يجري في بلد مستقر وعادي مثل اوروبا او حتى بعض الدول المستقرة الى حد ما مثل تركيا ومصر. لقد تم تاسيس الدولة البرجوازية في العراق، وسط انقسام طائفي وقومي شديد للبرجوازية في العراق، وتشتت كبير في صفوفها وانسقام في ايديولوجياتها وافاقها السياسية، بدخل المباشر وغير المباشر للقوى الدولية والاقليمية وخاصة امريكا وايران. لقد تمت بنائها بمداخلة هذه القوى البرجوازية وبدعم امريكا بالاساس والمهمة هي ان الفئات المختلفة من البرجوازية في العراق يمكنها ان تستفيد من هذه الدولة كي تمرر مصالحها ومن الممكن ان تدير الة الدولة بهذا الشكل المتازم لفترة طويلة. ان النموذج الذي سيكون مستقبل العراق يشبه لبنان اكثر ما يشبه بمصر او تركيا.

## الجزء الثاني والاخير

# احكام سامان كريم الاختيارية حول (المنطلقات التكتيكية)

**مؤيد أحمد**

قبـل ان ادخل في تفاصيل الرد على الرفيق سـامان حـول "المنطلقـات التكتيكية" اود ان اؤكد على بـعض المسـائل الجوهرية المتعلقـة باسـلوب العمل الشـيوعي عموما والذي ينعكس بـدرجة او بـاخرى في المسـائل المتعلقة بـ (المنطلقات التكتيكية).

## حول اسلوب العمل الشيوعي

من تعامل مع، او كان ناشطا في الحركة الشيوعية واليسارية في العراق خلال العقود الثلاث الاخيرة، يعرف وعلى الاقل بالتجربة بان هناك فصل بين الشيوعية كمكاتب ومنظمات وتيارات سياسية وحتى احزاب وبين االقاعدة الاجتماعية الطبقية للشيوعية اي القاعدة الاجتماعية العمالية ونضالاتها.
الشيوعية هي حركة وتيار سياسي عمالي من حيث منشئها الاجتماعي وبالتالي، وباعتقادي، لا يمكن ان تكون هناك حركة سياسية شيوعية قوية ومقتدرة على الصعيد الاجتماعي بدون ان تكون تلك الحركة مؤثرة واجتماعية بالاساس داخل الطبقة العاملة والحركة العمالية وبدون ان تكون منغسمة في تطوير نضالات هذه الطبقة. كما، وفي الوقت نفسه، فأن كل تطور واهيمة سياسية تحققها وتكتسبها الشيوعية العمالية واحزابها، الموجودة داخل الطبقة العاملة، نتيجة لتدخلها السياسي ونضالها الفكري على صعيد المجتمع، ستؤدي الى تقوية صفوف الطبقة العاملة النضالية والتحررية والعكس صحيح.
نستطيع ان نقول بان عهد، "شيوعية" الطبقات غير العمالية، و"شيوعية" اليسار الشعبوي، ما فوق الطبقات، واليسار السياسي الراديكالي والهامشي المنعزل عن الطبقة العاملة والنضال الطبقي، قد انتهى. فلم يعد بامكان هذا اليسار وهذا النمط من "الشيوعية" ما فوق الطبقية، ان يحتل مكانا ذو اهمية في الحركة الشيوعية في عهدنا الحاضر ولا يستطيع ان يعمل شيئا مؤثرا في خضم الصراع السياسي الطبقي الدائر في عالمنا المعاصر. لقد عبر منصور حكمت في ابحاثه حول "الشيوعية العمالية" بشكل واضح عن هذه الحقائق.
لقد اشرت ضمن ما اشرت في فقرة "النضال الطبقي والدولة في العراق، منطلقات التاكتيك السياسي للحزب"، في بحثي، الى ان "تاكتيك حزبنا السياسي تجاه الاوضاع الحالية يجب ان يطور، في مسار تنفيذه، الحركة العمالية والنضال الطبقي العمالي السياسي". هذه ليست مجرد عبارة استخدمتها، بل تشكل، من وجهة نظري، منطلق تكتيكي مهم. ان التاكيد على ذلك هو نابع من قناعتي بان التكتيك السياسي للحزب او اسلوب العمل السياسي، او كما يسميه لينين، في كتابه "خطتا الاشتراكية..."، "السلوك السياسي" للحزب، في الوقت الحاضر وتجاه الاوضاع السياسية الحالية، يجب ان يكون بشكل يطور النضال السياسي الطبقي للعمال بشكل مباشر. اذ بدون ذلك تتحول السياسة والتكتيك الى سياسات وممارسات منفصلة عن الصراع الطبقي العمالي، او مجرد شعارات و"اتخاذ الموقف" تجاه الاوضاع السياسية، او الوقوع تحت تاثير الافاق السياسية للتيارات السياسية، غير العمالية، للطبقات الاجتماعية الاخرى والذيلية لها. فهذه مسالة عملية مهمة ومتعلقة باسلوب العمل الشيوعي. ان اية سياسة وأي تكتيك لا يؤدي بشكل مباشر الى تطوير الصراع الطبقي

العمالي ولا يؤثر على تقوية صف النضال الطبقي العمالي والشيوعي ليس بسياسة وتكتيك شيوعي عمالي. ان هذا المنطلق للتكتيك وهذا النمط من التفكير تجاه العمل السياسي عموما، مسالة طبقية بالاساس ومرتبطة بالتقليد وبالتيار السياسي الشيوعي العمالي.

اننا كشيوعيون عماليون نعرف بان "تحرر الطبقة العاملة هي من صنع الطبقة العاملة نفسها" فلا يمكن ان تكون هناك سياسة اشتراكية وتاكتيك سياسي ثوري واشتراكي من قبل اي حزب شيوعي عمالي ان لم يضع نصب عينيه تقوية صفوف نضال الطبقة العاملة واقتدارها النضالي والارتقاء بوحدتها الطبقية بشكل مباشر وعملي. فهذا براي يشكل احد اركان اسلوب العمل الشيوعي وتحديدا في ميدان التكتيك السياسي. لذا، ان التاكيد على هذا المنطلق ضروري باعتقادي اذ اننا وبالرغم من تمسكنا المبدئي كحزب باصول العمل الشيوعي غير انه لازلنا بحاجة الى احداث التغيير في الموقع الاجتماعي لعملنا ونضالنا كحزب شيوعي عمالي عراقي. ان حزبنا بحاجة الى التحول الى حزب يقود وينظم النضال الطبقي للعمال على الاصعدة المختلفة ويطوره بشكل فعلي، وبحاجة الى تحول، وانه متجذر في هذا الموقع الاجتماعي الطبقي العمالي، الى حزب اجتماعي وقوة اساسية في معادلات القوى السياسية في العراق.

البرجوازية تعمل باستمرار على صعيد الطبقة العاملة وتقوم بشق صفوفها بالف وسيلة ووسلية وتنشر افاقها السياسية في اوساطها وتحاول نشر النزعة القومية والاسلامية والليبرالية والاصلاحية و..ألخ داخلها، وايجاد التفرقة بين صفوفها، وباختصار هي مشغولة بالعمل الدؤوب للتاثير على صفوف الطبقة العاملة ونضالاتها. انها تحاول ان تخضع السنن النضالية العمالية تحت نفوذها الفكري والسياسي وتحت تاثير آفاقها السياسية كطبقة سائدة. ان التاكيد من جانبنا على ان تقوي سياستنا نضال الطبقة العاملة الفعلي وبشكل مباشر وترسخ استقلاليتها يعني تقوية الاقتدار النضالي السياسي للطبقة العاملة المنخرطة في الحرب الان وبشكل مباشر بوجه البرجوازية والتي تعمل وباستمرار للتاثير على العمال. فمن لا يرى هذه الحرب الدائرة لا يرى ضرورة التاكيد على ان تكون السياسة والتكتيك الاشتراكي "يطور" "نضال العمال الطبقي" و(السياسي).

يرى بعض اليساريون، وهم خارج سننا النضالية، بان التركيز على التواجد في قلب نضال الطبقة العاملة ليس شيئا مهما لان هذا التاكيد يحولنا الى ناشطي ودعاة النضال الاقتصادي العمالي فقط، وهذا كل ما يرونه ويستنتجونه من التواجد في قلب نضال الطبقة العاملة. لماذا؟ لان نمط تصورهم السياسي، بوصفهم ممثلي طبقات اخرى، ليس الا . في الحقيقة ان هؤلاء السياسيون هم ساسة برجوازيون صغار ويريدون اخفاء وقائع الصراع الطبقي لأن:

**اولا:** الحديث عن السياسة الاشتراكية والشيوعية خارج تقوية نضال الطبقة العاملة هو رياء صرف وخداع وغير واقعي بالاساس. عندما يطرحون السياسة والتكتيك بمعزل عن تطوير نضال الطبقة العاملة وبمعزل عن تاثير تلك السياسة والتكتيك على تطوير الصف المستقل الطبقي للعمال وتقوية اقتدارهم النضالي بشكل مباشر انما يطرحون سياسة وتكتيك لا يربطهما شئ بالاشتراكية والشيوعية قبل ان نتحدث عن عدم ارتباطهما بالطبقة العاملة. المفهومين، الطبقة العاملة والشيوعية مترابطين هنا.

ان التواجد في قلب الطبقة العاملة ونضالاتها ليس الا التواجد في خندق المعركة الطبقية للعمال، خندق النضال الاقتصادي والسياسي والفكري للطبقة العاملة ضد البرجوازية وتياراتها بشكل فعلي. وبالتالي لا يمسك احد يد اليساري الذي يرى في التواجد في قلب الطبقة العاملة مجرد نضال اقتصادي بان لا يكتفي هو بالنضال الاقتصادي وان يقنع العمال بتبني سياساته. المسألة هي انه لا يمكنك ان تبقى مشاهدا للصراع الطبقي الدائر وان تتدعي بانك اشتراكي وشيوعي. كما اشرت اليه اعلاه فان التيارات البرجوازية المختلفة تعمل باستمرار على تغيير مسار نضال الطبقة العاملة، وبالمقابل الشيوعيون والاشتراكيون العماليون يريدون توحيد نضال الطبقة العاملة في حركة قوية ومقتدرة واممية ويسعون الى ان ترفع الحركة العمالية راية التحرر الشيوعي العمالي الاممي.

**ثانيا:** على العكس مما يعرضه هؤلاء اليساريون، تنفتح الافاق امام الشيوعيين والاشتراكيين كي يحولوا النضال العمالي الى نضال سياسي مقتدر وتيار الشيوعي الى تيار اجتماعي مقتدر فقط عندما يكونوا قد تموضعوا في الجبهة الطبقية العمالية بالاساس. حقيقة انه في هذا الموقع الطبقي العمالي وبوصفك جزء من التقليد النضالي داخل هذه الطبقة تتلمس الآفاق الواسعة المفتوحة امام السياسة والعمل السياسي الجاد وامام النضال السياسي المؤثر. ان التواجد في قلب النضال العمالي هو نقطة البداية للانطلاق السياسي والعمل السياسي الاشتراكي والثوري.

ان صراع وحرب الطبقة العاملة ضد الطبقة البرجوازية لا ينحصر حول الاجور وتحسين ظروف العمل والاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ،بل ويتجاوز الصراع الطبقي العمالي بطبيعة الحال ذلك الاطار اذا استطاع التيار الشيوعي العمالي ان يقود ذلك النضال ويرتقي به الى الحرب على السلطة السياسية وادارة المجتمع، والحرب على صعيد الافكار والايدولوجيا والثقافة والقيم والفن والادب والفلسفة وغيرها. فمن يريد ان يبقى الحركة العمالية في اطار "النضال الاقتصادي" انما يمثل تيار "الاقتصادوية"، يمثل البرجوازية داخل الحركة العمالية ولا يمثل مصالح العمال الطبقي.

تاريخ اليسار الراديكالي و"الحركة الشيوعية" غير الاجتماعية في العراق هو تاريخ رؤية وممارسة السياسة خارج الصراع الطبقي، وهذا ضعف ابتلت به الحركة الشيوعية منذ عقود وخاصة في بلد مثل العراق. ان الحركة الاشتراكية والشيوعية تكون قوية عندما تكون متجذرة في صفوف العمال والحركة العمالية وستتقوى بالضرورة مع تطور اقتدار التيار الشيوعي داخل الحركة العمالية وعلى صعيد المجتمع. وكلاهما يعاني من الضعف الان لعدم تواجد صف النضال الموحد.

ان اشكال وانماط العمل السياسي المتنوع والمتباين والواسع الجاري في المجتمع دائما والصراعات فيما بين التيارات والاحزاب والقوى الاجتماعية المختلفة قابلة للتمييز وتحدد على اساس مقياس موضوعي، على اساس الصراع الطبقي وارتباط تلك السياسات والممارسات بمصالح وآفاق هذه او تلك من الطبقات الاجتماعية. ليست هناك سياسة ما فوق الطبقات والصراع الطبقي، او معزولة عن الطبقات. التفكير على هذا النمط هو من افكار وممارسات التيارات السياسية البوبوليستية والمناهضة للاستبداد و تيارات البرجوازية الصغيرة وغيرها والتي انتقدناها في مسار تطور الحركة الشيوعية في العراق وايران على طول العقود الثلاث الماضية. ان تلك المفاهيم هي مفاهيم تيارات البرجوازية الصغيرة التي لا تستطيع ان تدرك وليست لها مصلحة في ان تكون في قطب الشيوعية العمالية والطبقة العاملة في مسار الصراع الطبقي الدائر في المجتمع. ان التاكيد على ارتباط السياسة والتكتيك بامر النضال الطبقي العمالي الفعلي ونضال هذه الطبقة من اجل الاشتراكية وضرورة اخضاع تاكتيكنا السياسي تجاه المسائل الحالية "الديمقراطية" لمتطلبات الثورة العمالية يجب ان تشكل منطلقاتنا و يجب التاكيد عليها في اوضاع الحركة الشيوعية الحالية في العراق وهذا ما اكدت عليه في بحثي.

يغض الرفيق سامان الطرف عن واقع الحركة الشيوعية في العراق وكانه لم يكن هناك شئ يستوجب الاهتمام والانتباه ، وكأنه لم يحدث فصل وانقطاع بين البرنامج الشيوعي وبين الممارسة الشيوعية في عهدنا. فهو بالتالي لا يعترف باننا نواجه كشيوعيي هذا العصر مشكلة واقعية ومعضلة من معضلات الحركة الشيوعية في العراق والمنطقة على الاقل. المعضلة التي هي اننا كوننا شيوعيون عماليون لا زلنا لم نستطيع ان نتحول الى حزب شيوعي عمالي يلعب دورا اساسيا في تطوير نضال العمال الطبقي ونتدخل في مسار الصراع السياسي على صعيد المجتمع من هذا الموقع الاجتماعي واننا لم نتحول الى حزب اجتماعي مؤثر في قلب نضالات الطبقة العاملة والجماهير التحررية والفئات المسحوقة والمظلومة. ان التواجد في قلب النضال العمالي هو مجرد بداية لشن نضال شامل على صعيد المجتمع والتحول الى حزب اجتماعي مقتدر. ان الاحزاب الشيوعية العمالية تتحول الى احزاب مقتدرة على صعيد اجتماعي عندما ترد تلك الاحزاب على معضلات المجتمع العقدية وتتبى الطبقة العاملة والجماهير التحررية سياساتها.

في رده ينقل الرفيق سامان الموضوع الى مكان اخر ويرجع بنا الى ميدان التشكيك بالاشتراكية "هل نحن نشك بإشتراكيتنا"، اوالى ميدان "منطلقات بديهية"...وغيرها.

## ما المطروح في فقرة (المنطلقات التاكتيكية) من بحثي؟

لقد اشرت في هذه الفقرة من بحثي الى:
- (الدولة البرجوازية والنظام السياسي البرجوازي في العراق ... امر واقع على الارض) واشرت الى ان هذه الدولة تعاني من الازمة السياسية واشرت الى "احتمالات" تزايد وتفاقم الازمات والصراعات في العراق، ولكن في الوقت نفسه اكدت على ان "الصراع يجري في اطار قابل للتحكم الى حد كبير". فهذه كله معطيات ووصف الاوضاع السياسية الراهنة ويجب وضعها في خانة (المنطلقات" للتكتيك).
- كما واكدت في نفس هذه الفقرة الى كون العراق لا يمر في الوقت الحاضر باوضاع السيناريو الاسود وانتقدت اي مسعى لـ "تبني تاكيتك سياسي غير ثوري وغير اشتراكي.. (بهذا الخصوص. فهذا ايضا مسالة سياسية راهنة ومنطلق سياسي تاكتيكي).
- بالاضافة الى ذلك وفي نفس هذه الفقرة اكدت على انه (يجب ان نطبع تاكتيكنا الثوري بطابع تطوير النضال الاشتراكي بالاساس" اي اشرت الى ضرورة طبع تكتيكنا السياسي تجاه التحولات السياسية غير الاشتراكية بطابع يقوي نضال الطبقة العاملة من اجل التحرر النهائي اي من اجل الاشتراكية . كما ووضحت كيف انه "انطلاقا من هذا الواقع، فان تاكتيك حزبنا السياسي تجاه الاوضاع الحالية يجب ان يطور، في مسار تنفيذه، الحركة العمالية والنضال الطبقي العمالي السياسي،...". من المعلوم ان وضع هذه التاكيدات بمثابة منطلق تكتيكي امر مهم اذ انه امر مرتبط باسلوب العمل الشيوعي العمالي كما وضحته اعلاه).
- واخيرا اكدت في هذه الفقرة على ان "مواجهة البرجوازية في هذه المرحلة، التي تدب صراعات قوية ومتعددة في صفوفها وتتشدد ازماتها على صعد مختلفة... امر في غاية الاهمية" وقلت"...لا يمكن التدخل الفعال في هذه الازمة المتشددة للبرجوازية بدون تفعيل الحزب سياسيا على اصعدة مختلفة وطرح سياسات تقوي نضال الطبقة العاملة السياسي بوجه الدولة والقوى والتيارات الاجتماعية والسياسية البرجوازية المختلفة.....". فهنا ايضا ربطت التكتيك والعمل السياسي للحزب بآليات تطوير نضال العمال الطبقي اي طرحت منطلقا كذلك.

## رد الرفيق سامان على (المنطلقات التكتيكية) مجرد اطلاق احكام

خلاصة رد رفيقنا سامان حول هذه الفقرة من بحثي هو انه لايعتبر تلك كـ "منطلقات للتكتيك" ويتطرق في سياق توضيح مخالفته لي الى جملة من الامور وبشكل غير موفق وغير مترابط .انه يخلص نفسه من هذه الفقرة باستخدم عبارات مثل "اللا منطلقات"، وصف " الواقع لا غير" و(المنطلقات البديهية).
لنسمع ماذا يقول سامان: "قدم رفيقنا مؤيد عدة مقاطع او بالاحرى عدة فقرات وسماها المنطلقات التكتيكية. لكن التكتيك يبنى على أساس المسائل والمعوقات والتطورات السياسية الراهنة من جانب ومن جانب اخر على قوة ومقدرة الحزب على الصعيد الاجتماعي كقوة طبقية عمالية له برنامجه وسياساته المعروفة.... بعد سطر يقول لنا "الاوضاع الامنية لا زالت هشة ولم تستطع السلطة والنظام السياسي بسط سلطتهما ونفوذهما بشكل كامل.... غير ان ذلك لا يعني تدهور الوضع وانفلات الامور من ايدي الكل اذ ان الصراع يجري في اطار قابل للتحكم الى حد كبير." هذا هو منطلقه التاكتيكي الاول والاهم بنظري.. ولكن هذا ليس منطلقا انه يصف الواقع لا غير إنه وصف الشارع.. ..اما حول استنتاجه "اذ ان الصراع يجري في اطار قابل للتحكم

الى حد كبير." فكيف بامكانه ان يثبت هذا الجزم السياسي. ان هذا الجزم يدل على الطابع المحلي "لوكليزم" للتحليل.... براي ان الصراع غير قابل للتحكم في المدى البعيد. وان تشكيل الحكومة هي بداية لازمة اعمق واشمل حسب المعطيات الواقعية على الارض.

**السيناريو الاسود:** لماذا دخلت هذه القضية ضمن المنطلقات وهي قضية سياسية تعبر عن مرحلة معينة في تاريخ السنوات المنصرمة وخصوصا من ٢٠٠٣ -٢٠٠٨. ولكن السؤال المطروح اجتماعيا هو، هل سيعود هذا السيناريو للوضع العراقي؟ او هل لدينا صمام الامان لعدم عودته؟! ....اما من يقول اننا في الوضع الحالي او ربما الغد سنواجه سيناريو اسود قاتم او اكثر سوادا، هل هو في الوقت نفسه يفند النقد الاشتراكي؟ او عليه ان يختار تكتيكا لا ثوريا لا عماليا؟ براي لا، ليس كما يجزم مؤيد..

كما هو واضح من خلاصة المقاطع الوارده اعلاه بان الرفيق سامان لا يريد ان يعترف بما قدمته بأنها منطلقات تكتيكية ولكن الغريب في الامر هو في رده علي يقدم منطلقاته التكتيكية الخاصة به بالاساس. انه يريد ان يقول ليس هناك دولة،ان الاوضاع متازمة وغير قابلة للتحكم "على المدى البعيد"، احتمالات السيناريو الاسود موجودة، القوى الميليشية القومية والطائفية المختلفة لازالت تتحكم بالاوضاع، وسلطة موجودة فقط بـ "المنطقة الخضراء"... الخ . فهذه كلها منطلقات من الممكن ان يبنى عليها تاكتيك سياسي مغاير لما اطرحه. حجج رفيقنا سامان متناقضة للغاية فهو في رده علي يطرح منطلقات تكتيكيه ولكن لا يعتبر تلك التي اطرحها كـ "منطلقات تكتيكية". انه جدل من نوع الكيل بمكيالين فلا نصل معه الى مكان بدون ان نوحد المكيال اولا.

انا لم اتحدث في تلك الفقرة من بحثي عن التكتيك بل تحدثت عن المنطلقات واسس التاكتيك البروليتاري تجاه الاوضاع الحالية وطرحتها ولكن في الحقيقة من زاوية غير الزاوية التي ينظر منها سامان.

كما اني لا استبعد الاحتمالات المختلفة في مسار الاوضاع الحالية واكدت على هذا الامر مرارا ولكن قلت بان الصراع الذي يجري الان، تتحكم بها، نفس تلك القوى المنخرطة فيها وهذه تتضمن امريكا وايران ايضا، "بدرجة كبيرة". انا على قناعة بان هذه القوى كلها تتصارع فيما بينها لكن ليس حول لا شئ بل حول شئ اسمه ترسيم ملامح الدولة الحالية، ليس من اجل تدمير الدولة بل من اجل اخذ حصة الاسد من السلطة والدولة التي ينشؤنها. وبالتالي انها تريد ان تتحكم بهذا الصراع وان لا تخرج من دائرة هذا التحكم. وهذا طبعا ليس مؤكدا مائة بالمائة اذ قلت الى (درجة كبيرة).

كما ان بحثي لا يربطه شئ بـ "اللوكاليزم" اي المحلية كما يدعي سامان. ان اساس بحثي هو الاخذ بنظر الاعتبار وضع العراق في واقع العالم المعاصر الذي تسود فيه الراسمالية الامبريالية، واقع الصراع الحالي الامبريالي العالمي على مناطق النفوذ وظهور التكتلات والاقطاب والقوى الاقليمية، وواقع صراع مباشر على اعادة تقسيمه وواقع ظهور دولة في العراق في قلب تلك الصراعات وفي منطقة الشرق الاوسط الغارق في التازم السياسي والصراعات المختلفة. وبكلمة بالاستناد على ميثود لينين حول "الامبريالية" ولكن في العالم المعاصر. صحيح ان الصراعات التي تجري معقدة ومتشابكة فلا جدل في ذلك، ولكن الصراع هو حول هذه الدولة التي يريدون ان يؤسسونها، حول ترسيم ملامحها، حول الطابع الايديولوجي وامتداداتها الاقليمية وحصة كل واحدة منها....والخ.

ان "السيناريو الاسود" ممكن لكنه ينطبقعلى ايران ايضا اذا حصلت الحرب او تطورات سياسية اخرى. فالمنطقة في تازم وصراعات على اشدها وكل الاحتمالات ممكنة ولكن هذا لا يقلل من ضرورة طرح سياساتنا وخطتنا العملية تجاه الاوضاع الحالية المشخصة والمحددة. لقد تطور الصراع السياسي في العراق الى طور يتواجد في قلبه نظام سياسي للدولة البرجوازية مع ما يلازم ذلك من تشديد الازمة على نطاق اوسع واشد بكثير، ولكن سامان يرجع بنا حسب منطلقاته التاكتيكية وتقيمه للاوضاع الى مرحلة ما قبل تاسيس هذه الدولة وهذه مشكلة ليست بصغيرة.

لقد كانت هناك ايام لم يدخل فيها قسم كبير من قوى الاسلام السياسي السني والقومي العربي في "العملية

السياسية" ولا حتى التيار الصدري يريد ان يعترف بـ "العملية السياسية". اليوم الصدريون ليسوا فقط في البرلمان بل يتحالفون مع المالكيين، كما ان القوميين العرب والاسلاميين السنة المجتمعين في "قائمة العراقية" حازوا على اكثرية المقاعد نتيجة لمشاركتهم المكثفة هذه المرة. هناك صراعات شديدة تنخرط فيها القوى الرئيسية البرجوازية الاسلامية والقومية. جميع تلك التيارات والاحزاب تتصارع ولاتريد ان تترك ساحة الصراع على ترسيم ملامح الدولة للاخرين، لانها تدرك جيدا ما هو دور هذه الالة القمعية البرجواية والاموال الهائلة والامكانية البشرية الكبيرة التي تتحكم بها.

## مقطع اخر لرفيقنا سامان
## حول "المنطلقات التكتيكية" والمزيد من الابتعاد عن جوهر الموضوع

لنقرأ مقطعا اخر لسامان: "....ان طرح "نطبع تاكتيكنا الثوري بطابع تطوير النضال الاشتراكي" والتاكيد عليه شئ طبيعي لكن وضعه في مكان التكتيك نفسه هو امر خاطئ نظريا وسياسيا، والذي وقع فيه مؤيد. لانه لا يدل على شئ! لماذا؟! هل نحن نشك بإشتراكيتنا؟ هل هناك ارضية اخرى للتكتيك الشيوعي العمالي والماركسي غير هذه الارضية؟! يجب ان يمر التكتيك عبر بوابة تقوية النضال العمالي والشيوعي، هذه بديهيات وتدخل ضمن خانة الاصول السياسية والنظرية وليس لها رابط او علاقة ما بالمنطلق. عليه ان مؤيد انطلق من هذه البديهية وبسببها لم يتوصل الى اي تكتيك كما هو واضح في المقال. اين هو تكتيك مؤيد في هذا المقال؟ لا تكتيك بل يجب علينا ان ننطلق من المنطلقات البديهية، ولكن هذا لا يعطي التكتيك كما أوضحه المقال.... ولكن التكيتك قضية سياسية اجتماعية عملية بحتة، وهو أحد المعطيات الإجتماعية. الجانب الاجتماعي غائب تماما في هذا المقال، اي حسب اي اوضاع سياسية واجتماعية نحن نحدد او نختار تكتيكا ما؟! هذا سؤال بسيط ومعقد في الوقت نفسه... بهذه اللا منطلقات وصل مؤيد الى الوظائف. ونحن امام وظائف متشابكة ومتداخلة الى حد بعيد وبرأيي إنه نتائج منطقية لبحث بدأ بتلك البناءات والإستنتاجات).
انا لم اضع هذه التاكيدات والمنطلقات كبديل للتاكتيك كما يريد ان يعرضه سامان. كلامي واضح بهذا الصدد، فلا ادري من اين اتى الرفيق سامان بذلك؟. دع صحة او عدم صحة هذه الاوصاف التي يوردها سامان لتعريف التكتيك جانبا الان، فاللجوء الى تعريف التكتيك في الوقت الذي من المفروض ان يحل لنا مسالة منطلقات التكتيك هنا لا يعني غير ترك موضوع النقاش على صفحة والانشغال بموضوع اخر. رفيقنا سامان يخلط هنا الامور بشكل يصعب على القارئ ان يتابعه. ماذا يقصد سامان عندما يقول "التكتيك قضية سياسية اجتماعية بحتة، وهو احد المعطيات الاجتماعية". صراحة لا افهم ماذا يقصد به؟. ثم، ما هو سبب تعريف التكتيك بانه احد "معطيات اجتماعية"؟. في الوقت الذي يعرف هو والجميع بان التكتيك هوالخطة السياسية، وتكتيك حزب ما هو "السلوك السياسي" للحزب وخطته السياسية - العملية تجاه اوضاع سياسية معينة، واوضاع جديدة على الاكثر. فمن اين اتى رفيقنا بـ "المعطيات الاجتماعية"؟. ولكن لنترك هذا الجدل لان ذلك ليس جوهر الموضوع.
المسالة ليست المشكوكية من "اشتراكيتنا"، المسالة هي موقع التاكتيك ودوره المباشرفي تقوية صف النضال الطبقي العمالي الاشتراكي و"استقلال البروليتاريا" في ميدان "السياسة الديمقراطية"اي في ميدان التحولات السياسية غير الاشتركية.
سامان لا يعلق على القسم الاول من هذا المقطع من الفقرة المتعلقة بالمنطلقات التاكتيكية من بحثي (مجريات الصراع الطبقي الدائر بين الطبقة العاملة والبرجوازية في العراق وضرورة تطوير النضال الطبقي العمالي لبناء الحكومة العمالية وتحقيق الثورة الشيوعية، لابد وان تعكس بظلها على كيفية تدخلنا ونضالنا في مسار التحولات السياسية الآنية ذات الطابع غير الاشتراكي في العراق، ويجب ان نطبع تاكتيكنا الثوري بطابع

تطوير النضال الاشتراكي بالاساس. انطلاقا من هذا الواقع، فان تاكتيك حزبنا السياسي تجاه الاوضاع الحالية يجب ان يطور، في مسار تنفيذه، الحركة العمالية والنضال الطبقي العمالي السياسي، اي الطبقة التي تعاني الان من تشديد قبضة دولة راس المال في العراق على حياتها ونضالها التحرري وحقوقها وحرياتها).
ان جوهر الموضوع هنا والذي فيه اتحدث عن خصائص وطابع "تدخلنا ونضالنا في مسار التحولات السياسية الآنية ذات الطابع طابع غير الاشتراكي في العراق" .لماذا لا يركز سامان على هذه النقطة بالذات التي حددتها بوضوح؟ ببساطة لانه يخلط الامور بشكل غريب.
يقول لينين بشكل واضح وصريح "على نقيض الديمقراطيين البرجوازيين الصغار، لم ير ماركس في جميع المطالب الديمقراطية بلا استثناء شيئا مطلقا، بل راى فيها التعبير التاريخي لنضال الجماهير الشعبية بقيادة البرجوازية ضد الاقطاعية. وليس ثمة مطلب من هذه المطالب لا يمكن للبرجوازية ان تستخدمه ولم تستخدمه، في بعض الظروف، اداة من اجل خداع العمال.... اما في الواقع، فان البروليتاريا لا تستطيع الحفاظ على استقلالها الا باخضاع نضالها في سبيل جميع المطالب الديمقراطية دون استثناء مطلب الجمهورية، لنضالها الثوري في سبيل اسقاط البرجوازية". (الثورة الاشتاركية و حق الامم في تقرير مصيرها، "موضوعات "مختارات لينين في ١٠ مجلدات - دار التقدم - المجلد ٦ - ص ٤٤).
لينين يؤكد بان شرط تحقيق استقلال البروليتاريا السياسي، في خضم النضال من اجل تحقيق "المطالب الديمقراطية السياسية" بما فهيا مطلب "الجمهورية" والتي تعني في العراق الحالي وفي بحثنا مطلب" حكومة علمانية وغير قومية، مبينة على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير"، حكومة "مجالسية"، هو باخضاع نضال البروليتاريا في سبيل المطالب الديمقراطية السياسية لنضالها الثوري من اجل اسقاط البرجوازية. فبدلا منان ياتي رفيقنا سامان ويدقق في هذا الامر وهذه المسالة الجوهرية في الوضع الحالي وان يناقش كيفية ووسائل ضمان تطبيق هذه التاكيدات والمنطلقات على المسالة السياسية التي نحن بصددها الان، يقوم "بالاستخفاف" بالمواضيع ويريد ان يتخلص من هذه المنطلقات بتسميتها بـ "لا منطلقات" وبـ "لا تكتيك" وغيرها من الكلمات التي لا تعني شيئا غير التهرب من الموضوع. انه يشرح لنا كيف ان "لتكتيك يعنى الحلقة التي تساعدك او تقربك من الثورة العمالية ويعني تحول الحزب من مكان الى مكان اقوى واكثر اقتدارا من ذي قبل". ولكن لا يريد ان يؤكد على "الاستقلال البروليتاري" كمنطلق لتكتيكاتنا ولا يريد ان يؤكد على اخضاع المطالب "الديمقرطية السياسية" لنضال بروليتاريا (الثوري في سبيل اسقاط البرجوزية).
يبدو وكان المسالة بالنسبة للرفيق سامان محسومة، اي مسالة ضمان استقلالية البروليتاريا في خضم النضال من اجل تحقيق التحولات السياسية غير الاشتراكية وبالتالي يتعامل مع اي موضوع بهذا الصدد وكانها تاكيدات لا حاجة لها. في واقع الامر ليس كذلك، ان الخلافات تظهر في صفوف الاشتراكيين في كثير من الحالات حول مسائل التكتيك في ميدان التدخل في التحولات السياسية غير الاشتراكية، في ميدان "السياسة الراهنة" في ميدان تدخل الاشتراكيين في الحياة السياسية والتحولات السياسية غير الاشتراكية التي تمربها المجتمعات. مثلا المشاركة في النضال ضد الظلم القومي، النضال من اجل الخلاص من مظالم النظام السياسي للاسلام السياسي والقوميين، كما هو الحال في العراق، وبالتالي النضال من اجل "الاتيان" بحكومة علمانية وغير قومية، بحكومة مجالسية وثورية مبينة على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير، ...الخ . ان التاكيد على ان يكون النضال لتحقيق هذه المطالب يكون بشكل يحقق اسقلال البروليتاريا ويقوي نضالها الثوري في سبيل اسقاط البرجوازية هو منطلق لا يمكن ان نقفز فوقه ونسميه بـ (لا منطلقات).

## الوظائف والتكتيك وجوهر الخلاف

ينكشف جوهر ومغزى ما يفكر به الرفيق سامان في القسم المتعلق بالوظائف ضمن رده وتحت عنوان

"الوظـــــــائف لا تبنى على اساس اللامنطلقات". لنرى ماذا يقول سامان في البداية: من لا منطلقاته وصل مؤيد الى تسع وظائف عمومية، لايبنى عليها شئ ما... ان اكثرية هذه الوظائف ليست خاطئة وبامكاننا ان ندرجها ضمن توجهات الحـزب ولكن المشـكلة في مكان اخر ومن زاوية اخرى وهي اهم من الوظائف. ان الوظائف التسـع هي كلها عمومية مثلا ان الوظيفة الاولى وهي تقـوية تيار الشـيوعية العمالية في صفوف الطبقة العاملة.. وظيفة عمومية تقسم الى عشرات الوظائف، وقد قمنا ببعضها على الاقل خلال السنوات المنصرمة.. اما كيف بامكاننا تقوية تيار الشيوعية العمالية حينذاك تظهر المشكلة؟! باي طريقة وباية سياسة وباية آلية؟! وهكذا لاكثرية الفقرات الاخرى.

واخيرا ان مشكلة مؤيد وهو لم يحسم امره "حسب المقال طبعا، وليس حسب ما يفكر به هو" حول الدولة والتاكتيك... حين يحافظ على هذه الاستنتاجات العملية سوف لا يبقى له من الوظائف والسياسيات غير العمل على الصعيد الاصلاحي وبما ان الاصلاح ليس له ارضية، على الاقل على الصعيد العراقي، حينذاك ليس بامكانه ان ينقل الحزب الى شئ ويتحول الى حزب هامشي لا غير. (هذا الاسلوب اسلوب غير منصف في النقاش السياسي من قبل سامان بان يبقى هو بدون طرح بديله وتاكتيكه السياسي ولكن في الوقت نفسه يدعي بانني لم اطرح شيئا وان جميع الوظائف التي اطرحها تبقى لا شئ مادام ليس هناك ،حسب رايه، شئ اسمه عدم حسم مسـالة "الدولة والتاكتيك" في مقـالي ولانها "وظائف عمومية" ولم يطرح "اية الية" تقـوي "تيار الشيوعية العمالية). الخ .ان سـامان وخلال اكثر من ٣٠٠٠ كلمة كتبها في هذا الجدل لا يورد حتى كلمة عن بديله وتاكتيكه تجاه الاوضاع السياسية ولكن يعطي لنفسه الحق بان يسمي الوظائف التي اشرت اليها في قسم الاستنتاجات العملية من بحثي بانها "لا يبنى عليه شئ". فمن اين استنتج سامان باني لم احسم امري مع ا"لدولة والتكتيك"؟ لان سـامان نفسـه عنده رؤية معينة "للتكتيك والدولة" ولانه لا يعتبـر مسـالة "الاتيان بحكومة علمانية وغير قـومية مبـنية على الارادة الحـرة والمباشـرة للجماهير" التي اوردتها في المقـطع الخامس من بحثي " امور متعلقة بـ "التكيتيك السياسـي" حيال الدولة الحالية. هكذا وهو في اطار هذا النمط من التفكير يريد ان يطلق الاحكام على كل ماكتبته.

جوهر و لب انتقاد سامان لبحثي يطرح اعلاه بشكل واضح عندما يؤكد بـان ما طرحته في بحثي اما يحـول الحزب الى حزب على صعيد "اصلاحي" او الى"حزب هامشي" لانه ليس هناك مجال لتلك الاصلاحات في العراق. فكل الذي قاله يستخلص في تلك الجملة، لذا الرد على هذا ونقد هذا التصور وهذا الاستنتاج امر غاية في الاهمية. هذا الاستنتاج، وقبل كل شيء،هو ابتزال للبحث والمقال، ولكن هذا الابتزال ليس بدوافع شخصية، انما بدافع تحريض سياسي غير ناجح لجوهر الامر وجوهر النقاش السياسي الذي نحن بصدده.

**اولا:** (المسائل التي اطرحها ليست لها علاقة بالاصلاحات،وموضوع النقاش ليس هو حول الاصلاحات او عدم امكانية تحقيقها. المطروح في فقرة الوظائف والمهام من بحثي، يتعلق بتقـوية الشـيوعية العمالية والحـزب، من خلال الخوض في النضالات الجارية السياسـية والاقـتصادية على صعيد المجتمع بـوجه الحكومة والسلطات الحالية وقواها الميليشية، والتطوير بصف النضال العمال الطبقي الاقتصادي والفكري والسياسي ومتعلق بتكتيك "الاتيان بحـكومة علمانية وغير قـومية مبـنية على الارادة الحـرة و المباشـرة للجماهير". ليس هناك رابـط بـين كوني اسـتنتج بـان الدولة في العراق بـاتت امرا واقـعا وبـين "توجه الاصلاحي" والحزب "الهامشي" وغيره من الامور التي يشير اليها سامان. انه فعلا مقياس تعسفي، فمن لم يصل الى نفس الاستنتاجات حـول واقـع الدولة في العراق لا يبقـى له عمل الا على"الصعيد الاصلاحـي" ويحـول الحـزب الى "حـزب هامشـي" بـنظر سـامان. فاذا كان من الممكن ادخال" اكثرية هذه الوظائف ... ضمن توجهات الحـزب"، كما يؤكد عليه سـامان نفسـه ، فستتخلص الوظائف من ان يشـملها وصفة "التوجه الاصلاحي" او تحويل الحزب الى"حزب هامشي" حتى اذا وضعنا سامان كحكم).

**ثانيا:** من يقرا مقال سامان يولد لديه انطباع بان هذا المقال لا يعتبر النضال السياسـي للطبقـة العاملة في اطار

الدولة الحالية في العراق قابل لان يتحول الى نضال سياسي مقتدر ونضال سياسي طبقي ثوري لاسقاط البرجوازية. سامان لا يقول شيئا عن محتوى تكتيكه وتصوره لتحول الحزب الى حزب اجتماعي قوي، ولا يقول لنا عن طريق اية سياسة واساليب يتحقق ذلك، ولكن من خلال رده يتبين بانه لا يرى بان يكون بامكان الطبقة العاملة في العراق ان تلعب دورا مهما ومؤثرا وثوريا في اطار الاوضاع الحالية اي اوضاع وجود دولة وسلطات قائمة. لانه يقول ستبقى "تلك الوظائف" في اطار "التوجه الاصلاحي" والـ"حزب هامشي". ليس كذلك اطلاقا، وعلى العكس مما يقوله سامان فان لم نتحرك الى تبني مجموعة مهام تضعنا في طليعة ومنخرطين في تنظيم نضال الطبقة العاملة والجماهير التحررية في هذه الفترة بالذات ولم نتبن سياسة واضحة وتاكتيك واضح للاوضاع السياسية الحالية، فاننا سنتاخر ونتحول الى (حزب هامشي.)

**ثالثا:** سامان لديه قناعة سياسية معينة و تصور معين للعمل السياسي الشيوعي وكما رايناه في مجمل مقاله بان "التاكتيك السياسي" و"النقالة السياسية" واخراج "الطبقة العاملة من نومها من الناحية السياسية وتحويلها الى قوة" هي التي تحتاج اليها الشيوعية العمالية وهذه كلها مفاهيم لديه. كل هذه المفاهيم قابلة لاخذها بنظر الاعتبار والجدال حولها ولكن اذا انطلقنا من ربط هذه السياسة بديناميكية النضال الطبقي العمالي في المجتمع وبشرط ان نكون نتحدث عن سياسة ثورية وتاكتيكات ثورية لتقوية النضال الثوري من اجل الاشتراكية وتحقيق الاستقلال الطبقي للبروليتاريا في نضالها السياسي الحالي.

**رابعا:** ان الرتابة السياسية للطبقة العاملة ليست هي مرض بل انها انعكاس لتاثير التيارات السياسية المختلفة في صفوفها. لازالت تتدخل قطاعات واسعة من الطبقة العاملة في السياسة وتصوت لهذه او تلك من الاحزاب القومية والاسلامية البرجوازية، على الشيوعية العمالية ان تعمل كثيرا من اجل التغيير في هذا الوضع السياسي داخل الطبقة العاملة. الرفيق سامان يعطي انطباع في مقاله وكان الطبقة العاملة لم تكن طبقة اجتماعية ذات تيارات سياسية وفكرية وسنن نضالية مختلفة، وكأن قوى سياسية واحزاب خارج ميكانيزم نضالها وحركتها تستطيع ان تخرجها من "نومها". انه يركز على السياسة واخراج الطبقة العاملة من سباتها "السياسي" ولكن لا يرينا كيف؟ و"باية آلية" ولا يتطرق ولو بحرف واحد عن مهمة الشيوعيين في تامين استقلالية الطبقة العاملة السياسي في الصراعات السياسية الدائرة في المجتمع ومقاومة نفوذ البرجوازية وتياراتها بين العمال كوسيلة مهمة لاخراج الطبقة العاملة من (نومها السياسي).

**خامسا:** قسم من الوظائف التي اطرحها هي وظائف عامة ومتعلقة بـ"التنظيم والتحريض والدعاية" اي اركان العمل الشيوعي المباشر الدائم، فكيف يحولها سامان الى "لا شئ" ولا يبنى عليه شئ، والاخطر من ذلك تسمية المطالبة بتبني تلك الوظائف بتوجه "اصلاحي" او القول بانها تحول الحزب الى (حزب هامشي).

**واخيرا:** ان الوظائف التي طرحتها هي مرتبطة بظروف غير ثورية وباوضاع ازمة سياسية في اوساط، وصراعات شديدة بين، التيارات البرجوازية وفي فترة مليئة بالتلاطمات والتقلبات وعدم امكانية تيار برجوازي واحد من ان يحتكر الساحة السياسية في العراق ويبنى النظام السياسي البرجوازي بوحده الان. ان الدولة و النظام البرجوازي قائم في العراق ولكن ملئ بالتناقضات والصراعات. ان النقطة الاساسية بالنسبة لي هي ان على الحزب ان يتدخل وكحزب سياسي شيوعي عمالي ثوري في اوضاع السياسية الحالية. ان الية تدخله السياسي هو عن طريق قيادة وتنظيم النضال السياسي للطبقة العاملة والجماهير التحررية والفئات المضطهدة والمستاءة من حكم القوميين وتيارات الاسلام السياسي في العراق، وتحويل هذه الاحتجاجات والنضالات الى حركة سياسية ثورية وقوية في خضم التحولات السياسية الحالية. ان تاسيس حكومة مجالسية، علمانية وغير قومية، مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير يمكن ن تكون اولى ثمرات النهوض الجماهيري الثوري في العراق ويكون فاتحة الطريق للخوض في دفع الثورة الى الامام نحو تحقيق الحكومة العمالية والاشتراكية. ان خلافي مع الرفيق سامان يتمركز حول الية واسلوب تدخلنا السياسي على صعيد المجتمع، الية الانطلاق من مركز المجتمع ومركز السياسة في المجتمع اي ميدان الصراع الطبقي العمالي وميدان الصراع السياسي الجاري في المجتمع ام خارج ذلك المكان. ان احد اسس بحثي هو

الانطلاق من مركز المجتمع، من واقع الصراع الطبقي للخوض في السياسية وتحويل الحزب والحركة الشيوعية العمالية الى قوة سياسية مقتدرة ومتدخلة على صعيد المجتمع ومن هنا الصراع من اجل الظفر بسلطة سياسية مجالسية في الوقت الحاضر. انه فرق كبير ولا تمت بصلة لا بالاصلاح و"التوجه الاصلاحي" ولا بموضوع تحويل الحزب الى"حزب هامشي"وغيره، ولا حتى برفع شعار اسقاط السلطة الحالية او عدم رفعه. ان رفع شعار الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية، بحكومة مجالسية، مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير ومبنية على اساس المواطنة المتساوية امر ضروري، حكومة تحقق بشكل ثوري قسم الاصلاحات في برنامج حزبنا. انه تكتيك سياسي واسلوب سياسي يختلف عما يطرحه سامان في مقاله.

## تكتيك (الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير) وجوهر الخلاف

اخيرا لنعود الى مسالة التاكتيك الذي طرحته في المقطع الخامس من الوظائف ونسمع بعد ذلك موقف سامان منها. لقد قلت في المقطع الخامس: (طرح جملة من المطالب السياسية والاجتماعية الانية وطرحها كمشروع حزب لغرض تقوية النضال السياسي للطبقة العاملة والجماهير في مواجهة الدولة، من ضمنها الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبينة على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير، المساواة التامة بين المرأة والرجل، ضمان البطالة للجميع، الحرية السياسية غير المقيدة وغير المشروطة، حرية الاعتراض والتنظيم ... وغيرها).
ومقابل هذا يقول سامان:
(لكن الخطأ الذي وقع فيه مؤيد هو اكبر من هذا بكثير حيث نقرأ في المقطع الخامس).... من هذه الفقرة تظهر عدة اخطاء سياسية ونظرية كبيرة.
**<u>الاول:</u>** خلط بين التكتيك والوظيفة والمطالب السياسية: مثلا جاءت الحكومة العلمانية وغير القومية كمطلب مع المساواة التامة بين الرجل والمراة او ضمان البطالة للجميع او الحريات السياسية..الخ... ولكن ليس بالإمكان زج التكتيك ضمن لائحة المطالب".... لانه مطلب لتغير النظام ليس بامكانك ان تطلب من النظام وتقول له اسقط نفسك بنفسك!! لان النظام الحالي هو نظام مليشياتي قومي ديني طائفي وهذا واقع أكد مؤيد عليه مرات عديدة إذن يارفيقي العزيز إذا تريد تغيير هذه الحكومة او نظام الدولة بنظام اخر عليك الإتيان بتكتيك معين ومحدد لتغيير النظام ومن خلال الثورة طبعا لانك تطلب دولة مبينة على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير، واعتقد هذا واضح سياسيا ونظريا.
كما هو واضح من بحثي فاني اكدت في المقطع الخامس على "طرح جملة من المطالب السياسية والاجتماعية الانية وطرحها كمشروع حزب لغرض تقوية النضال السياسي للطبقة العاملة والجماهير في مواجهة الدولة...". في الواقع، هنا قدمت مجرد مجموعة مطالب سياسية واجتماعية واكدت على طرحها كمشروع حزب، ان كتابة بلاتفورم تفصيلي حول هذا المشروع بالطبع موضع اخر ولم اورده في بحثي، ومن يعترض على هذا لا اخالفه.
المهم بالنسبة لي هو تحديد هذه المطالب العامة كاساس لتكتيكنا السياسي لهذه الفترة، ومن ثم النقاش حول تفاصيل اجراءه العملي والخروج ببلاتفورم تفصيلي بشانه. ادرك تماما بان طرح مشروع تاكيتيكي على هذا المستوى من الحساسية والاهمية يحتاج الى تفاصيل وطرح لائحة سياسية عملية بشانها وخاصة التفاصيل المتعلقة بمسالة "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية...". وبالتالي فأنا لا اخالف لا سامان ولا أي شخص اخر على ضرورة طرح المشروع بشكل مشروع تاكتيك سياسي منفصل.

المشكلة في الحقيقة ليست هنا، ليس الموضع الاساسي حول طرح "النضال من اجل تحقيق تلك المطالب" على شكل مشروع تاكتيكي وبلاتفورم سياسي عملي تفصيلي ام لا. المشكلة هي اننا لسنا متفقين في ان النضال في سبيل "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبينة على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير" وتحقيق تلك المطالب يشكل مهامنا التكتيكية السياسية في الوقت الحاضر. وكما اشرت فأن رفيقنا سامان لا يطرح تاكتيكه السياسي البديل وبالتالي يحرمنا من توضيح المسائل بهذا الصدد وهو يكتفي بنقد مشروعي السياسي المطروح. يتصور رفيقنا كما لاحظنا في استنتاجه الاخير بان هذا التاكتيك وهذه المجموعة من المطالب ستضعنا في اطار التوجه "الاصلاحي" وتحول الحزب الى "حزب هامشي". هذا هو جوهر الخلاف. انا، وكما اشار اليه الرفيق سامان، ارحب بالنقاش حول الموضوع وآمل ان يكون ردي قد ساعد في تعميق البحث والخروج بتكتيك ثوري كي يتبناه الحزب لغرض دفع الحزب والشيوعية العمالية الى الأمام.
ضمن تعليقات وشروحات سامان واعتراضه الشديد على ادخال مطلب: "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية..." في قائمة المطالب. يقع في كثير من الاخطاء ولم ينجح حقيقة في ان يوضح اي شئ حول هذا الموضع. فهو يقول باني اخلط "التاكتيك مع المطالب والوظائف" عندما ادخل "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية.... كمطلب"، اذ انا اتحدث عن "حكومة علمانية وغيرقومية مبنية على الارداة الحرة والمباشرة للجماهير.
فبالاضافة الى ما اوردناه اعلاه يستمر سامان ويقول
**ثانيا:** اذن ليس هو مطلب مثل باقي المطالب. صحيح بامكاننا ان نرفعه ونكتبه على اللافتات ونكتب مقالات وابحاث عديدة حول هذا المطلب وانا اقول حول هذا التاكتيك ولكن التاكتيك هو رافعة في الوقت نفسه الذي يسود على او يغطي كافة الوظائف الاخرى....).
**ثالثا:** ان عدم حسم الامر من قبل مؤيد كما اشرت اليه في مقدمة المقال، ادى به الى ادخال هذا التاكتيك كتاكتيك الحزب لحد اللحظة، ضمن وظائف عمومية ولكن بدون اي رابط سياسي واجتماعي ومن ثم طبقي طبعا..
رابعا: في ظل الاوضاع المأساوية والاضطرابات والفوضي السياسية والاجتماعية والفساد المالي والاداري. اي في ظل اوضاع مضطربة سياسيا. كيف بامكاننا ان نحول القوة الى صفوف الطبقة العاملة وبالتحديد الى الصف الامامي اي التيار الشيوعي العمالي؟ هذا هو السؤال الاهم في الأوضاع الراهنة. كيف بامكاننا ان نخرج الطبقة العاملة من نومها من الناحية السياسية ونحوله الى قوة سياسية؟!... بدون نقالة سياسية معينة، بدون تحول النضال الاقتصادي الى سياسي-اجتماعي من قبل قدوة الطبقة العاملة ليس بامكاننا ان نتحدث عن تحولنا وتحول الطبقة العاملة الى قوة. وهذا امرنا وامر الحزب ولكن مؤيد يتردد حول هذا الامر الاهم وهو يردد المفاهيم العمومية والخاطئة في بعض الاحيان كما اشرنا اليه عدة مرات)..
للرد على تلك التعليقات اود ان اقول:
**اولا:** ان بديلنا للدولة والحكومة الحالية في العراق هي الحكومة العمالية وليس لدينا بديل حكومي اخر، ولكن في الوقت نفسه ان "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبنية على الارداة الحرة و المباشرة للجماهير" سيبقى مطلب سياسي غير اشتراكي مثل بقية المطالب. لاحظ، يضع لينين في المقطع الذي اوردته اعلاه في "البروليتاريا الثورية وحق الامم في تقرير مصيرها" مطلب "الجمهورية" بجانب، "الحقوق المتساوية للمراة"، و الانتخابات" و"حق الامم في تقرير مصيرها" ... وغيرها من المطالب "الديمقراطية السياسية.
**ثانيا:** ان الهدف او المطلب "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية..." سيبقى مطلبا وهدفا سياسيا طالما هناك حكومة دينية وقومية تحكم في العراق اوطالما هناك القوى البرجوازية للاسلاميزم والقوميين يتصارعون على ترسيم الشكل السياسي للدولة حسب ايديولوجياتهم وآفاقهم السياسية.
**ثالثا:** ان التكتيك السياسي الذي اطرحه في بحثي هو الاتيان بهذه الحكومة المجالسية، العلمانية وغير القومية ولكن عن طريق قيادة وتنظيم النضال الثوري للطبقة العاملة والجماهير وتتويج انتصارها على شكل حكومة

مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير، اي حكومة مجالسية للجماهير عموما، تحقق جملة كاملة من الحريات والحقوق السياسية والمدنية، تحقق قسم الاصلاحات في برنامج حزبنا، بما فيها المساواة التامة بين المراة والرجل، حرية الاضراب والاعتراض ..الخ والتي ستكون بمثابة خطوة غير منقطعة صوب تاسيس حكومة عمالية وتحقيق الاشتراكية. استخدمت في بحثي وبدقة كلمة" الاتيان بحكومة علمانية غير قومية مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير" اذ ان طابع وآليات عمل تلك الحكومة توضحها الجملة الملحقة بها "مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير" اي حكومة مجالسية. رفع شعار حكومة علمانية وغير قومية بدون تلك الجملة الملحقة غير صحيح اي بدون توضيح الطابع والمحتوى الطبقي لتلك الدولة، بدون توضيح كون تلك الدولة مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير اي مجالس الطبقة العاملة والجماهير التحررية واقسام من البرجوازية الصغيرة التي لها مصلحة في التحرر من مظالم النظام القومي والاسلام السياسي. ما الخطأ في ذلك !؟ وما علاقته بمنطق سامان القائل "اسقط نفسك بنفسك).

**رابعا:** كما وضحت اعلاه ان "الاتيان بحكومة علمانية وغير قومية مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير" لا يمكن ان تكون غير حكومة مجالسية للجماهير وحكومة ناتجة عن التطور الثوري للنضال السياسي للطبقة العاملة والجماهير الثورية و"حكومة مؤقتة ثورية" بالاساس. ان تحقيق هذا المطلب اي تحقيق مطلب "حكومة علمانية وغير قومية... " بشكل ثوري يتطلب بالضرورة "الاسقاط الثوري" للنظام السياسي الحالي ايضا ودرجة من التطور لنضال العمال الطبقي والجماهير الثوري، وبالتالي تطور دور الحزب والحركة الشيوعية العمالية في مسار الصراع السياسي، في المجتمع.

**خامسا:** ان المطلب "فصل الدين والقومية عن الدولة والتربية والتعليم "، سيبقى مطلب وشعار، وقد رفعنا ذلك في قائمة "الحرية والمساواة"، وسيبقى هذا المطلب صحيحا طالما بقت البرجوازية الاسلامية والقومية في الحكم. ولكن لا يمكننا رفع شعار حكومة علمانية وغير قومية الا في شكل الاتيان بحكومة مجالسية، علمانية وغير قومية، مبنية على الارادة الحرة والمباشرة للجماهير.

**سادسا:** ذكرت فيما سبق كيف انه من المكمن ان يكون انشاء هذه الحكومة "الثورية المؤقتة" لحظة من لحظات مسار الثورة الاجتماعية للعمال ولكن ليس بالضرورة ان يكون شرطا ضروريا لانجاز التقدم نحو الحكومة العمالية وليست مرحلة فاصلة ومرسومة بجدار حديدي بينها و بين الحكومة العمالية . من الممكن ان تحقق البروليتاريا الثورية الحكومة العمالية بدون تحقيق هذا المطلب، وبدون الاتيان بحكومة مجالسية للجماهير وبالتالي انه ليس حلقة ستراتيجية لتحقيق الثورة العمالية ولكنه مطلب وميدان مهم للبروليتاريا والشيوعية العمالية والحزب في الوقت الحاضر لتطوير النضال السياسي الثوري والاشتراكي باتجاه تحقيق الحكومة العمالية.

**واخيرا:** ان اصل مهامنا هو تقوية وتطوير النضال السياسي الطبقي للعمال وتحويل الشيوعية العمالية الى حركة سياسية قوية ومقتدرة لانجاز الحكومة العمالية والثورة الاشتراكية، ومن هذا المنطلق يشكل النضال السياسي من اجل الاتيان بـ"حكومة علمانية وغير قومية..." جزء من مهامنا. البروليتاريا ليست وحدها في هذا النضال اذ تشارك الشرائح والفئات الاخرى غير العمالية في تحقيق هذا العمل "الديمقراطي السياسي" وفي تحقيق هذا "الاصلاح السياسي" في الراسمالية، ان شئنا نسميه بهذا الشكل. فعلينا ان نكون قياديين في تحقيقها ونحققها بطريقة ثورية وبالاسناد على تطوير النضال السياسي للطبقة العاملة ودورها الطليعي والحازم في تحقيق تلك التحولات السياسية اي بطريقة يتقوى من خلالها النضال الاشتراكي والثوري. لقد طرحت هذا المطلب، وباعتقادي، علينا ان نرفعه ونقوم بالتحريض السياسي الدؤوب له.

اننا في عهد غير ثوري وظروف غيرثورية في العراق، ولكننا نعيش في عهد تلاطمات سياسية وتواجد ازمة سياسية متعددة وعميقة في صفوف البرجوازية ونمط حكمها في العراق. بامكاننا ان نكون مقدامين في تحقيق هذا "المطلب السياسي" وان نؤثر بشكل فعلي على تطوير الحركة الشيوعية العمالية والنضال السياسي العمالي في العراق. وهو ما يشكل تاكتيكا سياسيا ومهمة آنية.

انتهى.

ديسمبر ٢٠١٠

# الدولة في العراق الراهن والتكتيك الشيوعي العمالي

## حول تصورات الرفيق مؤيد احمد

سامان كريم

### مقدمة

تغيرت الاوضاع السياسية في العراق والمنطقة على اثر تحولات ثورية كبيرة ومد ثوري واسع. وخصوصا بعد ضربات ثوريـــــة قوية في تونس ومصر التي أدت إلي إسقاط حكم مبارك وبن علي، حيث أدت بدورها إلى توسع المد الثوري في بلدان عدة في العالم العربي ومنها العراق. أدت هذه الأوضاع الثورية في العراق الى تحولات سياسية كبيرة لحد اللحظة بغض النظر عن تطورها وتوسعها وتحولها الى الثورة، من حيث اختلال التوازن القوى بين الحركات البرجوازية الحاكمة من جانب وعزم الجماهير والعمال في تصعيد نضالاتها السياسية والاقتصادية بوجه السلطة البرجوازية الحاكمة، دستورها وقوانينها، فسادها واستبدادها من جانب اخر. هذا بدوره ادى الى اختلال التوازن القوى بين الجماهير والطبقة العاملة من جانب والسلطة البرجوازية الحاكمة من جانب اخر لصالح الاول.

كنا في نقاش مع رفيقنا مؤيد حول "أوضاع العراق السياسية، خطة سياسة عملية للحزب الشيوعي العمالي العراقي" مقال او بحث كتبه في بداية شهر اب المنصرم ونشر في الجريدة الشيوعية العمالية العدد ٢٩٣. بدوري انتقدت المقال المذكور في مقالي تحت عنوان (لا منطلقات، لا تكتيك، نتيجة لقراءات نظرية وسياسية خاطئة! رد علي الرفيق مؤيد في مقال نشر في الجريدة نفسها العدد ٢٩٤). بعد ذلك رد الرفيق مؤيد بجزئين اللذين نشرا في سايت الحزب والحوار المتمدن تحت عنوان (بصددالنضال السياسي للشيوعية العمالية في العراق، وتصورات سياسة خاطئة وانعدام البديل في مقال الرفيق سامان كريم"لا منطلقات، لا تكتيك، نتيجة لقراءات نظرية وسياسية خاطئة!") في تاريخ ديسمبر ٢٠١٠.

كان توقيت جواب رفيقنا مؤيد، في بداية الحركة الثورية القوية في تونس في ١٧ ديسبمر ٢٠١٠ التي أسقطت زين العابدين في ١٤كانون الثاني. إذن لا بد من تأخير الجواب و خصوصا الحركات الثورية تتدفق من بلد الى اخر وبالتحديد التحولات الثورية الكبيرة في مصر، وبدات في العراق و بلدان اخرى اليمن والبحرين والمغرب وأوريا وليبيا.... كنا ومع الرفاق في قيادة الحزب تغيرت أجندتنا وربما تغير نمط معيشتنا جراء تلك الاوضاع التي لا زالت مستمرة لحد اللحظة. كنا في البداية منخرطين في تدارس هذه الاوضاع في العالم العربي بصورة عامة و كيفية تدخلنا السياسي في هذه المنطقة الواسعة لتقوية الحركة العمالية و الشيوعية العمالية على وجه التحديد في تلك البلدان و تهيئة المستلزمات لتلك الاعمال. بعد ٢٥ من شباط ٢٠١١ بدأت بصورة فعلية في العراق. ادى هذا الواقع السياسي الجديد والمهم، اي التحاق العراق بباقي البلدان في العالم العربي، من حيث الوضع الثوري، الى خلق نقاشات ومسائل مهمة حول تصورنا الى الاوضاع الثورية الجديدة، ومهام الشيوعية العمالية وحزبها. حيث عقدنا اجتماع موسع إستثنائي للجنة المركزية للحزب، وذلك لرفع استعداد السياسي والعملي للحزب وقيادتها ليتسنى لها الاجابة على هذه الاوضاع وما يترتب عليها من المهام والوظائف، ناهيك عن ٣جلسات متتالية للمكتب السياسي. كل هذه الامور أدت إلى خلق انسجام سياسي و عملي على درجة عالية نسبيا داخل صفوف قيادة الحزب، وافرز عن هذا الانسجام خطة سياسية عملية "بلاتفورم" الحزب وبيان سياسي للاجابة على هذه الاوضاع. عليه ان

الإجابة على الرفيق مؤيد حول بعض المسائل التي شاخت وتركت الأوضاع الثورية والتحولات السياسية الكبيرة في العراق والمنطقة، جانبا، ليس ملحاً ودون جدوى، من واجبي ان اترك هذا النقاش حول الخطة السياسية المذكورة.
بهذا المعنى وبرأي ان الحوار حول خطة سياسية عملية للحزب، ومناقشة سبل الوصول إلى قرار او مقرر حولها فات أوانها، بعد تغير الاوضاع السياسية ووجود إستراتيجية الحزب واتفاقنا المشترك حولها. اي بيني والرفيق مؤيد احمد. وما تبقى منها انها مسائل نظرية وتوضحيات حول رؤيتنا الدعائية لبعض المسائل التي طرحت في بحثينا. بدوري احاول ان اوضح.
**أولا:** قضية الدولة في العراق.
**وثانيا:** اوضح بعض الجوانب التي طرحت في بحثينا حول التكتيك. من جانب اخر ان الاوضاع الثورية في العراق وما حققتها الاحتجاجات الجماهيرية لحد اللحظة، أثبتت بعض المسائل السياسية المهمة التي كانت مبحث نقاشنا و ادخلته الى مخيلة مئات الالاف من البشر. عليه غيرتُ عنوان المقال ايضا. في الوقت نفسه انا أؤكد على وجود خلاف حول نظرتنا في عدد من الأمور التي طرحت في المجادلة السياسية بيننا منها قضية الدولة وأطوارها المختلفة في العراق، مسالة التكتيك ونظرتنا الى التكتيك.

# الدولة في العراق

أنا استقبل رد مؤيد حول الدولة، لان يحتوي على مجموعة من المسائل التي ومن خلال نقدها بإمكاننا ان نوضح مسائل وقضايا جدية للشيوعية العمالية المعاصرة، التي لم يتم بحثها لحد الان بصورة وافية. اقصد خلال العشر سنوات المنصرمة سواء كان، كأحزاب الشيوعية العمالية، آو على صعيد حركتنا لم يحالفنا الحظ في بحث قضية الدولة في العراق او مثلا في بلد مثل أفغانستان، انه بحث خاص لدول خاصة، لها مميزات وخصوصيات محددة تميزها عن باقي الدول.
هناك نظريات وآراء وافكار كثيرة حول تشكيل الدولة واصل الدولة. نحن لسنا بصدد تحليلات وتصورات مختلفة حول هذا الامر. قضيتي هي بحث نوع خاص من عملية تشكيل الدولة، خاص بمعنى معين وفي ظل فترة معينة ومحددة في تأريخ بلد او بلدان في عالمنا المعاصر. حيث ان عملية تشكيل الدول طرأ عليها تغيرات عديدة مثل كل ظاهرة من ظوهر عالمنا الراسمالي المعاصر وخصوصا ونحن نمر في خضم تحولات سياسية دولية واقليمة ومحلية مهمة في ظل الصراع الضاري بين دول الكبرى لتقسيم العالم مجدداً.
أن إنجلز في كتابه "العائلة والملكية الخاصة والدولة" يعطينا صورة طبقية واضحة وفي الوقت نفسه عمومية، عن الدولة وطابعها الطبقي، أي إنها تنطبق على أي دولة وفي مراحلها المختلفة كأداة قمع طبقية. أن الدولة بالنسبة لنا هي كما وصفه ماركس او انجلز مرات ومرات هي أداة بيد طبقة معينة للسيطرة على الطبقات الاخرى. في مرحلتنا الراهنة هي أداة ووسيلة قهرية ومنظمة لطبقة برجوازية لفرض سيادتها على الطبقة العاملة واعادة توليد هذه العلاقة. ايا كان طابع الدولة في هذه المرحلة سواء كان إسلاميا، او ديمقراطيا او ملكيا او ايا كان شكل ادراتها او حكمها أي بالمعنى السياسي والقانوني لتجسيد سيادتها في السلطة سواء كان نيابيا او رئاسيا او فقهيا هي دولة طبقية للبرجوازية. دولة للطبقة الراسمالية بوجه الطبقة العاملة، دولة للراسمال بوجه العامل الاجير.
إضافة الى ذلك ان الدولة في مراحلها الانتقالية وهي تلك الفترات والمراحل المهمة التي يجب علينا ان ندقق فيها ونستكشف ماهية الدولة الطبقية في ظل سياستها وتوجهاتها السياسية، اي في تلك المراحل الاقتصادية الذي تبنى عليها الدولة، ترجع إلى الوراء وينزاح من قبل السياسية والتوجهات والبرنامج السياسية للاحزاب والحركات المختلفة وخصوصا تلك التي بسطت ولو لفترة قليلة من الزمن سيطرتها على مقالد